



C5
5212 d

C5

.Q212d

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

40357

*

McGILL
UNIVERSITY

3790554

C5

Q 212 -1

مِفْتَاحُ بَقِيَّةِ غَيْرِ ثَبَتٍ فَإِنَّمَا تَعَلَى الَّذِي

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَّ عَلَيْنَا بِطَبْعِ هَذَا السَّفَرِ الْكَرِيمِ الرَّقِيقِ الْمُبَارَكِ الْعَظِيمِ الْمُسَمَّى



بَاهْتِمَاءِ مَدِيرَةِ ذِي الْفَطَانَةِ وَالشَّانِ الْمَوْلَوِيِّ عُمَرَ عَبْدِ الْمَجِيدِ خَانَ سَلَمَةَ الرَّحْمَنِ

الْمَطْبَعُ الصِّدِّيقُ الْوَاقِعُ وَبَلَدُهُ بِهَوْتِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك الحمد على ما جعلتنا من المسلمين وقدرتنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت
 عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وارشدنا إلى أسوة الكتاب العزيز
 وقدرتنا السنة المطهرة الذين هم أئمة الدين الحق وأصول الشريعة المبين وجنبتنا عن
 اتحال المبطلين وتحريف الغالين وتاويل الجاهلين وصل اللهم على سواك وبنيتك وصفة
 أصفياك المكرمين محمد الذات المطسمة والغيث المطسّم لهوت الجبال وناسوت الكمال
 وطلعة الحق عز وجل وإنسان عين الرحمة في سائر الأزل اللهم صل به منه فيه له عليه وعلى
 آله وصحبه وحملته آثاره ونقله أخباره واتباعهم بالاحسان وسلم تسليما طيبا كثيرا
 وبعد فهذا كتاب دخر المحتي من آداب المفتي وهو آخوكتنا ظفر
 اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي الذي هو صونكتنا أكمل
 الكرامة في تبيان مقاصد الامامة فهذه الثلاثة التي لا غنى عنها لأحد
 ممن له شغل بالعلوم الشرعية وعمل على الأحكام اللبية الثابتة بالكتاب السنة النبوية
 قد طبعت في هذا الزمان ببلدتنا هذه بصوب الالحمية صانها الله وأهلها المسلمين

كل مكروه في الدنيا والدين بعناية من باهى بهذا القطر على جميع الإقطار وافترها
هذا المصير على كل الأمصار حيث جمعت من كل صفة طيبة وسجية رضية وأرادة
حسنة وفكرة صائبة وهمة شالحة ومقاصد صالحة وخصلة فاضلة ما يليق بأهل
الرياسة والدولة وولاية الأمور وأصحاب الصولة والجلوة في كالثمس بين النجوم
كعلم السنة بين العلوم وكالدرة اليتيمة بين الأصداف وكالحرة الشريفة في زمرة
الأماء الأجلاف تضيق صدور الأعلام بما رحبت عن أن تكشف إحدى شع عن فضائلها
العليا وتخرج بطون الحما بر عن ابانة أسر فواضلها الحسنى وهي سكية وكرشي وعلية
وأهل بيته في حضوري وغيبية **نواب شاهرمان بيك** أحسن
الله حالها ومالها وعليها النعم ولم يبعثني على هذا الجمع والتأليف إلا الصديق الحق الذي
أوجب الله بيانه على أهل العلم والديانة وأخذ عليه الميثاق عنهم وحرّم كتابه فجعلت في
هذا السفر من آداب الفتيا ووشان التقليد ما نطق به أئمة هذا الشأن وأتبعوه في كتبهم
بابلغ برهان واشفى بيان لا سيما ما حققه الواحد المتكلم حافظ محمد بن أبي بكر القيم
في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين من فوائد هذا الباب وشواهد هذا الآيات
والذهاب فاستغدت منه فوائد اثيرة وزدت عليها فرائد يسيرة قاتلا اللهم لا تجعلنا
من يريد قولاً غير قولك وقول رسولا صلى الله عليه وسلم ومن يتعصب لما هو مخالف
للحق على الحق بجلوك وطولك أو يفتي من دون ثبت وعلم أو يحكم من غير درك وفهم أو
يعرف الحق ويحكم بخلافه أو يجهل الحق عند حكمه وإضافه ويعلم التحريم النهي عن كتاب
المحارم ويقدم عليها ويكون علمه لغرض عنيوي فإنه لا ينفع به كما قال صلى الله عليه وسلم
ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتكهنها فحرته اليها إنك على ما تشاء قدير
بالاجابة جدير هذا ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادر رها وموارد ها وكان
الأضاف أحب اليه من التعصب والهوى والعلم والمحنة اثره عنده من التقليد لم يكن
يخفى عليه الصواب الواقع في هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الأحسان إلا إساءة
ولا الهدى إلا ضلالة

فقل للعيون الرمد الشمس اعيان
سواء تراه في منيب ومطلع
وسامح نفوسا بالقشوق قد انضمت
وليس لها لب من متطالع
اعلم سلك الله تعالى بي وبك اوضح محجة وجعلنا من انقي صوب الصواب ونهجه ان
التلقي عنه صلى الله عليه وسلم على نوعين بواسطة وبغير واسطة الثاني خط اصحابه
صلواتهم ولا طمع لاحد من الامة بعدهم في الحاق بهم في ذلك وهم القوالى التابعين ما تلقوه
من مشكاة النبوة خالصا صافيا وكان سندهم فيه عن نبيهم صلواتهم عن جابريل عن رب
العالمين بسند صحيح االيا ثم سلك تابعوا التابعين هذا المسلك الشريف الرشيد و
كانوا بالنسبة الى من قبلهم كما قال اصدق القائلين ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين
ثم جاء الائمة من القرن الرابع المفضل في احدى الروايتين فسلكوا على اثارهم قسما
وكان دين الله سبحانه اجل في صدرهم واعظم في نفوسهم من ان يقدروا عليه رأيا
او معقولا او تقليدا او قياسا فطاردتهم البتة المحسن في العالمين وجعل الله لهم لسان صدق
في الآخرين ثم سار على اثارهم الرعيل الاول من اتباعهم زاهدين في التعصب للرجال
واقفين مع الحجة والاستدلال ثم خلف من بعدهم خلوف فرقاد بينهم وكانوا شيعة او
جعلوا التعصب للمذاهب ياتهم التي بها يدبون وروس اموالهم التي بها يتجرون والآخر
منهم قنعوا بمحض التقليد وقالوا انا وجدنا ابا عنان على امة وانا على اثارهم مقفون و
الفرقيان بعزل عما ينبغي اتباعه من الصواب ولسان الحق يتلو عليهم ليس بامانيكم
ولا امانى اهل الكتاب قال الشافعي راجع المسلمون على ان من استبانت له سنة رسول
الله صلواتهم لم يكن له ان يدغم القول احد من الناس

دعوا كل قول عند قول محمد
فما امن في دينه كخاطر

وقال يوسف بن عبد البر وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معدوا
من اهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله يعني وبدون الدليل تقليد فقد تضمن
هذان الامامان اخراج المتعصب بالهوى والمقلد الاعمى عن نظرة العلماء وسقوطهما من
ورثة الانبياء وكيف يكون من ورثة الرسول من يحفد ويكبح في رد ما جاء به الى قول

مقلدة ومتبوعة ويضيع ساعات عمره في التعصب والهووى ولا يشعر بتضييعه تالله لها فتنه
عنت فاعمت ورمت القلوب فاعمت ربي عليها الصغير وهرم وفي الكبير واتخذ لاجل القرآن
الكريم محجورا والسنة الصحيحة الثابتة المحكمة القائمة متروكة وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مبسوطا
قال عبد الله بن المبارك وغيرهم السلف صنفان من الناس افاضلهم اصاب الناس افساد فقد الناس للملوك والعلماء

رايت الذنوب تميم القلوب وقد يورث الذل ادمها

وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصيانها

وهل افسد الدين الاموالك واحب اليك سوء ورهبانها

ولم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا الا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالما بما يبلغ
صادا قاضيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلا في اقواله وافعاله مثابا السر
والعلانية في مدخله ومخرجه وجميع احواله فحقيق بمن اقيم في هذا المنصب ان يعالج المتقيا
الذي اقيم فيه ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به فان الله ناصره وهاديه
وكيف وهو المنصب الذي تولاها الله تعالى بنفسه كما قال تعالى يستغثونك في النساء
قل الله يغثيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب كفى بما تولاها الله بنفسه شرفا وجلالة
اذ يقول في كتابه العزيز يستغثونك قل الله يغثيكم في الكلاله
وليعلم المفتي عمن يتوجب فتواه وليوقن انه مسئول عما وصوفت بين يدي الله تعالى
واول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين عبد الله
ورسوله وامينه على وحيه وسفيرة بينه وبين عباده فكان يفتي عن الله تعالى بوحيه
المبين وكان كما قال له احكم الحاكمين قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين فكذا
فتاواه صلح جماع الاحكام ومشتمة على فصل الخطاب هي في وجوب اتباعها وتحكيمها
والتحاكم اليها ثانياة الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدول عنها ما وجد اليها سبيلا
وقد امر الله عباده بالرد اليها كما قال فان تنازعتم في شئ فمن الله الى الله والرسول
ان كنتم قوم منون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويل لا تشتم قام بالفتوى بعد
برك الاسلام وعصاة الايمان وعسكر القرآن وحند الرحمن وولئك اصحابه صلوات

ابراهيم قلوبا واعقها علما واقلها تكلفا واحسنها ليانا واصدقها ايمانا واعمها نصيحة
 واقربها الى الله وسيلة وكان ابي بن مكرم منها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتوى
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة
 اسمهم الحافظ ابن القيم في الاعلام ويمكن ان يجمع من فتوى كل واحد منهم سبعمائة وخمسة
 وقد جمع ابن بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن امير المؤمنين المامون قنبا ابن عباس في
 عشرين كتابا وابو بكر هذا ائمة الاسلام في العلم والحديث وكما ان الصحابة ساد
 الامة وائمتها هم سادات المفتين والعلماء كما قال بذلك جماعة من اهل العلم يطول
 ذكر ائمتهم ويعسر حدها وكان الخلفاء الراشدون من اهل الفتيا ولكن قاتل الله تعالى
 الشيعة فافهم افسد واكثر من علم علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بالكذب عليه
 ولهذا تجد اصحاب الحديث لا يعتمدون من حديثه وفتواه الا ما كان من طريق اهل
 بيته واصحاب ابن مسعود وكان رضي الله عنه يشكرو ويقول ان ههنا علما لو اصبحت
 له حكمة والدين والفقه والعلم لتشتري الامة عن اصحاب ابن مسعود واصحاب
 زيد بن ثابت واصحاب ابن عمر واصحاب ابن عباس فعلم الناس عامة عن اصحاب
 هؤلاء الاربعة فعلم اهل المدينة عن اصحاب زيد وابن عمر علم اهل مكة عن اصحاب
 ابن عباس وعلم اهل العراق عن اصحاب ابن مسعود وكانت عائشة رضي الله عنها
 مقدمة في العلم والفرائض والاحكام والحلال والحرام والقضاء وحديث الجاهلية
 والشعر والطب ثم صارت الفتوى في اصحاب هؤلاء المذكورين كان من المفتين بالمدينة
 وبمكة وبالبصرة وبالكوفة وبالشام وبمصر وبمدينة السلام جمع جموع خلق كثير لا يحاد
 ينحصر ذكرهم في الاعلام باسمائهم وكان اكابر التابعين يستفتيهم الناس فيفتونهم واكابر الصحابة
 حاضرون يجوزون لهم ذلك وكان بمدينة السلام بغداد امام اهل السنة على الاطلاق
 احمد بن حنبل الذي ملا الارض علما وحديثا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة
 بعد ائمتها ابعاه الى يوم القيامة وكان رحمه الله تعالى شديدا الكراهة لتصنيف الكتب
 وكان يحب تجريد الحديث فيكره ان يكتب كلامه فيشدد عليه جدا فعلم الله حسن نيته

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠

قصد فكتب من كلامه وفتاواه أكثر من ثلاثين سفرا وجمع الخلال نصوصه مبلغ
 نحو عشرين سفرا أو أكثر ورويت فتاواه ومسانئله وحدث بها قرنا بعد قرن فصارت
 أمما و قدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد
 والمنظدين لغيره لم يعطون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النص
 وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الآخر
 ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاءت
 عنه في المسئلة روايتان وكانت فتاواه مبنية على خمسة اصول أحدها النص
 فإذا وجد نصا اتقى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كأنما كان ومن
 كان ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم
 عليه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعا ويقدر على الحديث الصحيح وقد كان
 أحمد بن حنبل قد ادعى هذا الإجماع ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك نص
 الشافعي في رسالته الجديدة ما لفظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعا ونصوص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن
 يقدموا عليها أو هم إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ولو سأع لتعطلت النصوص
 وسأع لكل من لم يعلم مخالف في حكم مسئلة أن يقدم بحمله بالمخالف على النص
 فهذا هو الذي أنكره أحمد والشافعي من دعوى الإجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه
 استبعاد لوجود الأصل الثاني ما اتقى به الصحابة فإنه إذا وجد لبعضهم قول
 لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعد لها إلى غيرها ولم يقل أن ذلك إجماع بل من وراء
 في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه أو نحو هذا وإذا وجد هذا النوع عن الصحابة
 لم يقدم عليه عملا ولا رأيا ولا قياسا **الأصل الثالث** إذا اختلف الصحابة تخير
 من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له
 موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول وعن أحمد أنه مثل عن
 الرجل يكون في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف فقال يغني بما وافق السنة

وما لم يوافقهما أمسك عنه قيل له ان يجاب عليه قال لا الاصل الرابع الاخذ بالاسل
 والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس
 والعمل به عند قسمة الصحيح وقسم من الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى حسن بل الى صحيح
 وضعيف والضعيف عند مراتب فاذا لم يجد في الباب اثر ايدفعه ولا قول صاحب الاجا
 على خلاف كان العمل به عند اول من القياس وليس احده من الائمة الا وهى موافقه
 على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف
 على القياس كما ذكرنا مثله ذلك الحافظ ابن القيم في اعلام الاصل الخامس وهو
 القياس فاستعمله للضرورة فهذه الاصول الخمسة عليها مدار فتاواه وقد يتوقف في
 الفتوى لتعارض الأدلة عنده او لاختلاف الصحابة فيها او لعدم اطلاعها على اثر او
 قول احد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بسببها ليرفعها
 انزع السلف وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث واصحاب مالك ويدل عليهم وينع
 من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبي مذهب عليه ولا يسوغ العمل بفتاواه وسئل
 عن كثير مما فيه الاختلاف في اهل العلم فقال لا ادري وكان ابن عيينة كان هون
 عليه ان يقول لا ادري وسأل رجل من اهل العرب مالك بن انس عن مسألة فقال
 لا ادري فقليل تقول لا ادري قال نعم ابلغ من وراءك اني لا ادري وقد كان السلف
 من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويود كل واحد منهم ان يكفيه اياها
 غيره فاذا رأى انها قد تعينت عليه بذل جهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة
 او قول الخلفاء الراشدين ثم افتى وقال ابن عباس ان كل من افتى الناس في كل ما سألوه
 عنه لمجنون وبلغنا عن ابن مسعود مثل ذلك وقال سمحون اجسر الناس على الغيبة
 اقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن ان الحق كله فيه قال الحافظ
 ابن القيم رحم قللت الجراءة على الغيبة يكون من قلة العلم ومن غرارة وسعته ان يقول الاول
 الاكبر واغلب الثاني اندر واعز وعن حذيفة قال انما يفتى الناس احد ثلاثة من يعلم
 ما نسخ من القرآن او اميد لا يجد بدا الوحي متكلف قال ابن سيرين لمست بواحد من هذين

ولا أحب أن أكون الثالث ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وفلا يخفى
 به استكالات وجهها حمل كلامهم على الاصطلاح لحادث المتأخر قال جعفر بن حيان
 رأيت أبا حنيفة ربح في النور فقلت ما فعل الله بك قال غفر لي فقلت له بالعلم فقال
 ما أضر الغيبا على أهلها فقلت بمر قال يقول الناس في ما لم يعلم الله مني وقال تحنون
 يوما الله ما أشقى المفتي والحاكم ثم قال ها أنا ذا أتعليم مني ما يضرب به الرقاب وتوطأ به
 الفروج وتؤخذ به الحقوق أما كنت عن هذا غنيا **وعن** أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال علي ما لم يقل فليتبوء بدنتي في جحيم ومن أفتى بغير
 علم كان آثمه على من أفتاه أخرجه أبو داود وفي هذا وعيد عظيم لواضع الحديث
 وزيادة خطر على المفتي الذي يفتي فتيا معينة على شخص معين بخلاف قول العامة
 فإنها عامة غير ملتزمة فكلاهما اجرة عظيمة وخطرة كبيرة وقد حرم الله تعالى القول عليه
 بغير علم في الغيب والقضاء وجعله من أعظم المحرمات بل جعله في المرتبة العليا
 منها **قال تعالى** ألم أحرم بي الفراعش أن يقولن إن تقولوا على الله ما لا تعلمون
 فربيع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعمر القول عليه سحبا
 بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه **وقال تعالى** ولا تقولوا لما
 تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب وهذا با
 منه سبحانه أنه لا يجوز العبد أن يقول بحج والتقليد أو التاويل هذا حلال هذا حرام
 إلا بما علم أن الله أحله وحرمه وقد هي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح بإمرة بريدة أن ينزل عن
 إذا حاصرهم على حكم الله وقال فإنك لا تدري تصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن أنزلهم على حكمك
 وحكم أصحابك فتأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم الأئمة المجتهدين وفيه أن يسمى حكم المجتهدين
 حكم الله وكان السلف يطلقون لفظ الكراهة على التحريم وهذا كثير جدا في تصريفهم فحماه
 بعضهم على التنزيه وتجاوز به الآخرون إلى كراهة ترك الأولى فحصل بسببه خلط عظيم على
 الشريعة وعلى الأئمة وامثلة ذلك كثيرا ذكرها في الأعلام **قال تعالى** كل ما كان سميته
 عند ربك مكروها وفي الصحيح أن الله عز وجل كره لكم قيل وقال الحديث وهكذا حملوا اللفظ

لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد اطر في الكتاب السنة
استعمال لا ينبغي في المحظوات شرعا وقد اوفر السخيل المعتنع كقوله وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا وقوله مما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله على لسان نبيه كذبي ابن ادم
وما ينبغي له وشتمني ابن ادم وما ينبغي له وقوله صللم في لباس الحر لا ينبغي هذا المتقيد
وامثال ذلك والمقصود ان المفتي يخبر عن الله وعن دينه فان لم يكن خبره مطابقا لما شرعه
كان قائل عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفغ وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه
الوعيد وعُفي له عما اخطأ به واُثيب على اجتهاده ولكن لا يجوز ان يقول لما اذاه اليه
اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرام كذا او واجب كذا او اباح كذا وان
هذا هو حكم الله عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجهد فيه رايه
ان نطن الاظنا وما نحن بمستيقنين فينبغي للرجل اذا حمل نفسه على الفتيا ان يكون عالما
بوجه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما باختلاف الصحابة والتابعين بصيرا باللغة
بصيرا بالشعر ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل
الاصار وتكون له قريحة بعد هذا واذا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي ولا يجوز الفتوى بالتقليد
لانه ليس بعلم والمقلد لا يطلق عليه اسم عالم هذا قول اكثر اصحاب احمد وقول جمهور الشافعية
وقيل يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد ويحرم الافتاء في دين الله بالرأي النحوي
لمخالفة النصوص والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى فان لم يستجيبوا
لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فقسم الامر الى
امرين ثالثهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل ما لم يأت به
الرسول فهو من الهوى وقال تعالى فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فقسم طرق الحكم
بين الناس الى الحق والى الهوى وهو ما خالفه والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدا
لا يتسع المقام لذكرها واولوا الامر انما يطاعون تبعاطاعة الرسول فمن امرتهم بخلاف
ما جاء به الرسول فلا تسمع ولا طاعة كما صح عنه صللم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
وقال انما الطاعة في المعروف وان من تخاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاعة

وتحاكم اليه والطاغت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود ومتبوع او مطاع وظاعن
كل قوم من يتحاكمون اليه غير الله ورسوله او يعبدونه من دون الله او يتبعونه على غير
بصيرة من الله او يطيعونه فيما لا يعلمون انه طاعة لله فهذه طواغيت العالم اذا تاملتها
وتاملت احوال الناس معها رأيت اكثرهم من اعرض عن عبادة الله الى عبادة الطاغوت
وعن التحاكم الى الله ورسوله الى التحاكم الى الطاغوت وعن طاعته ومتابعة رسوله الى
طاعة الطاغوت ومتابعته وهؤلاء لم يسلكوا طريق الناجين الفاضلين من هذه الامة
وهو الصحابة ومن تبعهم ولا قصدوا قصدهم بل خالفوهم في الطريق والقصد ومعان
عبد الله بن عمر بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
لا ينزع العلم بعد اذا عطاكموه انتزاعا ولكن ينزعه مع قبض العلماء بعلمهم فيمضي
ناس جهال يستفتون فيفتون براهم فضلون ويضلون رواه البخاري وفي الباب
احاديث جمعة عن عائشة وغيرها بطرق والفاظ تشهد لذلك المعنى وعن عوف بن
مالك الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرق امتي على بضع وسبعين
فرقة اعظمها فرقة قوم يقبلون الذين هم يحرمون به ما احل الله ويحلون ما حرم الله
اخرجه نعيم بن حازم قال ابن عبد البر قال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه ما خرج
عنه عن السنة فهذا الذي قاس الامور برأيه فضل واصل ومن رد الفروع الى اصولها
فلم يقل برأيه وقد قاتل النقل عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس
وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ وابي موسى الاشعري في
انكار الرأي ودفعه كما بسط ذلك في الاعلام فان شئت الاطلاع عليه فراجع ولا يقال
ان هؤلاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين والائمة وان ذموا للرأي وجدوا منه
وفوا عن الفتيا والقضاء به واخرجه من جملة العلم فقد روي عن كثير منهم الفتيا
والقضاء به والدلالة عليه والاستدلال به لانا نقول لا تعارض بحول الله بين تلك الآثار
عن السادة الاخيار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا انما يتبين بالفرق بين الرأي
الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لاحد من المجتهدين

والرأي الباطل انواع احلها الرأي الخالف للنص هذا لما يعلم بالاضطرار من دين
 الاسلام فساد وبطلانه ولا تخل الفتيا به ولا القضاء وان وقع فيه من وقع بنوع تاويل
 وتقليد الثاني هو الكلام في الدين بالحرص والظن مع التفريط والتقصير في معرفة النص
 وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جهلها وقاس برأيه فما سئل عنه بغير علم بل بحج
 قد رجع مع بين الشك بين الحق احد هاهنا والاخر او مجروح قد فارق يراه بينهما يفرق بينهما في
 الحكم من غير نظر الى النصوص والاكثر فقد وقع في الرأي المذموم الباطل الثالث الرأي
 المتضمن تعطيل اسماء الرب وصفاته وافعاله بالمقائيس الباطلة التي وضعها اهل البدع
 والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم حيث استعملوا هذه قياساتهم
 الفاسدة وادعوا الباطلة وشبهاتهم الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فسدوا
 لاجلها الفاظ النصوص ^{التي} وجدوا السبيل الى تكذيب رواياتها وتخطيها ومعاني النصوص
 التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فقبأوا النوع الاول بالتكذيب والثاني بالتحريف و
 التاويل فملأوها الاوراق سودا والقلوب شكوكا والعالم فسادا وكل من له مسكة من عقل
 يعلم ان فساد العالم وخرابه انما انشا من نقدره الرأي على الوحي والحوي على العقل وما
 استحكم هذه الاصلان الفاسدان في قلوب الاستحكام هلاكه وفي امة الاوفسدا امرها التهم
 فساد فلا اله الا الله كونه في هذه الاراء من حق وان ثبت بها من باطل واميت بها من هذا
 واحيي بها من ضلالة وكمرهم بها من معقل الايمان وعمرها من دين الشيطان واكثر
 اصحاب التحميد هم اهل هذه الاراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الحم وهو الذين
 يقولون يوم القيامة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير الرابع الرأي الذي
 احدث به البدع وغيرته به السنن وعمره بالبلا وتربى عليه الصغير وهم فيه الكبر
 فهذه الانواع الاربعة من الرأي الذي اتفق سلف الامة وائمة على ذمه واخراجهم
 من الدين الخامس ما ذكره ابو عمر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأي الذي
 في هذه الاثنا عشر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه والتابعين انه القول في احكام شرائع الدين
 بالاستحسان والظنون والاستغفال بحفظ العضلات والاعلو طحات ورد الفروع بعضها

الرأي الباطل انواع احلها الرأي الخالف للنص هذا لما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام فساد وبطلانه ولا تخل الفتيا به ولا القضاء وان وقع فيه من وقع بنوع تاويل وتقليد الثاني هو الكلام في الدين بالحرص والظن مع التفريط والتقصير في معرفة النص وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جهلها وقاس برأيه فما سئل عنه بغير علم بل بحج قد رجع مع بين الشك بين الحق احد هاهنا والاخر او مجروح قد فارق يراه بينهما يفرق بينهما في الحكم من غير نظر الى النصوص والاكثر فقد وقع في الرأي المذموم الباطل الثالث الرأي المتضمن تعطيل اسماء الرب وصفاته وافعاله بالمقائيس الباطلة التي وضعها اهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم حيث استعملوا هذه قياساتهم الفاسدة وادعوا الباطلة وشبهاتهم الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فسدوا لاجلها الفاظ النصوص التي وجدوا السبيل الى تكذيب رواياتها وتخطيها ومعاني النصوص التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فقبأوا النوع الاول بالتكذيب والثاني بالتحريف و التاويل فملأوها الاوراق سودا والقلوب شكوكا والعالم فسادا وكل من له مسكة من عقل يعلم ان فساد العالم وخرابه انما انشا من نقدره الرأي على الوحي والحوي على العقل وما استحكم هذه الاصلان الفاسدان في قلوب الاستحكام هلاكه وفي امة الاوفسدا امرها التهم فساد فلا اله الا الله كونه في هذه الاراء من حق وان ثبت بها من باطل واميت بها من هذا واحيي بها من ضلالة وكمرهم بها من معقل الايمان وعمرها من دين الشيطان واكثر اصحاب التحميد هم اهل هذه الاراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الحم وهو الذين يقولون يوم القيامة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير الرابع الرأي الذي احدث به البدع وغيرته به السنن وعمره بالبلا وتربى عليه الصغير وهم فيه الكبر فهذه الانواع الاربعة من الرأي الذي اتفق سلف الامة وائمة على ذمه واخراجهم من الدين الخامس ما ذكره ابو عمر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأي الذي في هذه الاثنا عشر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه والتابعين انه القول في احكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون والاستغفال بحفظ العضلات والاعلو طحات ورد الفروع بعضها

على بعض قياسات من جهة على ما علم في المتن في علمه واعتبار ما يستعمل في الرأي
قبل ان تنزل وضرعت وشقت قبل ان تقع وتكلم فيها قبل ان تكون بالرأي المضارع
للنظر قالوا وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبحث على جعلها
وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه
احتجوا على ما ذهبوا اليه باشياء انتهى قال ابن عباس ما سأله اي النبي صلى الله عليه
وسلم الا عن ثلث عشرة مسألة ومراده المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم ولا
فالمسائل التي سأله عنها وبين لهم احكامها بالسنة لا تكاد تتحصر وقد ذكرنا جملة صالحة
من فتاواه صلعم في بلوغ السؤل من افضية الرسول فراجعها وانما كانوا يسألون عما ينفعهم
من الوقائع ولم يكونوا يسألونه عن المقدرات ولا غلوطات وعُضل المسائل ولم يكونوا
يشغلون بتفريع المسائل وتوليد هابل كانت مهمهم مقصورة على تنفيذ ما امرهم به فاذا
وقع بهم امر سأله عنه فاجابهم والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة الواردة في النهي
عن ذلك كثيرة يعسر جدا ان يطول عدلها ومن تدبر الآثار الروية في ذم الرأي وجد
لا تخرج عن هذه الانواع المذكورة المذكورة وذكر في الاعلام ان التابعين ومن
بعد هم لتبيين المراد بذلك لا تطول الكلام بذلك كما قال احمد بن حنبل لا تكاد ترى
احدا انظر في الرأي الا وفي قلبه دغل وقال ابنه عبد الله سألت ابي عن الرجل يكون
ببطل لا يكون فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واصحاب رأي
فتنزل بهم المنازلة فقال يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الرأي وضعيف
الحديث عند اقوى من الرأي واصحاب ابي حنيفة مجمعون على ان مذهب ابي حنيفة
ان ضعيف الحديث عند اول من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه والرواد في
الضعيف في اصطلاح السلف ما يسميه المتأخرون حسنا والمقصود ان السلف جميعهم
على ذم الرأي القياس المتخالف للكتاب السنة وانه لا يحل العمل به لاقتيا ولا قضاوان
الرأي الذي لا يعلم مخالفته لهما ولا موافقته ضابطته ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه
من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابن وهب اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأي

قال بن شهاب وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وترفع السنين ان اليهود والنصارى انما السلمى من العلم الذي كان بين ايديهم حين اشتقوا الراي واخذوا فيه
 وذكر ابن جرير في كتابه تهذيب الآثار له عن مالك قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يقع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع الراي فانه من
 اتبع الراي جاء رجل اخراقي منه في الراي فاتبعة فانت كلما جاء رجل غلبك فاتبعه
 وقال مالك لابن وهب ما علمته فقل ودل عليه وما لم تعلم فاسكت واياك ان تتقلد
 للناس قلادة سوء وقال سحنون ما ادري هذا الراي سفكت به الدماء واستحلت به
 الفروج واستخفت به الحقوق غير ان انا راينا رجلا صالحا فقلدناه وقال الامام احمد
 الشافعي ورأي مالك ورأي ابي حنيفة كله عندي رأي وهو عندي سواء وانما الحجة
 في الآثار واما الراي المحمدي فهو ايضا انواع **الاول** رأي ائمة الامة واربهم واربهم
 علماء واقامهم تكلفا واصحهم قصودا واكملهم فطرة واتمهم ادراكا وصفاهم اذهانا الذين
 شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول فنسبة اراهم وعلمهم وقصودهم
 الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كنسبتهم الى صحبته والفرق بينهم وبين من
 بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل فنسبة رأي من بعدهم اراهم
 كنسبة قد هم الى قد هم الثاني الراي الذي يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة
 منها ويقرها ويوضح محاسنها ويسهل طريق الاستنباط منها كما قال ابن المبارك ليكن
 الذي تعتمد عليه الآثار وحده من الراي ما يفسر لك الحديث وهذا هو القوم الذي يختص
 الله سبحانه به من يشاء من عباده وهو رأي مستند الى استدلال واستنباط من النص
 وحده او من نص اخر معه فهذا من الطيف فهم النصوص وادقه **الثالث** من الراي
 المحمدي الذي قاطات عليه الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فان ما تواتر عليه من
 الراي لا يكون الا صحيحا تواتر عليه من الرواية والرؤية والامامة معصومة فيما تواتر
 عليه من روايتها ورواها وهذا كان من سداد الراي واصابته ان يكون شوري
 بين اهله ولا ينفرد به واحد وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شوري بينهم

الرابع ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجد هافي القرآن ففي السنة
 فان لم يجد هافي السنة فيما قضى به الفقهاء الراشدون او اثنان منهم او واحد فان لم
 يجد فيما قاله واحد من الصحابة فان لم يجد له اجتهاد برأيه ونظر الى اقرب من ذلك من
 كتاب الله وسنة رسوله واقضية اصحابه فمن هو الراي الذي موافقة الصحابة واستعملوا
 واقر بعضهم بعضا عليه والادلة على ذلك من الكتاب السنة كثيرة طيبة جدا وفيها
 انما حجة عن الصحابة والسلف يطول ذكرها وليست في مؤلفا مستقلا وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وما خالفني فهو فضل علم اية محكمة او سنة قائمة او فريضة معادلة
 وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد وراى جمعا من الناس على
 رجل فقال من هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا اعلم الناس
 بالناس العرب واعلم الناس بالعربية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف فيه
 العرب فقال هذا علم لا ينفع وجه لا يضر ولا يهدي في ذلك كثير يشهد بعضها
 على بعض ورسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري في القضاء واحكامه معروفة
 ذكرناها في كتابنا ظفر الازفي وهي كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وينو عليه
 اصول الحكم والشهادة ولما كرم والفتي اخرج شيء اليه وكذلك قد احتج اثمة الاربعة
 والفقهاء قاطبة بصحيفة عمر بن شعيب عن ابيه عن حدة ولا يعرف في اثمة الفتو
 الا من احتاج اليها واحتج بها وانما طعن فيها من لم يتحمل اعباء الفقه والفتوى كما في حاتم
 البستي وغيره والاقيسة المستعملة في الاستدلال ثلثة قياس علة وقياس دلالة وقياس
 شبهة وقد وردت كلها في مواضع من القرآن والاول هو الجمع بين الاصل والفرع بالثبوت
 في المعنى الثاني هو الجمع بين ما يدل العلة ولزمها والثالث هو حكمة الله سبحانه الا عن
 البطلان كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخيه من قبل فلم يجمعوا بينه ما بعلة ولا دليلها
 وانما الحقوا احدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبهة الجامع بينه وبين
 وهو قياس فاسد وامثلة هذه الاقيسة على وجه البسط والتفصيل ذكرها الحافظ
 ابن القيم في الاعلام لا يشع هذا المختصر لذكرها وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم معاذا على اجتهاد

بما كثر من نصائح الله ورسوله وهذا الحديث ذكرناه في رسالة القضاء وان كان
 عن غير مسلمين فهو اصحاب معاذ ولا يضر ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان كان
 حدث به البخاري بن عمرو وجماعة من اصحاب معاذ ولا واحد منهم وهذا البالغ في الشهرة
 من ان يكون عن واحد منهم لوسمي كيف شهرة اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل
 والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كان اب ولا جرح بل
 اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة
 حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث اذا رايت شعبة في اسناد حديث
 فاشد ديديك به قال ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن
 بن عزم عن معاذ وهذا السناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد
 نقلوه واحتجوا به فوقنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى
 لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الظهور ماؤة والحل ميقة قوله اذا اختلف المتبائع
 في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وتراد البيع وقوله الدية على العاقلة وان كانت هذه الاخذ
 لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم وطلب
 اسناد لها فذلك الحديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الاسناد له انتهى كلامه
 وقد جزم النبي صلى الله عليه وسلم للحاكم ان يجتهد رأيه وجعل له على خطاه في اجتهاد
 الراي اجرا واحدا اذا كان قصدا لمعرفة الحق واتباعه وقد كان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ويقضون بعض الاحكام على بعض ويعتبرون
 النظر بنظيرة وقد اجتهد ابي ذر من النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امر
 يوم الاحزاب ان يصلوا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق
 وقال امرهم منا التأخير وانما اراد سرعة النهوض فنظر الى المعنى واجتهد اخرون
 اخروها الى بني قريظة فصلاها ليلانظر الى اللفظ وهؤلاء سلف اهل الظاهر والملك
 سلف اهل المعاني والقياس فامثلة اجتهاد الصحابة كثيرة جدا استدعي مؤلفا مستقلا
 وبالحجة فالصحابة مثلوا الوقائع بنظائرها وشبهوها بامثالها ورواها ببعضها الى بعض اصحابها

وفتح العلماء باب الاجتهاد ونحوهم طريقه ويدينواهم سبيله والفقهاء خص من الفهم
 وهو فهم مراد المتكلمين وكلامه وهذا قدر زائد على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة بحسب
 تقاض الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كانت الصحابة ارفعهم لامة
 لمراد نبيها واتبع له وانما كانوا يدنون حول معرفة مرادة ومقصودة ولم يكن احد
 منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه الى غيره البتة والعلم
 بمراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم علته والحالة على الاول اوضح
 لارباب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لارباب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل
 من الفريقين ما يخل بعرفه مراد المتكلم فيعرض لارباب الالفاظ التفسيرها عن
 عمومها ووضوحها تارة وتحميلها فوق ما اراد بها تارة ويعرض لارباب المعاني لتأخير
 ما يعرض لارباب الالفاظ فضل اربع اوقات هي منشأ غلط الفريقين وذكر في الاعلام
 امثلة لذلك واصحاب الرباعي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع وافتوا
 الالفاظ قصر والمعاني عن مرادة والمقصود ان الواجب فيما علق الشارع الاحكام من
 الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظها ومعانيها ولا يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى
 حقه وقد مدح الله سبحانه اهل الاستنباط في كتابه واخبار اهل العلم ومعلوم ان
 الاستنباط انما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصح منها
 بصحة مثله وشبهه ونظيره ويبلغ ما يصح هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط
 قال الجوهري الاستنباط كالا استخراج ومعلوم ان ذلك قدر زائد على مجرد فهم اللفظ
 فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ موضوعات الالفاظ لا تنال بالاستنباط وانما تنال
 به العلى والمعاني والاشباه والنظائر ومقاصد المتكلم والله سبحانه ذم من سمع ظاهرا
 مجردا فاذا دعه وافشاه وحمل من استنبط من اولى العلم حقيقة معناه قد بينا على ذكر فوائد
 نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج له لعلك لا تطربها في غير هذا المختصر
 ولا يقرب منها فلنذكر مع ذلك ما قالها من النصوص والادلة على ختم القياس وان
 ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوخياين **قال تعالى** فان تنازعتم

شيء فردوه الى الله والرسول واجمع المسلمون على ان الرد الى الله هو الرد الى كتابه والرد
 الى الرسول هو الرد اليه في حضوره وحياته والى سنته في غيبته وبعد فاته والقياس
 ليس بهذا ولا هذا ولا يقال الرد الى القياس هو من الرد الى الله والى الرسول وقال تعالى
 لما انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما ارناك الله ولم يقل بما رايت انت
 وقال ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وفي اخرى هم الظالمون وفي الثالث
 هم الكفرون وقال اتبعوا ما انزل اليكم وقال وانزلنا اليك الكتاب بآياتنا لكل شيء
 وقال اولم يكفرم انا انزلنا عليك الكتاب يستل عليهم وقال قل ان ضللت فانهما
 اضل على نفسي ان اهتديت فيما يوحى الي بي فلو كان القياس هدى لم يخضر الهدى
 في الوحي وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فقد لايمان حتى
 يوخى بحكمه وحده وهو تحكيمه في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد وفاته وقال
 يا ايها الذين امنوا لا تقلوا ما يدي الله ورسوله اي لا تقولوا حتى يقول وقال
 اليوم اكملت لكم دينكم فالذي اكمله الله سبحانه وبينه هو دينه لا دين لنا سواه فان
 فيما اكمله لنا القياس ما ينبغي عليه وقد اخبر الله سبحانه ان الظن لا يغني من الحق شيئا واخبر
 رسول الله صلوات الله عليه وسلم ان الكذب الحارثي ظني عنه ومن اعظم الظن ظن القياس فانهم
 ليسوا على يقين والله تعالى لم يكل شريعته الى اراءنا وافئدتنا واسئلتنا وانما اكلها
 الى رسوله المبين عنه فما بينه عنه وجب اتباعه وما لم يبينه فليس من الدين ونحن
 نناشدكم الله هل اعتمادكم في هذه الاقيسة الشبهية والوصاف الحارثية التخيلية
 على بيان الرسول ام على اراء الرجال وظنونهم وحديثهم والرسول صلى الله عليه وسلم
 لم يعللنا الى القياس قط بل قد صرح عنه انه انكر على عمر قاسمة محض القياس في
 شأن اهلتيين اللتين ارسل بهما اليهما فلبسهما قاسمة قياسا ليس على التملك والانتفاع
 والبيع وكسوتها الغيرة وردها عمر قياسا تملكها على لبسهما قاسمة اباح وعمر حرم قيا
 فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من القياسين قال لعمر انما بعثت بها اليك لتسمع
 وقال لاسما تلتحقها خير النساءك في النبي صلوات الله عليه وسلم في الحرج والنص على خير

ليسه فقط فقا قياسا خطأ فيه فاحدهما قاس اللبس على الملك والآخر قاس التماس
 على اللبس والنبي صلواته ان ما حرمه من اللبس لا يتعدى الى غيره وما اباحه من اللبس
 لا يتعدى الى اللبس وهذا عين ابطال القياس وامثلة ذلك كثيرة جد لا يسع المقام
 لسطها واما الصحابة فقد قال ابو هريرة لابن عباس اذا جاءك الحديث عن رسول الله
 صلواته فلا تنظر له الامثال الى غير ذلك من اقوالهم كذا الاقوال ائمة التابعين وتابعيهم فانهم
 صرحوا بدم القياس وابطال الله والنبي عنه قال محمد بن سيرين القياس شوم واول من
 قاس ابليس فهلك وانما عبدت الشمس والقمر بالمقائيس قلت كذا لم تعبد القبور وهما
 الا بالماقائيس وقال شيخ القاضى ان السنة سيف قياسكم وقال الشعبي السنة لموضع
 بالقياس قال ايضا انما هلكتم حين تركتم الآثار واخذتم بالمقائيس وعن ابن شاذان قال
 دخلت نارا وابو حنيفة على جعفر الصادق وقلت امتع الله بك هذا رجل من اهل العراق
 له فقه وعقل فقال لجعفر لعنه الذي يقيس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان
 فقال له ابو حنيفة نعم اصلحك الله فقال له جعفر انا لله ولا تقس الدين برأيك فان اول من
 قاس ابليس اذا امر الله بالسجود لادم فقال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ثم
 قال لابي حنيفة اخبرني عن كلمة اولها شرك وآخرها ايمان فقال لا ادري قال جعفر هي
 لا اله الا الله فلو قال لا اله ثم اصلحك كان مشركا هذه كلمة اولها شرك والآخر ايمان ثم
 قال ويحك ايها اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا قال بل قتل النفس فقال له
 جعفر ان الله قد قال في قتل النفس شاهد بين ولحم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم
 لك قياس ثم قال ايها اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال لا بل الصلوة قال فما بال الزنا
 اذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا تقس فان تقص عند
 نحن وانت لو نحن ومن خلفنا بين يدي الله فنقول قال الله وقال رسول الله وتقول انت
 واحكامك ايماننا وقسنا فيفعل الله بنا ويكرمنا يشاء كلنا في الاحكام وفي الباب وايات عن جماعة من
 العلماء لا تحصى كثرة وقال الشعبي وشك ان يصير المحل علما والعلامة حلالا قالوا وكيف يكون
 هذا يا ابا عمر قال كنا نسمع الآثار وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فانما الناس في غير ذلك

وهو القياس وعنه قال لان اتعني بعينة احده من ان اقول في مسئلة برأشي والعينة
بالعين المهملة اختلاط تنقع في ابوال لابل حينما حتى تظلي بها الابل من الجرب كان احده
بن حنبل ينكر على اصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وهذا الباب واسع جدا
ولو كان القياس حجة لما تعارضت الاقيسة وناقض بعضها بعضا بحجج الله وبيناته لا تتعاضد
ولا تتناقض وعامة الاختلاف بين الامة انما نشأ من جهة القياس وهذا يدل على انه
من عند غير الله وكان التنازع والاختلاف اشد شيء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا اراد
من الصحابة اختلاف ايسر في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كما وافق فيه ^{الربما} حجة
ويقول ابعد الامر ولم يكن بعد اشد عليه الاختلاف من غير رضي الله عنه وتنازع
الصحابة في عهد فزاعيسير في قليل من المسائل واقرب بعضهم بعضا على اجتهادهم غير ذم ولا طعن فلما كانت خلافة
عثمان اختلفوا في مسائل يسيرة فلما افضت الخلاف الى علي صارا الاختلاف بالسيف والقول الاختلاف لما بعث الله
رسوله صلى الله عليه وسلم قال علي لقضائه افض كما كنتم تقضون فاني اكره الخلاف وارجو ان امو
كمات اصحابي وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان هلاك الامة من قبلنا انما كان باختلافهم على
انبيائهم والروايات في هذا الباب كثيرة لا تستقصى وهذا غيض من فيض وقطرة من
بحر من ذم القياس والرأي والاختلاف فليعرف الناظر في هذا المقام قدرة ولا يتعد
طوره وليعلم ان وراء سوء يقينه مجارطامية وفوق مرتبة في العلم مراتب فوق السه
عالية فان وثق من نفسه انه من فرسان هذا الميدان وجملته هو لاء الاقران ^{فلمجلس}
مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم بما رضى الله ورسوله بين هذين الحزين فان الذي
كله الله وان الحكم الا لله ولا ينفع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع به جمهور
من الاصحاب وتحصل لنا في المسئلة كذا وكذا وجهان وصحح هذا القول خمسة عشر وصح
الاخر سبعة وان علائب علمه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو ذلك النص في رد
الاجماع والناس انقسموا في هذا الموضع الى ثلث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط
باحكام الحوادث وغلب بعض هو لا حتى قال ولا بعشر معشارها فالحاجة الى القياس
فوق الحاجة الى النصوص لعمر الله ان هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفته

لا مقدار لها في نفس الامر واجتهد هذا القائل بان النصوص متناهية وحوادث العباد غير
 متناهية واطاعة للنهائي بغیر المتناهي وهذا الاحتجاج فاسد جدا من وجوه ذكرها المحقق
 ابن القيم في الاعلام ولا يتسع لذكرها هذا المقام والسنة والقرآن كفيلا لان محكم كل حادثة
 تحدث وتازلة تنزل اتم كفاية يعرف ذلك من شرح الله صدره للاسلام ولم تفسد عقله
 اراء الخاص والعامة وفرقة قالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا
 القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتأثرين وزعموا ان الشارع لم يشرع شيئا
 محكما أصلا ولا تعليل خلقه وامره وهو لا مردوا من الحق المعلوم بالعقل والفطرة و
 الشرع ما سطاويه عليهم خصومه وصاروا من رد بدعة بدعة وقابل الفاسد
 بالفاسد وفرقة قالت بالقياس لكن نفتت الحكمة والتعليل والاسباب كابن الحسن
 الاشعري واتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء اتباع الائمة وليس عند اكثر الناس غير
 اقوال هؤلاء الفرق الثلاث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض
 والاضطراب ومناقضة بعضها البعض ومعارضة بعضها البعض بقي في الحيرة فارة بتغيير
 الى فرقة منها له ماله او عليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق عينا تارة وشكلا
 اخرى وتارة يلقي الحرب بينهما ويوقف في النظارة وسبب ذلك خطأ الطريقة المشايخ^{هـ} الذين
 الوسط الذي هو في المذهب كالاسلام في الاديان وعليه سلف الامة واعتها و
 الفقهاء المعتبرون والعلماء المبرزون من اثبات الحكم والاسباب والغايات الحميدة
 في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت
 عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة فانفق عليه الكتاب والميزان ومن تأمل
 كلام سلف الامة وائمة السنة رآه ينكر قول الطائفتين المخوفتين عن الوسط فينكر
 قول المعتزلة المكذبين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والاسباب الرحمة فلا ريب
 لانفسهم يقول احد من هؤلاء وعامة البدع الحديثة في اصول الدين من قولها ان
 الطائفتين الجهمية والقدرية والمقصود اخرجهم انقسموا الى ثلاث فرق في هذا الاصل
 انقسموا في فرعه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم

والتعليل والمناسبات والفرقتان اختلفت النصوص عن تناولها جميع احكام المكلفين
 وانها اختلفت على القياس والصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث وهوان النصوص محيطة
 باحكام الاحداث ولم يجلنا الله ولا رسوله على باي وقياس بل قد بين الاحكام كلها
 والنصوص كافية وافية والقياس الصحيح حتى مطابق للنصوص فهما دليلان الكتاب
 والميزان وقد تنحى دالة النص اولا يبلغ العالم فيعدل الى القياس ثم قد يظهر موافقا
 للنص فيكون قياسا صحيحا وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقته
 او مخالفته ولكن عند المجتهد قد يخفى موافقته او مخالفته وكل فرقة من هذه الفرق
 الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطروا الى توسعة طريق اخرى
 اكثر مما يحتمل وبيان ذلك يستدعي مؤلفا مستقلا وقد عقد الحافظ ابن القيم الاحكام
 فصولا في بيان شمول النصوص واغنائها عن القياس وفي بيان انه ليس في الشريعة
 شيء على خلاف القياس وان ما يظن مخالفا للقياس فاحد الامرين لازم فيه ولا بد
 اما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع وذكر
 لذلك امثلة كثيرة بشرح وبسط لا يتصور فقه شرقال في ذلك نبذة يسيرة تطالعك
 على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة
 الذين لا يعارضونهم فيه مخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجودا
 وعدما كما ان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجودا وعدما فلهما بحمد الله ولا رسوله بما
 يناقض صحيح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل انتهى وهاكنا الجاهات في
 التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب المصير اليه الى
 ما يسوغ من غير ايجاب قد اطل الحافظ ابن القيم في الاعلام في تفصيل القواعد وذلك
 الى كراريس طويلة وحرر احتجاج المقلدين وادلتهم واجاب عن كل حجة ودليل لهم
 جوابا شافيا كافيا وافيا لم يغادر شيئا من الرد على المقلدين وذكر احد ١ وثلاثين
 وجهها في الاحتجاج عليهم وليس الكلام على ذلك من غرضنا في هذا الكتاب وما الحق
 بالحجة هذه بالاقرار وجعلها كتابا مستقلا مع ضم كلام القاض العلامة محمد بن علي الشوكاني

في مؤلفاته في التقليد وهو ايضا كثير جدا في مؤلفات مستقلة وغصون الجنا
ومسائل في تفسيره فتح القدير وغيره حاصل ذلك كله يرجع الى انواع ثلاثة احدها
الاعراض عما انزل الله وعدم الالتفات اليه اكتفاء بتقليد الأباء الثاني تقليد من
لم يعرف المقلد انه اهل لان يؤخذ بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور
الدليل على خلاف قول المقلد وقد ذم الله سبحانه هذه الأنواع الثلاثة من التقليد
في غير موضع من كتابه وهذا التقليد هو ما اتفق السلف والأئمة الاربعة على ذمه وتجرمه
وفي الحديث من افتى بفتيا بغير ثبوت فانما اثمنا على عن افئاه وفيه دليل على تحريم الافتاء
بالتقليد قال ابو عمر والثبت الحجة التي ثبت بها الحكم باتفاق الناس وحد العلم التبيين
وادراك المعلوم على ما هو فمن بان له الشيء فقد علمه والمقلد لا علم له لم يتخلفوا في
ذلك ومن هو هنا قال المحتري

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهمال بالتقليد

والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع والاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي
صالحه وصحبه فله من بعد في التابعين تحريم والتقليد الرجوع الى قول قائل بل الحجة
وقد نهي الأئمة الاربعة عن تقليدهم وروى ما من اخذ اقوالهم بغير حجة وانما حدثت
هذه البدعة بدعة التقليد في القرن الرابع المذموم على لسان النبي صلى الله عليه
وحين نشأت هذه الطريقة تولد عنها مغاضبة النصوص بالاجماع المجهول والفتن باب العلم
وصالحه لم يعرف المخالف من المقلدين اذا احتج عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف
الاجماع وهذا هو الذي أنكره أئمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذلك
من ادعاه قال احمد الامام من ادعى الاجماع فهو كاذب وقال اذا سمعتم يقولون اجمعوا
فاتممهم وانما يصار الى الاجماع فيما لم يعلم فيه كتاب ولا سنة ثم حدثت بعد هؤلاء
فرقة هم اعداء العلم واهله قالوا اذا انزلت بالمفتي او الحاكم نازلة لم يجز ان ينظر
فيها كتاب الله ولا سنة رسوله صلواتهم ولا اقوال الصحابة بل الى ما قاله متبوعه ومن
جعله عيارا على القرآن والسنة فما وافق قوله افتى به وحكم به وبخالفه لم يجزه افتى

والفقير بين هذه
وبين النوع الاول
ان الاول قلنا قبل
انما من العلم
تكملة من العلم
وهذا قلنا
الحجة وهو الحجة
بعد ظهور العلم
فما اول بالذم
مقتضى الله
سبل في الحسب

ولا يقضي به وان فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم وهذا من اعظم
 جنايات فرقة التقليد على المدين ولوا هم لنزواحل هم وموتهم واخبروا اخبارهم
 عما وجدوه من السواد في البياض من اقوال لا علم لهم بصحتها من باطلها كان لهم عذرا
 مما عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاداهم لاهله والفايدين لله بحجة قال
 ابو عمرو ليس احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وقد خفي عليه بعض امر انتهى قد سر ذلك
 الخفايا الحافظ ابن القيم في الاعلام اسما باسم ثم قال وهذا باب لوتبعناه لجاه سفر كبير
 انتهى اذا كان قد خفيت اشياء على الصحابة رضي الله عنهم فكيف على من لم يبلغ شأهم
 من هو بعدهم وانما يحرض الناس في هذا الزمان على ما قاله الاخرف لاخرو وكما تاخذ الرجل
 اخذوا كلامه وهجروا واوكادوا ويجرون كلام من فوقه حتى تجد اتباع الائمة اشد الانا
 هجر الكلامهم واهل كل عصر وانما يفتنون ويقضون بقول الاذي فالاذي اليهم وكما
 بعد العهد اذا دكلام المتقدم هجر او رغبة عنه ولو كشف الغطاء وحقت الحقائق
 لرأوا نفوسهم وطريقهم مع اهل الاتباع كما قال قائل
 تنزلوا بمكة في قبائل هاشم ونزلت بالبيداء ابعده نزل

ولكن قد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا تزال طائفة من امة على الحق لا يضرهم
 من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهذا هم اولو العلم والمعرفة ما بعث
 الله به رسوله فافهم على بصيرة دينية بخلاف المقلد الاعمي الذي قد شهد على نفسه
 بانه ليس من اولو العلم والبصائر والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع فالتبعية
 والاقتداء وتقدير النصوص على اراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما يتنازع
 العلماء واما الزهد في النصوص والاستغناء عنها بآراء الرجال وتقديرها عليها او
 الانتكاز على من جعل كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة نصب عينيه وعرض اقوال
 العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة فطالته من لوازم الشرع ولا هم
 الذين لا بانكاره وابطاله وهذا لون والاتباع لون واختلفوا متى انسد باب الاجتهاد على
 الرجال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان عند هؤلاء ان الارض قد خلت من قائم لله بحجة

ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم والحق ولم يحل لأحد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم
لاخذ الأحكام منها ولا يفتي ولا يقضي بما فيها حتى يعرضه على قول مقاررة ومتبوعين
وافقه حكمه وافق به والأردة ولم يقبله وهذا قول كما ترى قد بلغت من الفساد
والبطلان والتناقض والقول على الله بلا علم وباطال حججه والزهد في كتابه وسنة رسوله
وتلقى الأحكام منها مبلغها ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويصدق قول رسوله صلى الله عليه وسلم لا تخلو
الأرض من قائم لله بحجة ولن تزال طائفة من أمته على محض الحق الذي بعثه به وأنه
لا يزال أن يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجد لها دينها ومن مصاب
الدنيا وعجايبها تجوز الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأي والقياس لأئمة
الفقه وعدم تجريد ذلك لحفاظ الإسلام بدور الأيام وصدد الزمان وأعلم الأمة
بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة وفتاواهم كاحمد والشافعي وابن راهويه
والبخاري وداود بن علي ونظرهم على سعة علمهم بالسنن ووقوفهم على الصحيح منها
والسقيم وتخريجهم في معرفة أقوال الصحابة ودقة نظرهم ولطف استخراجهم
للدلائل ومن قال منهم بالقياس فقياسه من أقرب القياس إلى الصواب وأبعد
عن الفساد وأقربه إلى النصوص مع شدة ورعهم وما منحهم الله من عجة المؤمنين
ظهور وتعظيم المسلمين علماءهم وعامتهم لهم فإن اجتمع كل فريق منهم برأي صحيح
متبوعه بوجه من وجهة الترجيح في نقد مزمان أو زهد أو ورع أو لقاء شيوخ
وأئمة لم يلزمهم من بعده أو فقه أمكن غير هؤلاء كلهم أن يقولوا لهم جميعا بقولكم
هذا أن لم تأمنوا من التناقض يوجب عليكم أن تتركوا قول متبوعكم لقول من هو
أقدم منه من الصحابة والتابعين وأعلم وأورع وأزهد وأكثر اتباعا وأجل فإن
اتباع الصحابة من اتباع الأئمة المتأخري في الكثرة والجلالة فما الذي جعل الأئمة
باتباعهم أسعد من هؤلاء باتباعهم وفي الأعلام فصل مستقل في تحريم الاقتداء
الحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص
وذكر أجماع العلماء على ذلك لا تطول الكلام بذكر ما فيه من الأدلة والآيات الدالة

على وجوب اتباع الرسول صلواته ايضا كثيرة جدا وكان لك امثلة رد النص من الحكمة
بالمشابهة لانك قد تقرر في جملة صالحة منها في الاعلام وبلغها الى المثال السابع السبعين
فترحرر فصولا نفيسة طيبة في بيان تفيد الفتوى واختلافها بحسب الانتماء من الامكنة
والاحوال والنيات والعوائد وهو فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط
عظيم على الشريعة اوجب من الحرج والمشقة وتكليف صلا سبيل اليه وما يعلم ان
الشريعة الباهرة التي هي في اعلی رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة مبناها و
اساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهو عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها و
حكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن
المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان ادخلت فيها
بالتأويل عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في ارضه وحكمته الدالة
عليه وعلى صدق رسوله اتم دلالة واصدقها وهي نوره الذي ابصر به المبصرون
وهذه الداية اهتدى المحدثون وشفاه التمام الذي به دوا كل عليل وطريقه
المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل في قوة العيون في
حياة القلوب لذات الارواح في لها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة
وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد منها وحاصل بها وكل نقص في الوجود فمبذبه
من اضرعتها ولولا رسوم قد بقيت لخرب الدنيا وطوي العالم في العصمة للناس وقوام
العالم وبها يمسك الله السموات والارض ان تزولا فاذا اراد الله تعالى خراب الدنيا و
طى العالم رفع اليه ما بقي من رسومها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عمود العالم
وقطب رحى الفلاح والسعادة في الدنيا والاخرة ولهذا الاجمال تفصيل ذكره في الاعلام
بامثلة صحيحة عن السقام لا يحفل لذكرها هذا المقام ونحت كل مثال من هذه الامثلة
مسائل ومباحث وقواعد وحقائق يطول ذيلها ثم ذكر بعد ذلك فصولا في التحليل التي
احد ثلث الفقهاء وضرب لها امثلة كثيرة يبلغ عددها الى المثال الخامس عشر بعد المائة
وذكر تحت كل مثال منها خارج منها فحاجاء الكتاب سفر الكبير اثره حرر فصولا في حوزة الفتوى

بالأثر السلفية والفتاوى الصحابية وإنما أولى بالأخذ بها من أراء المتأخرين فتأولهم
 وإن قرئ بها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه
 عليه وعلى آله وأصحابه فكذلك كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب هذا حكم
 بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل لكن المفضلون في العصر المتقدم أكثر
 من المفضلين في العصر المتأخر وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال
 من بعدهم فلز التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم
 في الفضل والدين ولعله لا يسع المفتي والحاكم عند الله أن يفتي ويحكم بقول فلان
 وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة يأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم
 بقول البخاري وأسمي بن داھويه وعلي بن المديني وعجل بن نصر المروزي وأمثالهم بل
 يترك قول ابن المبارك والأوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد بن
 زيد وحماد بن سلمة وأمثالهم بل لا يلتفت إلى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث
 بن سعد وأمثالهم بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم بن سالم
 وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وإبي وائل وجعفر بن محمد وأضرارهم ما يسوغ الأخذ
 به بل يرى تقديم قول المتأخرين من اتباع من قلده على فتوى أبي بكر الصديق وعمر وعطاء
 وعلي وابن مسعود وإبي بن كعب وإبي الدرداء وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر
 وابن الزبير وعبادة بن الصامت وإبي موسى الأشعري وأضرارهم ولا يذري ما عزهم
 خدا عند الله تعالى إذا سوى بين أقوال أولئك وفتا وأهم وأقوال هؤلاء وفتا وأهم
 فكيف إذا رجحها عليها فكيف إذا عين الأخذ بها حكما وافتاء ومنع الأخذ بقول الصحابة
 واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين لها وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة
 أهل العلم وأنه يكيد الإسلام تالله لقد أخذ بالمثل المشهور رمتني بداتها وانسلت
 وسمى ورثة الرسول باسمه وكساهم أثوابه وما هم بداته وكثير من هؤلاء يصيح
 ويصيح ويقول ويعان أنه يجب على الأمة كلهم الأخذ بقول من قلدهناه ديننا ولا يجوز
 الأخذ بقول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة وهذا كلام من أخذ به

وتقلده ولاه الله تعالى ويجزيه عليه يوم القيامة اجزاء الاول في والذي ندين الله به ضد
 هذا القول والرد عليه كما فصل ذلك صاحب الاعلام والذي لا يستغنى عنه
 هو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه خلاف
 اخر ينسخه ان الفرض علينا وعلى الامة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه
 بخلاف احد من الناس كائنا من كان لا راويه ولا غيره اذ من الممكن ان ينسب الراوي
 الحديث او لا يحضره وقت الفتيا ولا يتفطن لدلالته على تلك المسئلة او يتناول فيه
 تاويل مرجوح او يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الامر او يقبل
 غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده انه اعلم منه وانه انما خالفه لما هو اقوى منه ولو قد
 انتفاء ذلك كله ولا سبيل الى العلم باتفاقه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يجب
 مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى بلغت سيئاته حسناته ومخالف هذا الحديث
 الواحد لا يحصل له ذلك ثم الواجب علينا عند فقد الحديث الاخذ بفتاوى الصحابة
 ثم بفتاوى التابعين اذ لم تكن مخالفة للنصوص وهكذا يجب المصير في تفسير القرآن
 الى اقوالهم اذ لم تكن مخالفة للغة العربية التي قل بها القرآن ووردت بها السنة ثم
 الاخذ بفتاوى اهل العلم بالحديث وهم الحفاظ كاصحاب الاممات الست من
 يدل انهم في هذا العلم الشريف واما الفتوى بما في كتب الفروع وصحف المذاهب
 الاربعة وغيرها فهو قتيبا بما امر به الله ولا رسوله بل بما اراده متبوعه ومطاعه او نفسه
 وابليس فهو الحكم بالطاغوت اجارنا الله سبحانه وتعالى عن ذلك وهذه فوائد مائة
 لا مندوحة للمفتي وللمن يجير الفتيا عن الاطلاع عليها والعلم بها

فائدة اسئلة السائلين اربعة انواع لا خامس لها الاول السؤال عن الحكم يقول ما
 حكم كذا وكذا الثاني السؤال عن دليل الحكم الثالث عن وجه دلالته الرابع الجواب
 عن معارضة فان سأل عن الحكم فلم يسؤل حاله ان احداهما ان يكون عالما به
 الثانية ان يكون جاهلا به فان كان جاهلا به حرم الافتاء بلا علم فان فعل فعليه
 انمه وان لم يستفتي فان كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يتبين له الصواب

من اقوالهم فله ان يذكره فيقول فيها اختلاف بين العلماء ويحكيه ان امكنه و
 ان كان عالما بالحكم فللسائل حالتان احدهما ان يكون قد حضر وقت العمل وقل محتاج
 الى السؤال فيجب على المفتي المبادرة على الفور الى جوابه فلا يجوز تاخير البيان عن وقت
 الحاجة والثانية ان يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها فهذا لا يجب على المفتي
 ان يجيبه عنها وقد كان السلف الطيب اذا سئل احدهم عن مسألة يقول للسائل
 هل كانت او وقعت فان قال لا لم يجبه وقال دعنا في عافية هذا لان الفتوى بالراي يجوز
 الا عند الضرورة فالضرورة تبيح المجتنب الميسرة عند الاضطرار وهذا انما هو في مسألة
 لا نص فيها ولا اجماع عند من يقول بحجته فان كان فيها نص او اجماع فعليه تبليغه
 بحسب الامكان فمن سئل عن علم فكنهه الحمد لله تعالى قوم القيامة بلجام من نار وهذا
 اذا من المفتي غائلة الفتوى فان لم يامن غائلتها وخاف امسك عنها ترجيحاً الى
 اعلى المفستين باحتمال اذ كما وقد امسك النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض الكعبة
 واعادتها على قواعد ابراهيم لاجل حدثان عهد قريش بالاسلام وان ذلك ربما
 نفرهم عنه بعد الدخول فيه وكذلك ان كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما
 سأل عنه وخاف المستؤل ان يكون فتنة له امسك عن جوابه قال ابن عباس لرجل سأل
 عن تفسير آية وما يؤمنك اني اخبرتك بتفسيرها كفتوبه اليه جملته وانكرته ولم ير ان يكفر بالله و
فائدة يجوز للمفتي ان يعدل عن جواب المستفتي عما سأل عنه الى ما هو انفع له منه
 ولا سيما اذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه وذلك من كمال علم المفتي وفقهه ونصحه
 وقد قال تعالى ستلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فلو الدين والاقراب
 واليتامى والمساكين والسبل وما تفعلوا من خير فان الله به عليم فسألوه عن المنفق فاجابهم
 بذكر المصروف اذ هو اهم مما سألوا عنه ونبههم عليه بالسياق مع ذكره لهم في موضع
 الخ وهو قوله قل العفو وهو ما سهل عليهم انفاقه ولا يضرهم اخراجه **فائدة** يجوز
 للمفتي ان يجيب السائل بالكثر مما سأل عنه وهو من كمال نصحه وعلمه وارشاده ومن عا
 ذلك فقلقة علمه وضيق عطشه وضعف نصحه وقد ترجع البخاري على ذلك في صحيحه

قلت قد نزل بعضهم
 من ذلك قوله تعالى
 عن الائمة قل بي وقت
 الناس اخرج فسألوهم
 الملل خفا
 سبب ظهور الملل في
 ثم لا يزال يتردد في
 على التمسك حتى يسئل
 باخذ في النقض فانهم
 عن حكمه ذلك من ظهور
 الى ما قيلت في احوالهم
 بما تاملت مع الوقت
 وسألتهم في وقت
 ان عبادهم ويخرج
 كانوا قد سألوا عن
 فقد اجابوا عن عين
 ما رواه عنه فقط سألوا
 جملته فانهم قالوا بالبدل
 يدور في قلوبهم باخذ في
 الزيادة حتى يتم ما
 في النقض السبب في
 احسن خان في السبب

فقال باب من اجاب السائل بالكره ما سأل عنه ثم ذكر رجل يشا من رضي الله تعالى
 عنه ما يلبس المحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القبيص ولا الخمار ولا السراويل ولا
 الخفاف الا ان لا يجد نعلين فيلبس الخفين وليقطع ما اسفل من الكعبين فمثل ^{يلبس} عماما
 المحرم فاجاب عما يلبس وتضمن ذلك اجواب عما يلبس فان ما لا يلبس محصور وما يلبسه
 غير محصور فذكر لهم النوعين وبين لهم حكم الخف عند عدم النعل وقد سأله عن ^{الوضوء}
 بناء البحر فقال لهم هو الطهور ماء وحمل ميتة ^{في} دليل من فقه المذاهب ونحوه اذا
 سأل المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعو اليه ان يدل له على ما هو ^{ضر}
 له منه فيسد عليه باب المحذور ويفتح له باب المباح وهذا الايتان الا من عالم ^{بالمناهي} صحيح
 مشفق قدرنا جلاله وعامله بعلمه فمثاله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في
 الاطباء يحى العليل عما يضرة ويصف له ما ينفعه فهذا ابيان اطباء الاديان والابدان
 وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله من نبي الا كان حقا عليه ان يدل امرته
 على خير ما يعطيه لهم وينهاهم عن شر ما يعلم لهم وهذا شان خلفاء الرسل وورثتهم
 من بعدهم وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يشتري صاعا من التمر الجيد بصاعين من
 الردي ثم دله على الطريق المباح فقال بيع الجميع بالدرهم ثم اشتر بالدراهم جنينا
 فمنعه من الطريق المحرم وارشده الى الطريق المباح وبما سأل عبد المطلب بن ربيعة
 والفضل بن عباس ان يستعملهما في الزكاة ليصيبا ما يتر وجان به فمنعهما من ذلك
 وامراين حرود وكان على الخمس ان يعطيهما ما ينكحان به فمنعهما من الطريق المحرم
 وفتح لهما الطريق المباح وهذا اقتداء منه بربه تبارك وتعالى فانه يسأله عبد الحجة
 فيمنعه اياها ويعطيه ما هو اصلح له وانفع منها وهذا غاية الكرم والحكمة ^{قائدة}
 اذا فتى المفتي للسائل شيء ينبغي له ان ينهيه على وجه الاحتراز ما قد يذهب اليه الوهم
 منه من خلاف الصواب وهذا باب لطيف من ابواب العلم والنصح والارشاد
 ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكاف ولا ذرعه في عهد في عهد فتأمل كيف اشبع الحجة
 الاولى بالثانية رفعا لمرهم هذا رد ماء الكفار مطلقا وان كانوا في عهد هم فانه لما قال

قال في حاشية التكميل
 ان من سأل عن ما يلبس
 المحرم فاجاب عما يلبس
 وتضمن ذلك اجواب
 عما يلبس فان ما لا
 يلبس محصور وما يلبسه
 غير محصور فذكر لهم
 النوعين وبين لهم حكم
 الخف عند عدم النعل
 وقد سأله عن بناء البحر
 فقال لهم هو الطهور ماء
 وحمل ميتة في دليل
 من فقه المذاهب ونحوه
 اذا سأل المستفتي عن
 شيء فمنعه منه وكانت
 حاجته تدعو اليه ان
 يدل له على ما هو ضر
 له منه فيسد عليه باب
 المحذور ويفتح له باب
 المباح وهذا الايتان
 الا من عالم بالمناهي
 صحيح مشفق قدرنا
 جلاله وعامله بعلمه
 فمثاله في العلماء
 مثال الطبيب العالم
 الناصح في الاطباء
 يحى العليل عما يضرة
 ويصف له ما ينفعه
 فهذا ابيان اطباء
 الاديان والابدان
 وفي الصحيح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 قال ما بعث الله من
 نبي الا كان حقا
 عليه ان يدل امرته
 على خير ما يعطيه
 لهم وينهاهم عن
 شر ما يعلم لهم
 وهذا شان خلفاء
 الرسل وورثتهم
 من بعدهم وقد
 منع النبي صلى
 الله عليه وسلم
 الا ان يشتري
 صاعا من التمر
 الجيد بصاعين
 من الردي ثم
 دله على الطريق
 المباح فقال
 بيع الجميع
 بالدرهم ثم
 اشتر بالدراهم
 جنينا فمنعه
 من الطريق
 المحرم وارشده
 الى الطريق
 المباح وبما
 سأل عبد
 المطلب بن
 ربيعة والفضل
 بن عباس ان
 يستعملهما في
 الزكاة ليصيبا
 ما يتر وجان
 به فمنعهما
 من ذلك وامراين
 حرود وكان
 على الخمس ان
 يعطيهما ما
 ينكحان به
 فمنعهما من
 الطريق
 المحرم وفتح
 لهما الطريق
 المباح وهذا
 اقتداء منه
 بربه تبارك
 وتعالى فانه
 يسأله عبد
 الحجة فيمنعه
 اياها ويعطيه
 ما هو اصلح
 له وانفع
 منها وهذا
 غاية الكرم
 والحكمة
 اذا فتى
 المفتي
 للسائل
 شيء
 ينبغي
 له ان
 ينهيه
 على
 وجه
 الاحتراز
 ما قد
 يذهب
 اليه
 الوهم
 منه
 من
 خلاف
 الصواب
 وهذا
 باب
 لطيف
 من
 ابواب
 العلم
 والنصح
 والارشاد
 ومثال
 هذا
 قوله
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 لا
 يقتل
 مؤمن
 بكاف
 ولا
 ذرعه
 في
 عهد
 في
 عهد
 فتأمل
 كيف
 اشبع
 الحجة
 الاولى
 بالثانية
 رفعا
 لمرهم
 هذا
 رد
 ماء
 الكفار
 مطلقا
 وان
 كانوا
 في
 عهد
 هم
 فانه
 لما
 قال

لا يقتل مؤمن بكافراً فريماً ذهب الوهم الى ان دماء هم هدر ولهذا لو قتل احد ^{مسلم}هم لم يقتل به فرفع هذا التوهم بقوله ولا ذو عهد في عهد ولقد خفيت هذه اللطيفة الحسنه على من قال يقتل المسلم بالكافر المعاهد وقد احدث ولا ذو عهد في عهد بكافرو منه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فلما كان فيه ان الجلس عليها فرفع تعظيم عقبه لها بالنهي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة ^{هذه} مشتقة من القرآن الكريم قوله تعالى النساء نبيه صلى الله عليه وآله النبي استن كاحد من النساء الآية فتهاهن عن الخضوع بالقول فريماً ذهب الوهم الى الاذن في الاعتلاظ بالقول والتجاوز فرفع هذا التوهم بقوله وقلن ولا معروفاد من ذلك قوله تعالى والذين امنوا واتبعتم ذريتهم بايمان الآية لما اخبر سبحانه بالحق الذرية ولا عمل لهم بابائهم والذرية فريماً توهم متوهم ان يحط الالباء الى درجة الذرية فرفع هذا التوهم بقوله وما التناهم من علمهم من شيء اي ما نقصنا من الالباء شيئاً من اجور اعمالهم بل رفعنا ذريتهم الى درجتهم ولم نخطهم من درجتهم بنقص اجورهم لما كان الوهم يذهب الى انه يفعل ذلك باهل النار كما يفعل باهل الجنة قطع هذا الوهم بقوله كل امرئ بما كسب هين ومن هذه قوله تعالى اني امرت ان اعبد رب هذه البلدة الذي حرموا له كل شيء مما ذكر ربهم البلدة الحرام قد وهم باختصاص عقبه بقوله وله كل شيء ومن ذلك قوله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ امره قد جعل الله لكل شيء قدراً فلما ذكر الكفاية للمتوكل عليه فريماً وهم ذلك الكفاية وقت التوكل فعقبه بقوله قد جعل الله الخزي وقتاً لا يتعداه فهو يسبقه الى وقته الذي قدر له فلا يستعجل المتوكل ويقول قد توكلت ودعوت فلم ار شيئاً لم يحصل لي الا الكفاية فالله بالغ امره في وقته الذي قدر له وهذا كثير جداً في القرآن العزيز والسنة المطهرة وهو باب لطيف من ابواب فروع النصوص **قائد** ينبغي للمفتي ان يذكر دليل الحكم ما خذ ما امكنه من ذلك ولا يلقيه الى المستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله وما خذ بهذا الضيق عطنة قلة بضاعة من العلم ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وآله الذي قوله حجة بنفسه زاهياً مشتقة على النبي عليه السلام الحكم

وهي ان
اتقن
تخضع الذي
في طبعه الذي
في قوله
وقلن
سبيل
وهي ان
ذرية
النساء
على
نحو
نور

ونظيره ووجه مشروعيته كما سئل عن بيع الرطب بالقر فقال ينقص الرطب اذا جفت
 قالوا نعم ومن المعام انه كان يعلم نقصانه بالجفاف ولكن نههم على علة التحريم ^{سلبه}
 ومن هذا قوله صلعم لعمر وقد سأل عن قبلة امرأته وهو صائم فقال لا ليت لو تمضمضت
 ثم عجمته اكان يضر شيئا قال لا فنبهه على ان مقدمة المحظور لا يلزم ان تكون محظورة فلا
 غاية القبلة انها مقدمة الجماع فلا يلزم منه تحريم مقدمته ومن هذا قوله صلعم لا تنكح
 المرأة على عمتها ولا خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم فذكر لهم الحكم ونههم
 على علة التحريم ومنه قوله لابي النعمان بن بشير وقد خص بعض ولده بغلام خله اياه
 فقال ايسر ان يكون لك في البر سواء قال نعم قال فانقر الله واعدوا بين اولادكم وفي
 لفظان هذا لا يصلح وفي لفظاني لا اشهد على جور وفي لفظ ردة والمقصود انه نبه
 على علة الحكم ومن ذلك قوله ان الله ورسوله يخفيكم عن قوم الحمرة الانسية فانها رحس
 ومن ذلك قوله في القرقر صبيها كالحاجة ارايت ان منع الله الثمرة فيم ياكل مال اخيه
 بغيت الحق والمقصود ان الشارع مع كون قوله حجة بنفسه يرشد الامة الى علل الاحكام
 ومداركها وحكمها فورشته من بعد ذلك وهذا كثير جدا في السنة فينبغي للمفتي ان
 ينبه السائل على علة الحكم وما خذ ان عرفت ذلك والاحرم عليه ان يفتي بلا علم و
 كذلك احكام القرآن الكريم يرشد سبحانه فيها الى مداركها وعللها كقوله ويستأذنك
 المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض فامر سبحانه بنبيه ان يدكر لهم علة الحكم
 قبل الحكم وكذلك قوله ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الآية وكذلك قوله و
 السارق والساقاة فاقطعوا ايديهما الآية وقال في جزاء الصيد ليدوق وبال امره
قاعدة اذا كان الحكم مستغرا جدام لم تالفه النفوس وانما الفت خلافة فينبغي
 للمفتي ان يوطي قبله ما يكون موزنا به كالل دليل عليه والمقدمة بين يديه فتأمل
 ذكره سبحانه قصة زكريا واخراج الولد منه بعد انصرام عصر الشبيبة وبلوغه السن
 الذي لا يولد لمثله في العادة فيذكر قصة مقدمة بين يدي قصة المسيح وولادة
 من غير ابطان النفوس لما انسبت بولادتين شينيين كبيرين لا يولد لهما عادة سهل عليها

لما كان وضع الماء
 في الفم مقدرته
 ثم نههم على علة التحريم
 فان سلبه الرطب
 قال احفظوا
 القيمه المدونة
 انما عينه يفتي
 على من سأل جريضا
 الذي راد فاصاب
 اذ قد عايناه لفظا
 مستغرا فقال للوزاري
 ان من السائلين فيهم
 ما لم يطل فيهم
 وهذا هو الصواب الذي
 ندين الله به في
 في السند قوي
 شيخ الاسلام
 يعني الامام احمد بن حنبل
 في مسنده

التصديق بولادة ولد من غيابة وتأمل قصة نسخ القبلة لما كانت شديدة على النفوس
 جدا كيف وطأ سبحانه قبلها عدة موطات عنها ذكر النسخ ومنها انه يأتي بخير عن المنسوخ
 او مثله ومنها انه على كل شيء قدير وانه بكل شيء علير فهو م قدرته وعلمه صالح لهذا
 الامر الثاني كما كان صالح الاول ومنها اخباره ان دخول الجنة ليس باليهود ولا بالنصر
 وانما هو بالاسلام ومنها انه سبحانه وتعالى حذر نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع اهل الكفا
 وغيرهم وامران يتبع هو وامته ما وحي اليه وكل هذا قوطية بين يدي التحويل مع ما
 ضمنه من المقاصد الجليلة والمطالب الحسنة السنية ثم ذكر فضل هذه الامة وانهم
 الامة الوسط العدل الخيار فاقضى ذلك ان يكون نبهم اوسط الانبياء وخيرهم
 وكتبهم كذلك ودينهم كذلك وقبلتهم التي يستقبلون كذلك فظهرت المناسبة
 شرعا وقد رافى احكامه تعالى الامرية والقدرية وظهرت حكمته الباهرة وتجلت العقول
 الزكية المستندية بنور بها تبارك وتعالى المقصود ان المفتي جدير ان يذكر بين يدي
 الحاكم الغريب الذي يولف مقد مات تواس به وتدل عليه وتكون قوطية بين يدي
فائدة يجوز للمفتي والناظر ان يحلف على ثبوت الحكم عندة وان لم يكن حلفه حيا
 لقوته عند السائل والمنازع ليسع السائل والمنازع له انه على ثقة ويقين مما قال وانه
 غير شاك فيه وقد امر الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم ان يحلف على ثبوت الحق الذي جاءه
 في ثلاثة مواضع من كتابه وقد اقم النبي صلى الله عليه وسلم على ما خبره من الحق
 في اكثر من ثمانين موضعا وهي موجودة في الصحاح والمسانيد وقد كان الصحابة رضي الله
 عنهم يحلفون على الفتاوى والرواية وقد حلف الشافعي في بعض اجوبته واما الامام
 احمد فانه حلف على عدة مسائل من فتاواه وقد روى احمد عن جماعة من الصحابة و
 التابعين انهم حلفوا في الرواية والفتوى وغيرها تحقيقا وتاكيدا للخبر لا اثباتا له
 باليمين وقد قال تعالى فرب السماء والارض انه الحق مثل ما انكم تنطقون وقال تعالى
 فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وقال فربك انهم اجمعين
 عما كانوا يعملون وكذلك اقم كلامه كقوله تعالى والقرآن الحكيم قوله تعالى والقرآن

احد قوله تعالى
 ويستنبطون الحق
 من قول جابر بن عبد الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الذين كفروا
 لا يؤمنون الا بما
 سئلوا به من القول
 ولا ينظرون الا
 الى ما نزلنا من
 الكتاب
 فانه اذا سئل
 عن شيء من القرآن
 سئل به من القول
 ولا ينظرون الا
 الى ما نزلنا من
 الكتاب
 فانه اذا سئل
 عن شيء من القرآن
 سئل به من القول
 ولا ينظرون الا
 الى ما نزلنا من
 الكتاب

الجيد قوله ص والقرآن ذي الذكر وأما أقسامه فخلق الله تعالى آيات دالة عليه فكثير جدا
قائد ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم والدليل مع
 البيان الشام فهو حكم مضمون له الصواب مضمن للدليل عليه في أحسن بيان وقول
 الفقيه المعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلفوا على
 منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص
 واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص فأوجب ذلك هجر النصوص ومعلوم أن تلك
 الألفاظ لا تنفي بما بقي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران
 ألفاظ النصوص والأقبال على ألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد
 ما لا يعلمه إلا الله فالألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخط والتناقض والتعقيد
 والاضطراب ولما كانت هي عصمة وأصولهم التي إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم
 من بعدهم وخطأ هم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة
 إلى من بعدهم كذلك وهم جراحوا لما استحكم هجران النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع
 كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد ولا اضطراب والتناقض وقد كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سئلوا عن مسألة يقولون قال الله تعالى أو قال رسول الله
 كذا وفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قط ومن تأمل الجوية ثم جمل
 شفاء لما في الصدر فلما طال العهد بعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند
 المتأخرين أن يذكر في أصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله أما أصول
 دينهم فصرحوا في كتبهم أن قول الله وقول رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل أصول
 الدين وإنما يجتج بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة وأما فروعهم فقفوا
 بتقليد من اختصهم ببعض التخصصات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله ولا
 عن الإمام الذي زعموا أنهم قلده دينهم بل عمدتهم فيما يفتون ويقضون به ويتقاولون
 به الحقوقي ويبيحون به الفروج والدماء والأموال على قول ذلك المصنف واجتمع عند
 نفسه وزعمهم عند بني جنسه عن يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا الفظ

والحلال ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباطل ما
 أبطله والصحيح ما صح وأثبت الحق في مثل هذه الأزمان فقد دفعنا إلى أمر تضييع منه الحق
 إلى الله ضييعاً أو تعجيل الفروج والأموال والدماء إلى ربها عجيبة تبدل فيه الأحكام ويقلب الحلال
 بالحرام ويجعل المعروف فيه أعلى مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله
 من أفضل القربات الحق فيه غريب وأغرب منه من يعرفه وأغرب منهما من يدعو
 إليه وينصح به نفسه والناس قد فلق له فلق الأصباح صبوحه عن غيايب الظلمات
 وأبان له طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الكائزات وأراه بعين قلبه ما كان عليه
 رسول الله صلواته وأصحابه مع ما عليه الكفر الخلق من البدع المضلات دفع له علم الهدى
 فشمريه ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه فطوبى له من وحيد على كثرة
 السكان غريب على كثرة الجيران بين أقوام رؤيتهم مذاء العيون وشجي الحلق وكذب
 النفوس ومحمي الأرواح وغمر الصدور وموضع القلوب إن انصفتم لم تقبل طبيعتهم نصاً
 وإن طلبت منهم فإن الثريا من يد الملقص قد أنكست قلوبهم وعي عليهم مطلوبهم
 رضوا بالأماني واستلوا بالحظوظ وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحر العلم لكن بالدعوى
 الباطلة وشقاشق الهذيان ولا والله ما ابتلت من وشيلة قدامهم ولا زكيت به عقولهم و
 أحلامهم ولا يبضت به ليلهم لا شرفت بنوره أيامهم ولا ضحكت بالهدى والحق منه ربوة
 الدفاتر إذ بليت بمداد أقلامهم انفقوا في غير شئ نفاس أنفاس وانعبوا أنفسهم
 وحيروا من خلفهم من الناس ضيعوا الأصول فحرموا الوصول وأعرضوا عن الرسالة
 فوقعوا في مهاجمة الحيرة وببداء الضلالة والمقصودان العصمة مضمونة في الفاظ
 النصوص ومعانيها في القرىبان وأحسن تفسير من رام أدراك الهدى والحق من غير
 مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير **قائل** يتبع للمفتي الموفق إذا نزلت به المسئلة إن بيعت من
 قلبه الافتقاد الحقيقي الحالي لا العلي مجرد إلى سلام الصواب ومعلم الخير وهادي القلوب
 فأيامه الصواب ويفتح له طريق السداد ويدله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه
 المسئلة فتق فرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق وما أجد من فضل ربه أراه لا يحصر

مسودة ولا اظلم من كذب على الله وعلى دينه وان اخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله
جهلا وان اصابوا في الباطن واخذوا بما لم ياذن الله لهم في الاخبار به وهم اسوء حال من القاذبين
اذا راى الفاحشة وحده فاخبر بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فان الله لم ياذن
له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فاذا كان كاذبا عند الله في خبر مطابق لخبره وحيث
لم ياذن له في الاخبار فكيف من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكم به ولم ياذن له في
الاخبار به قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا
على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم
وقال تعالى فمن اظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه فالكذب يستلزم التلذذ
بالحق والصدق وقال تعالى ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا ولو شك يعرضون على جمهور يقول الاشهاد وهو لا
الذين كذبوا على الله لعنة الله على الظالمين وهؤلاء الايات ان كانت في حق المشركين والكفار
فانها مقتضية لمن كذب على الله في توحيد ودينه واسماؤه وصفاته افعاله ولا تتناول الخطي المأثوم
اذ اذبل جمده واستفرغ وسعته اصابة حكم الله شرعا فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا تتناول
المطيع لله ان اخطأ والله علم ^{بذلك} كذا حكم الله ورسوله يظهر على اربعة السلسل ان الراوي لسان النبي
ولسان الحكماء لسان الشاهد فالراوي يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله والمفتي يظهر على لسانه
معناه وما استنبط من اللفظ والحكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله وتقديره والشاهد
يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت به حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة
ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكون عالمين بما يخبرون به صادقين في
الاخبار به وافاة احد هم الكذب والكتمان فتى كتم الحق وكذب فيه فقد حاد الله تعالى
في شرعه ودينه قد اجرى الله تعالى سنته ان يحى عليه بركة علمه ودينه ودينياه اذا
فعل ذلك كما اجرى عادته سبحانه في الباطنين اذا كتموا وكذا بان يحى بركة تبعهما ومن
الترم البيان في مرتبته بقرآنه في علمه ووقته ودينه ودينياه وكان مع النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفى
بآله عليما كذا ان يعزل الحق عن سلطانه وبالحق يقبله عن وجهه والحق من جنس العمل

وتبعث على التطايع لاكتساب وقال قائلون يؤمرون بالانفاق ولا يحمل على الطلاق فامرهم
 المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذه اجبتك عن مسئلتك وادشك توكلي
 طلبتك ولست بسطان امضي ولا قاض فاقضي ولا زوج فادضى فانصر في
 فأنشدت اذا سئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحمل له ان يلزم بالعمل به بل ولا
 يسوغه على الاطلاق حتى ينظر في ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله
 فلا حرمة له ولا يحمل له تنفيذه ولا يسوغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فليظر
 هل فيه قرينة او رجحان عند الشارع ام لا فان لم تكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزاه
 ولم يحرم فالنصر مخالفته وان كان فيه قرينة وهو راجح على خلافه فليظر هل يصح
 التزاه والتقيد به ما هو واجب الى الله ورسوله وارضى له وانفع المكلف واعظم
 تحصيل المقصود الواقف من الاجرة فان كانت ذلك بالتزاه لم يجب التزاه ولا
 التقيد به قطعاً وجاز العدم بل يستحب الى ما هو واجب الى الله ورسوله وانفع المكلف
 واكثر تحصيل المقصود الواقف وفي جواز التزاه شرط الواقف في هذه الصورة نقصيل
 ذكره صاحب الاملام وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يفت بالتزاه ما هو واجب الى الله
 ورسوله منه وتساوى هو وغيره في تلك القرينة وتحصيل غرض الواقف بحيث يكون
 هو غير طريقين موصولين الى مقصوده ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه
 التزاه الشرط بل له العدم بل عنه الى ما هو اسهل عليه وارقى به وان ترجح موجب الشرط
 وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزاه فهذا هو القول الكلي في شروط
 الواقفين وما يجب التزاه منها وما يسوغ وما لا يجزى من سلك غير هذا المسلك
 تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قلم يعتمد عليه والمقصود انما هو التعاوان على البر
 والتقوى وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله رسوله
 ويقع من اخره الله ورسوله ويعتبر ما اعتبر الله ورسوله ويلغي ما ألغاه الله ورسوله
 وابن في كلام الله ورسوله او احد من الصوابة ما يدل على ان صاحب المال ان يقف
 ما اراد عليه من اراد ويشترط ما اراد ويوجب على الحاكم والمفتين ان يفتوا بما لا يضر

فتأمل ليس للمفتي ان يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل الا اذا علم السائل انما
 سأل عن احد تلك الافواع بل اذا كانت المسئلة تحتاج الى التفصيل استقصاه كما
 استقصى النبي صلى الله عليه وسلم ما عرلما اقربا للزناهل وجد منه مقد مائة او حقيقته فلما اجاب^{به}
 عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون اقراره غير معتبر ام هو عاقل فلما علم
 عقله استقصاه هل احسن ام لا فلما علم انه قد احسن اقام عليه الحد ومن هذا
 قوله صلى الله عليه وسلم هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذا رأت الماء
 فضمن هذا الجواب الاستفصال بانها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال
 ومن ذلك ان ابن ام مكتوم استقصاه هل يجد له رخصة ان يصلي في بيته فقال هل
 تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستقصاه بانه يسمع النداء ولا يسمعه ومن ذلك
 انه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امرأته فقال ان كانه استكرهها في حرة وعليه
 مثلها وان كانت طارعة فيه له وعليه لسيدتها مثلها وهذا كثير في فتاواه صلى الله عليه وسلم
 التنبيه على وجوب التفصيل اذا كان يجد السؤال احتملا فثبنا ما يقع غلط المفتي في هذا
 القسم فالمفتي ترد عليه المسائل في قالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال وافق
 هلك واهلك فتارة تورد عليه المسئلتان صورة كما واحدة وحكمهما مختلف فيجمع بين
 ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسئلتان صورة كما مختلفة وحقيقتهم واحدة
 وحكمهما واحد فيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع
 الله بينه وتارة تورد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن
 فيتبادر الى تسويفها وهي من ابطال الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كرهنا منزلة
 اقدام وعمل او هام وما دعي محقق الى حق الا اخرج الشيطان على لسان اخيه ووليه من
 الانس في قالب تستر عنه خفا فينبش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس واحذر
 احد من باطل الا اخرج الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزخرف يستخف
 به عقول ذلك الضرب من الناس فيستخفون به واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور لا
 يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى

وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يحيي بعضهم الى بعض زخرف القول
 غرلا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون قال الحافظ ابن القيم اذكر لك من هذا
 مثالا وقع في زماننا وهوان السلطان امر ان يلزم اهل الذمة بتبعية وعما ثمهم وان تكون
 خلاف الوان عمام المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك
 من المصالح واغرازا الاسلام واذا لال الكفر ما قربت به عيون المسلمين فالله الشيطان على
 السنة اولياته واخوانه ان صوابا يتوصلون بها الى ازالة هذا العيار وهي ما تقول
 السادة العلماء في قوم من اهل الذمة الوهابية ليس غير لبا سبهم المعتاد وزيت غير
 زعيم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والغلات ونجى عليهم
 السفهاء واذا وهم غاية الايداء فعمل يسوع الامام ردهم الى زعيم الاول واعادتهم الى ما
 كانوا عليه مع حصول التميز بعلامه يعرفون بها واهل ذلك مخالف للشرع ام لا
 فاجابهم من منع التوفيق وصدد عن الطريق بجواز ذلك وان الامام اعادتهم الى ما كانوا
 عليه قال شيخنا فاجابني الفتوى فقلت لا يجوز اعادتهم ويحجب افعالهم على الزبي الذي
 يميزون به عن المسلمين فذهبوا اثر غير والفتوى شرعا وايقابها في قالب اخر فقلت لا يجوز
 اعادتهم فذهبوا اثر ايقابها في قالب اخر فقلت هي المسئلة المعينة وان خرجت في عهد
 قوالب فذهبوا الى السلطان وتكلم عنده بكلام عجيب عنه احاضرت فاطم القوم على
 ابقائهم في الجمل ونظائر هذه الحادثة اكثر من ان تحصى سيما ان الله كبر قول هذه الطريق
 الى ابطال الحق واشابت باطل اكثر الناس انما هم اهل ظواهر في الكلام واللباس و
 الافعال واهل النقل منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقة وباطنه لا يسهون
 عشر معشار غيرهم ولا قريبا من ذلك **فتاوى** اذا سئل عن مسئلة من الزنا
 لم يجب عليه ان يذكر مواعيد الزنا فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا واذا
 سئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان له فله
 كذا وكذلك اذا سئل عن الاعمام وبنينهم وبني الاخوة فلا بد من التفصيل ومن تأمل
 اجوبة النبي صلى الله عليه وسلم وجد يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال ويتركه

قلت الفرق بين الزنا وبين
 ان السؤال الاول في
 الصورة الاولى في
 الوارث الذي لم يعم
 مانع من الميراث كما
 سئل عن رجل باع
 ارضا بدينار وادار
 لم يجب عليه ان يذكر
 مواعيد الزنا فيقول
 بشرط ان لا يكون كافرا
 ولا رقيقا ولا قاتلا
 واذا سئل عن فريضة فيها
 اخ وجب عليه ان يقول
 ان كان لاب فله كذا وان
 كان له فله كذا وكذلك
 اذا سئل عن الاعمام وبنينهم
 وبني الاخوة فلا بد من التفصيل
 ومن تأمل اجوبة النبي صلى الله عليه وسلم
 وجد يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال
 ويتركه

حيث لا يحتاج اليه يحيل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شروط الحكم وفوائده
 بل هذا الكثير في القرآن لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فلا تغل له زبعا
 حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى والحصنات من المؤمنات والحصنات من الذين اوتوا
 الكتاب من قبلكم ولا يجب على المتكلم والمفتي ان يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها
 عند ذكر المسئلة ولا ينفق السائل والمتعلم قوله بشرطه وصلاحه وموانعه ونحو ذلك فلا يباد
 اقر من بيان الله ورسوله صلواتهم وهذا كان هدي الصحابة والتابعين **فتاوى لا يجوز**
 للمقلدان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة منه سوى انه قول من قادة
 دينه قال الحافظ ابن القيد هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد والشافعي
 وغيرهما قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي امام الشافعيين بما وراء النهر و
 القاضي ابو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب وغيرهما بانه لا يجوز للمقلدان يفتي بما هو
 مقلد فيه وذكر الحويني عن شيخه ابي بكر القفال المروزي انه لا يجوز لمن حفظ كلام صاحب
 مذهب ونصوصه ان يفتي ان لم يكن عارفا بنواضه وحقائقه كما لا يجوز للعالم الذي
 جمع فتاوى المفتين ان يفتي كما قال ابو عمرو بن الصلاح فعل هذا من علة داء في اصناف المفتين
 المقلدين ليسوا على الحقيقة من المفتين ولكنهم قاموا مقام المفتين وادعوا عنهم
 فعدا منهم وسبيلهم في ذلك ان يقول مثلامذهب الشافعي كذا وكذا او مقتضى
 مذهب كذا وكذا وما اشبه ذلك ومن ترك منهم اضافة ذلك الى امامه فان كان ذلك
 اكتفاء منه بالمعلق عن الصريح فلا بأس قال الحافظ ابن القيد وما ذكره ابو عمرو حسن الا ان
 صاحب هذه المرتبة يحرم عليه ان يقول قال الشافعي كذا المالا يعلم انه نصه الذي افتى به
 او يكون شهرته بين اهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصه كشهرة من غيره
 في الجهر بالسملة والقنوت في الفجر وجوب تبييت النية لصوم الفرض من الليل ونحو ذلك
 فاما ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفها الى نصه
 ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم فكم فيها من مسئلة لا نص فيها البتة ولا ما يدل عليه
 وكم فيها من مسئلة نصه فيها على خلافها وكم فيها من مسئلة اختلف المتسبون اليه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

جئت الى رجل
 الزعرور قلت فها هو
 قال اقبل مني فخطا والاضيق
 ورسول عن الظهور واليد فقبض
 بي في ثلث من العقب الى رة لظهوره
 اسد على الف على السليمة
 بقدر شامة الكفا على اليد
 بقدر الوصية في اليد
 اسف في العز ولم يجها في اليد
 انزل في الحكم ناس والاسنة وال
 والناس في الامه على خلافه في
 اجعت لمة سواد فاشد في العز
 في الشدة لمة سواد فاشد في العز
 في الشدة لمة سواد فاشد في العز
 في الشدة لمة سواد فاشد في العز

بأبواب تلك الحقوق من ههنا
حزان ذكران عدلان بل اذا قم
تقبل شهادة الفساق حيث العمل
ويقتضى كل اجل والفاقد اذ من
الزمان من قاض عالم كيف لا تقبل
شهادة النساء اذا من جهنم عويل
اوشهادة العبيد اذا من جهنم عويل
سرا وشهادة الكفار بعضهم على
بعض اذا مني بعضهم على بعضهم
ابن الزبير شهادة العبدان بعضهم
على بعض فما تفرق ولم يتركوا بعضهم
من الصحابة قال بل انك
واحد قال بل انك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قائد اذا عرفت العا في حكم حادثة بدليلها فهل له ان يفتي به ويسوغ لغيرة تقبيل
 فيه ففيه ثلاثة اوجه للشافعية وغيرهم احدى الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم تارك الحادثة
 عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع
 المعارض له فهذا قدر زائد على معرفة الحق بدليله الثاني لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم
 الاستدلال وعدم علمه بشرطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا ما ليس بدليل الثالث
 ان كان الدليل كتابا او سنة جازا لا فتاء وان كان غيرهما لم يجوز لان القرآن والسنة خطأ
 لجميع المكلفين فيجب على المكلف ان يعمل بما وصل اليه من كتاب به وسنة تنبيه صلا
 ويجوز له ان يرشد غيره اليه ويدله عليه **قائد** ذكر ابن بطة في كتابه في الخلع عن
 الامام احمد انه قال لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى تكون فيه خمس خصال اولها ان
 تكون له نية فان لم تكن له نية لم يكن له عليه نور ولا على كلامه نور الثانية ان يكون له
 حلم ووقار وسكينة الثالثة ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته الرابعة الكفاية
 والامضه الناس الخامسة معرفة الناس انتهى وهذا مما يدل على جلالة احمد ومجمله من
 العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي دعائم التقوى في اي شيء عنقص عنها ظهر الخلل في الفتية
 بحسبه واطال في الاعلام في بيان هذه الخمسة **قائد** دلالة العالم للمستفتي
 على غيره موضع خطر جدا فليحذر الرجل ما يحدث من ذلك فانه متسبب بدلائمه اما
 الكذب على الله ورسوله في احكامه او القول عليه بلا علم فهو اعمى على الاثر والعدو
 واما معين على البر والتقوى فليحذر الانسان ان يدل عليه وليتواله ربه وكان
 شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله شديد التحجب لذلك قال ابن القيم ذلك مرة بحضرة على
 مفتي اومذهب فانه لم يوافق وقال مالك وله دعه وقد رأى رجل ربيعة بن ابي عبد الله
 يبكي فقال ما يبكيك فقال استفتي من لا علم له وظهر في الاسلام امر عظيم قال لبعض
 يفتي هنا الحق بالسجن من السراق قال بعض العلماء فكيف لو رأى ربيعة زماننا وقدام
 من لا علم عند علي الفتيا او شبه عليها ومد باع التكلف اليها مع قلة الخبرة وسوء السيرة
 وشوم السيرة وهو من اهل العلم منكرا وغريب ليس له في معرفة الكتاب والسنة

وأما السلف نصيب ولا يتبدلي جوابا باحسان وإن ساعد القدر فتواه كذلك يقول

فلان بن فلان

يبدون للافتاء باعاً قصيرة وأكثرتهم عند الفتاوى بذلك
وقد أقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من نظم ما تلتته وترى الجاهل وهم
الذين مساجلة ومشاكلة وأنه يجري معه في الميدان وأما عند المسابقة فتقرسي
رهان ولا سيما إذا طول الأمدان وأرضى الذنب ولا كذب الأمان وهذا باللسان
وخل له الميدان الطويل من الفرسان

فالوليس الحمار شيا بخر لقتال الناس يالك من حمار
فتأثله كذلك المفتي لا يخلو من حالين إما أن يعلم صواب جواب من تقدمه
بالتقيا أو لا يعلم فان علم فله أن يكذبك وهل الأولى له الكذب لك أو الجواب المستقل
فيه تفصيل فلا يخالو البتدي أما أن يكون أهلاً أو مسكيناً متعاطياً ما ليس بأهل
له فان كان الثاني فذلك الكذب لك أولى مطلقاً اذ في كذبه تقري له على الافتاء وهو
كاشهادة بالاهلية وكان بعض أهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس بأهل
فان لم يتممكن من ذلك خوف الفتنة منه قيل لا يكتب معه في الورقة ويرد السائل
وهذا نوع تخال مع الصواب انه يكتب في الورقة الجواب ولا ينف من الأخبار بدين الله
الذي يجب عليه الاخبار بكتابة من ليس بأهل فان هذا ليس عند الله ورسوله
وهل العلم في كتمان الحق بل هذا نوع رياسة وكبر والحق لله فكيف يجوز أن يعطل
حق الله ويكثر دينه لأجل كتابة من ليس بأهل وان كان المبتدي بالجواب أهلاً
للافتاء فلا يخالو اما ان يعلم المكذب لك صواب جوابه أو لا يعلم فان لم يعلم صوابه
لم يكذبك التقليد اذ لعله ان يكون قد غلط ولونه لرجع وهو معدور وليس كذلك
معدور بل مفت بغير علم ومن افتي بغير علم فائمه على من افتاه وهو أحد المفتين
الذين هم في النار وان علم انه قد اصاب فلا يخالو اما ان تكون المسئلة
ظاهرة لا يخفى وجه الصواب فيها بحيث لا يظن بالمكذب انه قد اصاب فيما لا يعلم او تكون خفية

لقد نص على ان الرطب
اذا شرب عذبة فزاد في
الريق على الرطب لا ينجس
ويفتح من فم في كسبه
لا ينجس على الرطب لا ينجس
قال ابن القيم لا ينجس
الريق فقال ان الرطب
النجس لا ينجس من
حظله فله في الوضوء
المكروه الحق فانما
لصاحب البيت فانما
لغيره لا ينجس في البيت
فان كان سكره

فان كانت ظاهرة فالأولى الكذب لانه اعانة على البر والتقوى وشهادة للمفتي بالصواب وبرائة
 من الكبر والحية وان كانت خفية بحيث يظن بالمكذب انه وافقه تقليداً محضاً فان مكنته
 ايضاح ما اشكاه الاول وزيادة بيان او ذكر قيد او تنبيه على امر غفله فالجواب المستقل أو
 وان لم يمكنه ذلك فان شاء كذلك وان شاء اجاب مستقلاً **فان** لا يجوز للمفتي ان
 يفتي اباه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له وان لم يجز ان يشهد له ولا يقضي له
 والفرق بينهما ان الافتاء يجري مجرى الرواية فكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم فان
 يخص المشهود له والمحكوم له ولهذا يدخل الراوي في حكم الحديث الذي يرويه ويحكم
 في حكم الفتوى الذي يفتي ولكن لا يجوز له ان يحابي من نفسه فيفتي اباه وابنه او صديقاً
 بشيء ويفتي غيرهم بضد محاباة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون سبباً يقتضيه
 التخصيص غير المحاباة ويجوز له ان يفتي نفسه كما يفتي غيره وقد قال النبي عليه السلام في
 استفت قبلك وان افتاك المفتون ذم لا يجوز له ان يفتي نفسه بالرخصة وغيرها بالمنع او
 يجتزأ بنفسه قول الجواز وغيرها قول المنع قال شيخ الاسلام سمعت بعض الامراء يقول عن
 بعض المفتين من اهل زمانه تكون عندهم في المسئلة ثلاثة اقوال احدها الجواز والثاني
 المنع والثالث التفصيل فالجواز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل **فان** لا يجوز للمفتي
 ان يعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به بل يكفي في العمل
 بمجرد كون ذلك قولاً قاله امام او وجه اذهب اليه جماعة فيعمل بما شاء من الوجوه و
 الاقوال حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو العيار وبها
 الترجيح وهذا حرام باتفاق الامة وهذا مثل ما حكمه القاضي ابو الوليد الباجي عن بعض
 اهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى انه كان يقول ان الذي لصديقي علي اذا وقعت
 له حكومة او فتيا ان افتيه بالرواية التي توافقه وقال واخبرني من اتق به انه وقعت له
 واقعة فافتاه جماعة من المفتين بما يضره وانه كان غائباً فلما حضر سألهم بنفسه
 فقالوا له لم نعم **فان** وافقه بالرواية الاخرى التي توافقه قال وهذا مما خلافت
 بين المسلمين من يعتد بحكمه بالحكمة فلا يجوز العمل بالافاء في دين الله بالتشهي والتخير

وموافقة الغرض فطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاسبه فعمل به
ويقتي ويحكم به على عدة ويفتيه بضلة وهذا من اسبق القسوق والبر الكبار
والله المستعان **فأثلة** المفتون الذين نصبوا أنفسهم للقوى اربعة اقسام
احدها العالم يكتب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل
يقصد فيها موافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره
احيانا فلا يجد احدا من الائمة الا وهو مقلد من هو اعلم منه في بعض الاحكام وقد
قال الشافعي في موضع من الحج قلته تقليد العطاء فهذا النوع هو الذين يسوخ لهم
الاقتناء يسوخ استفتاؤهم ويتادى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى
ان الله يبعث لهذه الامة على راس كل مائة من يحد لها دينها وهم غرس الله لا يزال
يفرهم في دينه وهم الذين قال فيهم علي بن ابي طالب ان تخلقوا الارض من قاصر
الله بحجة النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به فهو مجتهد في معرفة فتاواه
واقواله وما اخذ واصوله عارف بها متمكن من التخرج عليها وقياس ما لم ينص اليهم عليه
على منصوصه من غير ان يكون مقلدا لامامه في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في
الاجتهاد والفتيا ودعا الى مذهبه ورتبه وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه
وقد ادعى هذه المرتبة من الخطاب القاضي ابو يعلى علي بن موسى في شرح الاشهاد
الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في ابي يوسف ومحمد
وزفر بن الهذيل والشافعية في المزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
والماكية في ائمة بن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب والخطابة في ابي حامد
والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد او متقيدين بما اذهب ائمتهم على
قولين ومن تأمل احوال هؤلاء وقتا واهم اختياراتهم علم انهم لم يكونوا مقلدين لائمتهم
في كل ما قالوه وخلافهم لهم اظهر من ان ينكروا ان كان منهم المستقل والمستكرهين
هؤلاء دون الائمة في الاستقلال بالاجتهاد **النوع الثالث** من هم مجتهد في مذهب من
انتسب اليه مقرر له بالدليل متقن لفتاواه عالم بما لا يمكن لا يعتد اقواله وفتاواه ولا يخالفها

واذا وجد نص امام لم يعدل عنه الى غيره البتة وهذا شأن اكثر المصنفين في مذاهب
 ائمتهم وهو حال اكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن انه لا حاجة به الى معرفة الكتاب
 والسنة والقرينة لكونه يجزئ بنصوص امامه في عند كنصوص الشارع قد اكتفي بها
 من كلفة التعب المشقة وقد كفاه الامام استنباط الاحكام ومونة استخراجها من
 النصوص وقد رى امامه وقد ذكر حكما بدليله فيكفي هو بذلك الدليل من غير
 بحث عن معارض له وهذا شأن كثير من اصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة
 والمختصرة وهو لا يدعون الاجتهاد ولا يقرن بالتقليد وكثير منهم يقول جتهلاني
 المذهب فرائنا اقر بها الى الحق مذهب ما منا وكل منهم يقول ذلك عن امامه يرغم
 انه اولي بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره فيالله
 العجب من اجتهاد فخص بهم الى كون متبوعهم ومقلد هم اعلم من غيره احق بالاتباع
 ممن سواه وان مذهبه هو الراجح والصواب دائر معه وقد عجز الاجتهاد في كلام الله
 ورسوله على غاية البيان وتضمنه لجامع الكلم وفصله للخطاب ببراءته من التناقض و
 الاختلاف والاضطراب فعدت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونهضت
 بهم الى الاجتهاد في كون امامهم احلم الامة واواها بالصواب اقاله في غاية القوة وموافقة
 السنة والكتاب والله المستعان النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت
 اليه وحفظت فتاواه وقرعته واقوت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه
 فان ذكر الكتاب والسنة يوما في مسألة فعلى وجه التبرك والفضيلة لا على وجه
 الاحتياج والعمل واذا رآوا واحدا يصيح بخالف القول من انتسبوا اليه اخذوا بقوله وتركوا
 الحديث واذا رآوا ابابكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم قد اختلفوا بفتيا ووجدوا
 لامامهم فتيا تخالفها اخذوا بفتيا امامهم وتركوا فتاوى الصحابة قائلين الامام اعلم به
 منا ونحن قد قلنا به فلا نتعداه ولا نتخطاه بل هو اعلم بما ذهب اليه منا ومن عداه هؤلاء
 فتكلف مختلف قد نابغسه عن رتبة المشتغلين وقصر عن درجة الخاصين فهو
 مكذب مع المكذبين وان ساعد القدر واستقل بالحجاب قال يجوز بشرطه يصير بشرطه

ويجوز ما لم يمنع مانع شرعي ويرجع في ذلك إلى رأي الحاكم ونحو ذلك من الأجوبة التي
يحسنها كل جاهل ويستحي منها كل فاضل ففتاوى القسم الأول من جنس تقييدات
فأبهم وخلفاءهم وفتاوى النوع الثاني والثالث من جنس تقييدات خلفاء فوأبهم
من عداهم فمتشبع بما لم يعط متشبه بالعلماء عمالك الفضلاء وفي كل طائفة من الطوائف
متحقق فقيه وعمالك له متشبه **فتاوى** إذا كان الرجل مجتهدا في مذهبه اماما لم
يكن مستقلا بالاجتهاد فهل يفتي بقول ذلك الامام على قولين وهما وجهان لأصحاب
الشافعي وأحمد أحدهما الجواز ويكون متبعا مقلدا للميت كاله وانما له مجرد النقل عن
الامام والثاني لا يجوز له ان يفتي لان السائل مقلد له لا للميت وهو لم يجتهد له
والسائل يقول له انا اقلدك فيما تقتني به والتحقيق ان في هذا تفصيلا فان قال له
السائل اريد حكم الله في هذه المسئلة او اريد الحق او ما يخلصني ونحو ذلك لم يسمع
الا ان يجتهد له في الحق ولا يسمع ان يفتيه بجرح تقليد غيره من غير معرفة بانه
حق او باطل وان قال اريد ان اعرف في هذه النازلة قول الامام ومذهبه سأل
الاخباره ويكون ناقلا له ويبقى ذلك على السائل فالرد في الوجه الاول على المفتي
وفي الثاني على المستفتي **فتاوى** هل يجوز للميت تقليد الميت العمل بفتاواه من غير اعتبار
بالدليل الموجب لصحة العمل بها فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي فمن منعه قال
يجوز بغير اجتهاده لو كان مجرد النظر عند نزول هذه النازلة اما وجوبا واما استحبابا
على النزاع المشهور لعلمه لو وجد النظر ارجع النظر عن قوله الاول والثاني الجواز وعليه
عمل جميع المقلدين في اقطار الارض وخيار ما يبدىهم من التقليد تقليد الاموات
ومن منع منهم تقليد الميت فاما هو شيء يقول بلسانه وعمله في فتاواه واحكامه **فتاوى**
ولا قال لا يفتي بموت قائمها كما لا يموت الاخبار بموت راويها وناقلا **فتاوى** هل الاجتهاد
تقبل التجري والانسقام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلوم مقلدا في غيره وفي باب
ابوابه كمن استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض وادانها واستنبطها من الكتاب السنة
دون غيرها من العلوم او في باب الجهاد والحج او غير ذلك فهذا دليل الفتوى في المجتهد فيه

ولا تكون معرفته لما اجتمع له فيه مسوغة له الافتاء عما لا يعلم في غيره وهل ايمان يفتي
 في النوع الذي اجتهد فيه ثلاثة اوجه اصحاب الجواز وهو الصواب في الطوع والثاني المنع والثالث الجواز
 في الفراض ومن غيرهما حجة الجواز قد عرف الحق بدليله قد يدل جهدة في معرفة الصواب فحكي ذلك
 حكيمه المطلق في سائر انواع حجة المنع تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فاجعل بعضها
 مظنة للتقصير في الباب النوع الذي عرفه لا يخفى الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة
 وكتاب الفرائض كذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاquisية
 والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها يرى انقطاع احكام
 قيمة الموارث في معرفة الفروض معرفة مستحقيها عن كتاب البيوع والاجازات في الرهن وغيرها
 وعدم تعلقاتها وايضا فان عامة احكام الموارث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله
 واما من يدل جهدة في معرفة مسألة او مسئلتين فيجوز له ان يفتي بهما في اصح القولين وما وجها
 لاصحاب احمد وهل هذا الامر بالتبليغ عن الله ورسوله وجزى الله من اعان الاسلام ولو بشرط
 كلمة خير او منع هذا من الافتاء بما علم خطأ محض قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية البخاري
 وكان من ائمة من اتفق الناس ليس باهل للفتوى فهو اثر خاص من اقره من ولاية الامور على ذلك
 فهو اثر ايضا قال ابن الجوزي ويلزم ولي الامر منهم كما فعل خوامية وهو لا بمنزلة من يدل
 الركب ليس له علم بالطريق وبمنزلة من لا معرفة له بالطب هو طبيب الناس بل هو اوسع
 حالا من هو لا علم لهم واذا تعين على وليه امر من من لم يحسن التطيب من مداواة وكيف
 بن لم يعرف الكتاب السنة ولم يتفقه في الدين وقد روى احمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فروعا من ائمة بفتيا بغير علم كان اتم ذلك على الذي افتاه وفي الصحيحين من حديث عبد الله
 بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال
 ولكن يقبض العلماء فاذا الميريق عالم اتخذ الناس رؤسا جهلا فاستأوا فافتوا بغير علم فضلوا
 واصلوا وفي اثر مرفوع ذكره ابن الجوزي وغيره من ائمة الناس بغير علم لغته ملائكة
 السماء وملائكة الارض وكان مالك يقول من سئل عن مسألة فينبغي له من قبل
 ان يجيب ان يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة

قال حافظ ابن القيم
 وكان يشترط في الفتوى
 شديدا لا يكاد على هؤلاء
 فسمعت يقول قال لي
 بعض هؤلاء اجعلت
 عقبا على الفتوى فقلت
 لا يكون على هذا من
 الطب من في سبب لا يكون
 على الفتوى فقلت لا يكون
 نور الحق فان سلكه

ثم يجيب فيها وسئل عن مسألة فقال لا ادري فقبل لها انها مسألة خفيفة
 سهلة فغضب وقال ليس في العلم شيء خفيف اذ سمعت قول الله عز وجل اناس في علمك
 قولا ثقيل فالعلم كله ثقيل ضابطه يسئل عنه يوم القيامة وقال ما فتيت حتى تهدي ^{سبع}
 اني اهل لذلك قال لا ينبغي لرجل ان يرى نفسه اهل لشيء حتى يسأل من هو اعلم منه وما
 افئت حتى سألت ربيعة ومحيي بن سعيد فامراني بذلك ولو تخافني انقذت قال واذا
 كان احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم تصعب عليهم المسائل ولا يجيب احدهم
 في مسألة حتى ياخذ رأي صاحبه مع ما رزقوا من التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين
 غطت الذنوب والخطايا فابونا وكان اذا سئل عن مسألة فكانه واقف بين الجنة والنار
 وقال عطاء بن ابي رباح ادر كنت افوا ما كان احد هم ليسئل عن الشيء فيتكلم به
 ليرعد وسئل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ادري حتى اسأل جبرئيل فسأله فقال سلوها
 وقال امام احمد من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لامر عظيم الا انه قد تلجى الضرورة
 وسئل الشعبي عن شيء فقال لا ادري فقبل لا تستحي من قولك لا ادري وانت فقيه
 اهل العراق فقال ولكن الملائكة لم تستحي حين قالوا لا علم لنا الا ما علمتنا وقال بعض
 اهل العلم تعلم لا ادري فانك ان قلت لا ادري علمك حتى تدري وان قلت ادر
 سألوك حتى لا تدري وقال عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا فكان
 كثيرا ما يسئل فيقول لا ادري وكان سعيد بن المسيب لا يكاد يفتي فتيا ولا يقول شيئا
 الا قال اللهم سلمني سلم مني وسئل الشافعي عن مسألة فسكت فقبل لا تجيب فقال
 ادري الفضل في ساكوتي وفي الجواب قال ابن ابي ليلى ادر كنت مائة وعشرين من
 الانصار ومن احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل احدهم عن المسئلة فيرد هذا الى هذا وهذا
 هذا حتى ترجع الى الاول ما منهم من احد يجحد بحديثه ولا يسئل عن شيء الا وادان اخا
 كفاة قال ابو الحسن الاذري ان احد هم يفتي في المسئلة لو وردت على عمر بن
 الخطيب لجمع لها اهل بدر وسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال لا احسنه فقال المسائل
 اني جئتكم لا اعرف غيرك فقال له القاسم لا تنشر الى طول كحيتي وكثرة الناس

حولي والله ما احسنه فقال شيخ من قرطش جالس الى جنبه يا ابن اخي الزمها فوالله ما
 رايتك في مجلس ابل منك اليوم فقال القاسم والله لان تقطع لساني احب الي من
 ان اتكلم بما لا اعلم لي به وكتب سلمان الى ابن الدرداء وكان بينهما مواخاة بلغني
 انك قعدت طبيباً فاحذر ان تكون متطبباً او تقتل مسلماً فكان رجا جارة الخصم
 فيحكم بينهما ثم يقول ردها على متطبب والله اعيدنا على قصتكما **فتاوى** اذا نزلت
 بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها ففيه طريق للناس احذر
 ان له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في الحظر والاباحة والوقف لان عدم المرشد في
 حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة الى الامة والطريقة الثانية انه يخرج على الخلاف في
 مسألة تعارض الادلة عند المجتهد هل يعمل بالاحف او بالاشد او يتحرى والصواب انه
 يجب ان يبقى ما استطاع ويقوى الحق بجهالة ويتعرف بمثله وقد نصب الله تعالى على الحق
 امارات كثيرة ولم يسو الله بين ما يحبه ويسخطه من كل وجه بحيث لا يتميز هذا من هذا
 ولا بد ان تكون الفطر السليمة مائلة الى الحق موثقة له ولا بد ان يقوم لها عليه بعض الامارات
 المرجحة ولو غلبت ولو يالهام فان قدر ارتفاع ذلك كله وعدم شق جميع الامارات غلبت
 بسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة اليها كمن لم تبلغه الدعوة وان
 كان مكلفاً بالنسبة الى غيرهما فاحكام التكليف متفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة
 والله اعلم **فتاوى** الفتيا اوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والمحور المرأة والرجل
 والقريب والاجنب والامي والقاري والاخرس بكتابته والناطق والعدو والصدوق
 وفيه وجه انه لا تقبل فتيا العدو ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا
 كالوجهين في الحكم وان كان الخلاف في الحكم اشتهر واما فتيا الفاسق فان افتى غيره
 لم تقبل فتواه وليس للمستفتي ان يستفتيه وله ان يعمل بفتوى نفسه ولا يجب عليه
 ان يفتي غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب جواز استفتاءه وافتاؤه
 وكذلك الفاسق الا ان يكون معلناً بفسقه داعياً الى بدعيته فحكم استفتاءه حكم امامته
 وشهادته وهذا يختلف باختلاف الامكنة والازمنة والقدرة والعجز فالواجب شيء والواقع شيء

والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب ينفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلقي
العداوة بين الواجب والواقع زمان حكم والناس بزمانهم أشبه منهم بأزمانهم وإذا عم
الفسوق وغلب على أهل الأرض فلو منعت إمامة الفساق وشهادتهم وأحكامهم ففأولهم
وولايتهم لعطلت الأحكام وفسد نظام الخلق وبطلت أكثر الحقوق ومع هذا فالواجب
اعتبار الأصلح فالأصلح وهذا عند القدرة والاختيار وإما عند الضرورة والغلبة بالأبطل
فليس إلا الأصطبار والقيام بأضعف مراتب الانكار ^{فأئله} لا فرق بين القاضي وغيره في
جواز الافتاء بما تجوز الفتياء به وجوبها إذا تعينت ولم يزل السلف والخلف على هذا
فإن منصب الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون قضاء
الجاهل بالقاضي معرفته مثبت لما ائتم به وذهب بعض الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد
والإمام الشافعي إلى أنه يكره للقاضي أن يفتي في مسائل الأحكام المتعلقة به ودور الطحا
والصلاة والزكاة ونحوها فاجتار باب هذا القول بأفتيائه تصير الحكم منه على الخصم ولا
يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا لأنه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة أو يظهر له قرائن لم
تظهر له عند الافتاء فان أصر على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتد صحة ذلك
حكم بخلافها طرق الخصم إلى قيمته والتشيع عليه بأن الحكم بخلاف ما يعتد به ويفتي به
ولهذا قال شريح أنا قاضي كرك ولا أفتي حكاة ابن المنذر واختار كراهة الفتوى في الأحكام
وقال الشيخ أبو حامد الأسفرائني أصحابنا في فتواه في مسائل الأحكام جوابان أحدهما أنه
ليس له أن يفتي فيها لأن كلام الناس عليه محال ولا أحد الخصمين عليه موقلاً والثاني
له ذلك لأنه أهل له ^{فأئله} فتياه الحكم ليست حكماً منه فلو حكمه غير بخلاف ما ائتم به
لم يكن نقضاً حكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز أن يفتي الحاضر والغائب من يجوز حكمه ومن
لا يجوز ولهذا الم يكن في حديث هند دليل على الحكم على الغائب لأنه صلى الله عليه وآله افتى
بجرعة ولم يكن ذلك حكماً على الغائب فإنه لم يكن غائباً عن البلد وكانت مراسلة أحضار
ممكنة ولا طلب البينة على دعواها وهذا ظاهر بخلافه ^{فأئله} فتياه إذا ما له المستغني عن
مسئلة لم تقع فهل تستحب إجابتها أو تكرهه ويخبر فيه ثلثة أقوال وقد حكى عن كثير من السلف

انه كان لا يتكلم فيما لم يقع وكان بعض السلف اذا سأل الرجل عن مسألة قال هل كان ذلك فان قال نعم تكلف له الجواب الا قال عنافي عافية وقال الامام احمد لبعض اصحابه يا بك ان تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام والحق التفصيل فان كان في المسألة نص من كتاب الله او سنة عن رسول الله صلي الله عليه وآثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها وان لم يكن فيها نص ولا اثر فان كانت بعيدة الوقوع او مقدرة لا تقع لم يستحب لك الكلام فيها وان كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد و غرض السائل الاحاطة بعلمها ليكون فيها على بصيرة اذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم لاسيما ان كان السائل ينفعه ذلك ويعتبر بها نظائرها ويفرغ عليها فحيث كانت مصلحة الجواب احمية كان هو الاول والله اعلم فائدة لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكرهة ولا تتبع الرخص لمن اراد نفعه فان تتبع ذلك فسق وحرمان مستفتاة فان حسن قصده في حيلة جائزة لاشبهه قبيحا ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحب قد ارشد الله تعالى نبيه ايوب عليه السلام الى التخلص من الحنث بان ياخذ بيد ضغثا فيضرب به المرأة ضربة واحدة وارشد النبي صلى الله عليه وسلم الى بيع القربان ثم يشتري بالدرهم ثم الخرفيتا لخلص من الربا فاحسن الخارج ما خلاص من المأثم واقبح الحيل ما وقع في المحارم واسقط ما اوجب الله ورسوله من الحق اللازم وقد ذكر الحافظ ابن القيم في الاعلام من النوعين ما علمك لا تظهر محلة في غير ذلك الكتاب والله الموفق للصواب فائدة في حكم رجوع المفتي عن فتياه اذا افتى المفتي بشيء ثم رجع عنه فان علم المستفتي رجوعه ولم يكن عملا بالاول فقبيل يحرم عليه العمل به وعندني في المسألة تفصيل وهو انه لا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع المفتي بل يتوقف حق يسأل غيره فان افتاه بموافقة الاول استقر على العمل به وافتاه بموافقة الثاني ولم يفتة احد بخلافه حرم عليه العمل بالاول ان لم يكن في البلد لا مفسد واحد سأل عن رجوعه عما افتاه به فان رجع الى اختيار خلافه مع تسويغه لم يحرم عليه وان رجع لخطأ بان له وان ما افتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالاول هذا اذا كان رجوعه لمخالفة دليل شرعي فان كان رجوعه مجرد ما بان له ان ما افتى به خلافا لمذهب

لم يحرم على المستفتي ما أفاء به أولا إلا أن تكون المسئلة إجماعية فلو تزوج بغترة و دخل
رجع المفتي لم يحرم عليه ما كانه الأبد ليل شرعي بقضيه تجزئها ولا يجب عليه مفارقتها
بجود رجوعه ولا سيما إن كان أنما رجع لما تبين له أنما اتقى بخلاف مذهبه وإن وافق
مذهب غيره هذا هو الصواب وأطلق بعض أصحاب أحمد وأصحاب الشافعي وجوب
مفارقتها عليه وحكموا في ذلك وجهين ورحموا وجوب المفارقة قالوا إن الرجوع عنه
ليس مذهبا له كما لو تغير اجتهاده ومن قلده في القبلة في أثناء الصلاة يتحول مع الإمام
في الأصح فيقال لهم المستفتي قد دخل بأمرأته دخولا صحيحا سائعا ولم يقم ما يوجب
مفارقتها لها من نص ولا إجماع فلا يجب مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتي وإما قيسكم
على القبلة فهو حجة عليكم فانه لا يطل ما فعله بالمأمور بالاجتهاد الأول ويلزمه التحول
ثانيا لانه مأمور بتابعة الإمام بل نظير مسئلتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة
فانه لا يلزمه الأعادة ويصل الثانية بالاجتهاد الثاني وأما قول أبي عمر من الإصلاح في
عبد الله بن حمدان إذا كان المفتي غائبا فليفتي على مذهب إمام معين فإذا رجع كونه بان
قطعا أنه خالف في نواه نص مذهب إمامه فانه يجب نقضه وإن كان ذلك
محل الاجتهاد لأن نص مذهب إمامه في حقه كنص الشارع في حق المفتي المجتهد
الستقل فليس كما قالوا ولم ينص على هذا المسئلة أحد من الأئمة ولا تنصيصها أصول
الشريعة ولو كان نص إمامه بمنزلة نص الشارع لم يحرم عليه وعلى غيره مخالفة نصه
بخلافه ولم يوجب أحد من الأئمة نقض حكم الحاكم ولا بطلان فتوى المفتي بكونه خلا
قول زيد أو عمرو ولا يعلم من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب أو سنة أو إجماع الأئمة
ولم يقل أحد ينقض من حكمه ما خالف قول فلان أو فلان وينقض من فتوى المفتي
ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض أحكام الحكماء فتاوى أهل العلم بكونها خالفت
قول واحد من الأئمة ولا سيما إذا وافقت نصا عن رسول الله صلى الله عليه وفتاوى الصحابة
يسوغ نقضها لمخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله ولا رسوله ولا أحد من الأئمة
منزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه ويحرم خلافه فإذا بان للمفتي أنه خالف

قد فرغ من خطابه
 رضي الله عنه
 وانه في مجاميع
 في مجلسه
 وانه في مجاميع
 في مجلسه
 وانه في مجاميع
 في مجلسه

ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجز للزوج ان يفارق امرأته ويجزب بيته ويستقته
 وشمل ولادة مجرد كون المفتي ظهرا ان ما اتفق به خلاف نص امامه ولا يحمل له ان يقول
 فارق اهلاك مجرد ذلك ولا سيما ان كان النص مع قول الثلاثة وبالحجة فبطلان هذا
 القول اظهر من ان يتكلف بيانه **فتاوى** انما اختلف فيما لو تغير اجتهاد المفتي فعلى
 اعلام المستفتي ام قليل لا يلزمه اعلامه فانه عمل اوك بما يسوغ له فاذا لم يعلم بطالانه
 لم يكن انما هو في سعة من استمراره وقيل بل يلزمه اعلامه لان ما رجع عنه قد اعتقه
 بطالانه وبأن له ان ما افتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله
 بن مسعود حين اتى رجلا بجلا ام امرأته التي فارقها قبل الدخول فرسأه الى المذمة
 وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل ورفق بيته وبين اهله
 وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لما استفتي في مسألة فاخطأ فيها ولم يعرف الله
 افتاه فاستأجر مناديا ينادي ان الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة
 فاخطأ فمن كان افتاه الحسن بن زياد بشئ فليرجع اليه ثلث اياما لا يفتي حتى يجد
 صاحب الفتوى فاعلم انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاضي
 ابو يعلى في كفايته من اتقى بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي وان كان
 انما ظهر له انه خالف مجرد مذهبه او نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي
 على هذا فتخرج قصة ابن مسعود فانه لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بفتوى له ان
 صريح الكتاب يحرم ما يكون الله اجهها فقال وامهات نسائك ووطن عبد الله ان
 قوله اللاتي دخلتم من راجع الى الاول الثاني فيمنواله انه انما يرجع الى امهات الربائب
 خاصة فعرف انه الحق وان القول بجلاها خلاف كتاب الله ففرق بين الزوجين امر
 يفرق بينهما بكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد او عمرو والله اعلم فان كان
 اذا عمل المستفتي بفتيا صفت في اتلاف نفس او مال ثربان خطاه فقال ابو اسحق
 الاسفرائيني من الشافعية يضمن المفتي ان كان اهلا للفتوى خالف القاطع وان لم يكن
 اهلا فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استغاثته وتقليده ووافقه على ذلك ابن

في كتاب ادب المفتي والمستفتي له ولم اعرف هذا الاحد قبله من الاصحاب ثم حكى وجهها
 في تضمين من ليس له هل قال لانه تصدى ما ليس له باهل وعجز عن استيفاء نصفه
 لذلك قلت خطأ المفتي كخط الحاكم والشاهد وقد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في
 النفس والطرف فمن احمد في ذلك روايتان احدهما انه في بيت المال لانه يكتد منه الحكم
 فلو علمته العاقلة لكان ذلك اضواء اعظم باهمر الثانية انه على ما قلته كما لو كان الخطأ
 بسبب غير الحاكم واما خطأه في المال فاذا حكم بحق ثوبان كفر الله به وادفعهم نقض
 حكمه ثم رجع المحكوم عليه بسبب المال على المحكوم له وان كان الحاكم لله بان لا
 مباشر او بالسرية ففيه ثلاثة اوجه احدها ان الضمان على المشركون لان المحكوم له
 وجب بتزكيتهم والثاني يضمه الحاكم لانه لم يثبت بل غرط في المبادرة الى الحكم وترك
 البحث والسؤال والثالث ان المستحق تضمين ايها شاء والقرار على المزكين لا على الحاكم
 الحاكم الى الحاكم فعلى هذا الاضمان وعلى هذا اذا استفتى الامام او الوالي مضيقا فاقاه
 ثوبان له خطأه فحكم المفتي مع الامام حكم المزكين مع الحاكم وان عمل المستفتي بقوله
 من غير حكم حاكم ولا امام فالتلف نفسا او مالا فان كان المفتي اهلا فلا ضمان عليه والضمان
 على المستفتي وان لم يكن اهلا فعليه الضمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم من نطق لم يعرف
 منه طبع فهو بها من وهذا يدل على انه اذا عرف منه طبع خطأ لم يضمن والمفتي
 اولى بعد الاضمان من الحاكم والامام لان المستفتي خير بين قبولي فتواه ورددها فان قوله
 لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام واما خطأ الشاهد فاما ان يكون شاهدا او ابمال او ظلا
 او عتق او حاد او قود فان بان خطأه قبل الحكم بذلك لم يحكم به فان بان بعد استيفائه
 فعليه مدية ما تلف ويسقط الغرم على عددهم وان بان خطأه قبل الحكم بالمال انقضت
 شهادته فحكمه لم يضمنوا وان بان بعد الحكم بنقض حكمه كما لو شهد واموت رجل باستفاضة
 فحكم الحاكم بقسم ميرانه قربانته حياته فانه ينقض حكمه وان بان خطأه في شهادة
 الطلاق من غير حجة ثم كمالو شهد وانه طلق يوم كذا وكذا وظهر الحاكم انه في ذلك
 اليوم كان محبوسا لا يصل اليه احد او كان مغنى عليه فحكم ذلك حكمه ما لو بان كفرهم

استعماله في العتق وكذلك اذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميم بحيث لا يعرفون
لهذا المعنى غيره فاذا قالت سمح لي فقال سمحت لك فهذا صريح في الطلاق عند هؤلاء لا يبرح
ان يقبل تفسير من قال لفلان علي مال جليل او عظيم بدائع او درهم ونحو ذلك لا سيما
ان كان من الميسرين الاغنياء المتكثرين والملوك وكذلك لو اوصى له بقوس في محلة
لا يعرفون الا الاقواس العربية او اقواس الرجل او حلف لا يشم الريحان في محل لا يعرف
الريحان الا هذا الفارسي وحلف لا يكب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار والفرس
او حلف لا ياكل ثمر في بلد عرفهم في الثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيرها او حلف لا
يلبس ثوبا في بلد عرفهم من الثياب القميص وحدها دون الاردية والازر والجبنة
ونحوها تقيدت يمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بغيره
دون موضوع اللفظ لغة او في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف
التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي انت طاق وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة فقال لها
لم تطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لآخر انا عبدك وملكك
على جهة الخضوع له كما يقول الناس لم يستنج مالك رقبته بذلك ولو لم ترع المقاصد
والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القائل وملك رقبته بمجرد
هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المقي الجاهل فيغر الناس ويكذب على الله
ورسوله ويغير دينه ويحرم ما لم يحرمه الله ويوجب ما لم يوجبه الله وتكلموا بالاغلا
على هذا الفصل كلاما مشعبا وافيافيا **مسألة** يحرم على المقي اذا جاعة مسألة
فيها تحيل اسقاط واجب او تحايل محرم او مكر او خداع ان يعين المستفتي فيها او يرشد
الى مطلوبه او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصده بل ينبغي له ان يكون بصيرا
بمكر الناس وخداعهم واسوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذرا فطنا
فقيها في احوال الناس واسوهم بوزن فقهه في الشرع وان لم يكن كذلك زاعجا زائعا
وكثيرا من مسألة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها ظلم قبيح فالغريفة ظر الى ظاهرها ويقضي بحوزة
وذا البصيرة ينقد مقصدها وباطنها فانه قول عليه دخل المسائل كما يروج الجاهل

وقال الامام احمد هذه الحيل التي وضعها هؤلاء عمدوا فاحتالوا الى السنن فاحتالوا
 في نقضها التوالى الذي قيل له امرانه حرام فاحتالوا فيه حتى حلوه وقال ما ختمهم
 يعني اصحاب الحيل يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال
 بحيلة فهو حائن وقال اذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصد اليها فقد صد الذك
 الذي حلف عليه بعينه وقد تكلم في الاعلام على هذه المسئلة مستوفى لعلمك لا تظفر
 بمثله في كتاب غيره فان شئت فراجعه وبالله التوفيق **فتا** ثلثة في اخذ الاجرة و
 الهدية والرزق على الفتوى هي ثلث صور مختلفة السبب الحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز
 لان الفيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما قال له لا اعلمك
 الاسلام او الوضوء او الصلوة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال للسائل الاجيبك
 عنه الا باجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه رد العوض ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجأ
 بالخط فله ان يقول للسائل لا يلزمي ان كتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله
 بمنزلة اجرة الناسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قد زاد على جوابه
 والصحيح خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب بحال الله بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا
 الحبر واما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عاده يهديه ان
 لا يعرفه انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافئ عليها وان كانت بسبب الفتوى فك
 كانت سبباً الى ان يغنيه بما لا يغني به غيره من لا يهدي له لم يجز له قبول هديته لانها
 تشبه المعاوضة على الافتاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجاً اليه جاز
 له ذلك فان كان غنيا عنه فضيه وجهاً وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل
 اليتيم فمن الحق به عامل الزكاة قال النقع فيه عام فله الاخذ ومن الحق به عامل اليتيم
 منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي بل القاضي اولى بالمنع وقد نقل
 منا الكلام وبسطه في هذه المسئلة مستوفى في كتابنا ظفر اللاضي بما يجب في القضاء
 على القاضي فلا حاجة الى اعادته هنا ولعلمك لا تظفر بمثله في غير كتابنا المشار اليه
فتا ثلثة اذا فتى في واقعة ثم وقعت له مرة اخرى فان ذكرها وذكر مستنداً لم يجز له

ما تغير اجتهاده اذ ائتمى بها من غير نظر ولا اجتهاد وان ذكرها ونسي مستند ما فضل له
 ان يفتي بها دون تجديده نظر واجتهاده فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي احدهما
 انه يلزمه تجديده النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه
 تجديده النظر لان الاصل بقاء ما كان على ما كان وان ظهر له تغير اجتهاده لم يجز له
 البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافه مع نفسه قادحا في
 علمه بل هذا من كمال عقله وورعه ولاجل هذا خرج عن الائمة في المسئلة قولنا اكثر
 قال الحافظ ابن القيم رحمه الله سمعت شيخنا رحمه الله يقول حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان
 في وقف ائتمى فيه قاضي البلد بجوابين مختلفين فقرأ جوابه الموافق للحق فاخرج بعض
 الحاضرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين
 في واقعة واحدة فوجها الحكم فقلت هذا من علمه ودينه ائتمى اول شي ثم تبين له
 الصواب رجع اليه كما يفتي امامه بقول ثم تبين له خلافه فيرجع اليه ولا يقدح ذلك
 في علمه ولا دينه وكذلك سائر الائمة فسر القاضي بذلك سري عنه **قائد قول**
 الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجدتم في كتابي هذا خلافا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسنة رسول الله ودعوا ما قلته وكذلك قوله اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انا قولنا فانراجع عن قولي قائل بذلك الحديث قوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم اذهب اليه فاعلموا
 ان عقلي قد ذهب وغير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهب
 ما دل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث يقال
 هذا مذهب الشافعي ولا يجوز الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي
 ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقاري اذا
 قرأ عليه في مسئلة من كلامه قد صح الحديث بخلافها اضر بهذا المسئلة الحائط فليست
 مذهبنا وهذا هو الصواب قطعا ولو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وابدأ فيه
 واعاده وعرض فيه بالفاظ صريحة في مدلولها قال ابن القيم رحمه الله فنعني لشهد الله ان مذهبنا

وقوله الذي لا قول له سواه ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن نسب إلى غيره
 فقد نسب إليه خلاف مذهبه ولا سيما إذا ذكر هو ذلك الحديث واخباره إنما
 خالفه لضعف في سنده أو لعدم بوابه من وجه يثق به ثم ظهر الحديث سند
 صحيح لا مطعن فيه وصحة إمامة الحديث من وجوه لم تبلغه هذا الإشك عالم ولا يماز
 أنه مذهب قطعا وهذا كسئلة الجوائح فانه على حد سفيان بن عيينة أنه كان يماز ذكر الجوائح
 وقد صح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مرية فيها ولا علة ولا شبهة بوجه قد
 الشافعي وضع الجوائح وبالله التوفيق وقد صرح بعض أئمة الشافعية بأن مذهب
 أن الصلاة الوسطى صلاة العصر وأن وقت المغرب يمتد إلى الشفق وأن من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه وأن أكل لحم الأبل تنقض الوضوء وهذا بخلاف
 الفطر بالحجامة وصلوة المأموم قاعدا إذا صلى إمامة كذلك فإن الحديث أن صح في
 ذلك فليس بمذهب له فإن الشافعي رواه وعرف صحته ولكن خالفه لا اعتقاده نسخته
 وهذا شيء وذلك شيء ففي هذا القسم يقع النظر في السخ وصدمة وفي الأول يقع النظر في
 صحة الحديث وثقة السند فأعرفه **وكان** إذا كان عند الرجل الصحيح أو أحدهما
 أو كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثق بما فيه فهل له أن يفتي بما يجده فيه
 فقالت طائفة من المتأخرين ليس له ذلك لأنه قد يكون منسوخا أو له معارض أو
 يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه أو يكون أمرنا بغير فهم منه الأجواب أو يكون
 عاماله مخصص أو مطلقا له مقيد فلا يجوز له العمل ولا الفتيا حتى يسأل أهل الفقه و
 الفتيا قالت طائفة بل له أن يعمل به ويفتي به بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون
 إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث به بعضهم بعضا بادروا إلى العمل من غير
 توقف ولا بحث عن معارض لا يقول أحد منهم قطعه على بهذا فلا تل ولا رواه من قول
 ذلك لا نكره عليه أشد الأكار وكذلك التابعون وهذا معلوم بالضرورة ليس له ادخار
 مجال التعم وسيدتهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعقبة لا يسوغ ترك الأخذ بغيرها
 ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها

فلان او فلان لكان قول فلان وفلان عيارا على السنن ومزكيا لها وشرطا في العمل بها
 من ابطال الباطل وقد اقام الله الحجج برسوله دون احاد الامة وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم
 سننه ودعاهن بلغها فلو كان من بلغه لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان
 لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في
 الاحاديث الذي اجتمع عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة ولا شرطها فقد
 وقع الخطأ في الذهاب الى المنسوخ اقل بكثير من وقوع الخطأ في التقليد من يصيب
 يخطئ ويحوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي في المسئلة
 الواحدة عدة اقوال وولوع الخطأ في فهم كلام المصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ
 في فهم كلام الفقيه المتيقن فلا يفرض احتمال خطأ من عمل بالحديث في الفتى به الا اذا ضعف
 ضعفه حاصل من بعض تقليد من لا يعلم خطأه من صوابه قال الحافظ ابن القيم رحمه الله
 في هذه المسئلة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحتمل غير
 فلان يعمل به فيقتي به ولا يطلب منه التزكية من قول فقيه او امام بل الحجج قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وان خالفه من خالفه وان كانت دلالة خفية لا يبين المراد منها لم يجز له ان
 يعمل ولا يقتي لما يتوهم من ادخاله في سأل و يطلب بيان الحديث ووجهه وان كانت دلالة
 ظاهرة كالعام على افرادة والامر على الوجوب والنهي على التحريم فعل له العمل والفتوى يخرج
 على اصل وهو العمل بالشواهد قبل البحث عن المعارض فيه ثلثة اقوال في مذهب احمد
 وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي
 فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله اذا كان له نوع اهلية ولكنه قاصر في معرفة
 الفرع وفوايد الاصوليين والعربية واذا لم تكن مثله اهلية قط فرفضه ما قال الله تعالى
 فاستأوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه وسلم الاستأوا اذا لم يعملوا
 انما استفاد العمي السؤال اذا جاز اعتماده المستفتي على ما يكتبه الفتى من كلامه او كلام شيخه
 وان علق وصعد من كلام امامه فلان يجوز اعتماده الرجل على ما يكتبه الثقات من كلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او على الجواز واذا قلنا انه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم

فوق المفتي فيسأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي **قائد**
هل المنتسب الى تقليد امام معين ان يفى بقول غيره لا تخالو الحال من امرين اما
ان يسأل عن مذهب ذلك الامام فقط فيقال له ما مذهب الشافعي مثلاً في كذا
كذا ويسأل عن حكم الله الذي ادى اليه اجتهاده فان سئل عن مذهب ذلك الامام
لم يكن ان يجزئه بغيره الا على وجه الاضافة اليه وان سئل عن حكم الله من غير ان يقصده
السائل قول فقيه معين فها هنا يجب عليه الاتقاء بما هو راجح عند واقرب الى الكتاب
السنة من مذهب امامه او مذهب من خالفه لا يسعه غير ذلك فان لم يكن منه و
خاف ان يؤدي ترك الاتقاء الى ترك المسئلة ولم يكن له ان يفى بما يعلم انه صواب
فكيف بما يغلب على ظنه ان الصواب في خلافه ولا يسع الحاكم والمفتي غير هذا البتة قال
الله سبحانه سائلهما عن رسوله وما جاء به الا عن الامام المعين وما قاله وانما يسأل
الناس في قبورهم وفي معادهم عن الرسول صلواته فيقال له في قبره ما كنت تقول في
هذا الرجل الذي بعث فيكم يوم يري قول ما ذا الجبل الرسالي ولا يسأل احد عن امام
ولا شيخ ولا متبوع غيره بل يسأل عن اتبعه وانتم به غيره فلينظر بما ذبحه وليعد الجواب صواباً
وقال طائفة اخرى منهم ابن الصلاح وارجح ان من وجد حديثاً يخالف مذهبه فان
كملت الالة الاجتهاد فيه مطلقاً وفي مذهب امامه او في ذلك النوع او في تلك المسائل
فالعمل بذلك الحديث اولى وان لم تكمل الله ووجد في قلبه حرارة من مخالفة الحديث
بعد ان بحث فلم يجد مخالفته عنه جواباً شافياً فلينظر هل عمل بذلك الحديث امام مستقل
ام لا فان وجدته انه يتذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عند الله
في ترك مذهب امامه في ذلك والله اعلم **قائد** هل المفتي المنتسب
الى مذهب امام بعينه ان يفى بمذهب غيره اذا ترجع عنه فان كان سالك اسبيل
ذلك الامام في الاجتهاد ومتابعة الدليل اين كان وهذا هو التبع للامام حقيقة فله
ان يفى بما ترجع عنه من قول غيره وان كان مجتهداً متقيداً باقوال ذلك الامام لا يعدلها
الى غيرهما فقد قيل ليس له ان يفى بغير قول امامه فان اراد ذلك حكاة عن قائله حكماً

محضة والصواب انه اذا ترجح هذا قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج على اصول
امامه وقواعد فان الائمة متفقة على اصول الاحكام وفقى قال بعضهم قولنا مرجحا فاصوله
ترده ويقضى القول الراجح فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الائمة بلا ريب فاذا تبين لهذا
الجهل المقيد رجحان هذا القول وصحة ما اخذه خرج على قواعد امامه فله ان يفتي به
وبالله التوفيق وقد قال القفال لو ادى اجتهاده الى مذهب ابي حنيفة قلت من الشافعي
كذا لکني اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان
اعرفه ان الذي افتيه به غير مذهب قال ابن القيم فسألت شيخنا قدس الله روحه ^{عليه}
فقال اكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سأل عنها وانما سأل
عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه ^{فائدة}
اذا اعتدل عند المفتي وكان ولم يترجح له احد هما على الاخر فقال للقاضي ابو يعلى له ان يفتي بما
شاء كما يجوز له ان يعمل بما شاء قيل بل يخير المستفتي فيقول له انت تخير بينه لانه انما
يفتي بما يراه والذي يراه هو التخيير وقيل بل يفتيه بالاخوطين قلت لا يظهر
انه يتوقف ولا يفتيه بشئ حتى يتبين له الراجح منهما لان احدهما خطأ فليس له ان يفتيه
بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما لو تعارض عند الطبيب
في امر المريض امران خطأ وصواب وللمريض ان يبين له احدهما لم يكن له ان يقدم على احدهما
ولا يخيره وكما لو استشار في امر فعارض عند الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له
ان يشير باحدهما ولا يخيره فكما لو تعارض عند طريقان مهلكة وموصلة ولم يتبين له
طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخيير فسأئل الحلال والحرام اولى بالتوقف ^{فائدة}
اتباع الائمة يفتون كثيرا بالقول القديمة التي رجحوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف
فالحنفية يفتون بالزوم المنذرات التي يخرجها مخرج الصوم والحج والصدقة وقد حكوا لهم
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجح قبل موته بثلاثة ايام الى التكفير والحنابلة يفتون كثير
منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع و
الشافعية يفتون بالقول القديم في مسألة التشويب وامداد وقت المغرب ومسألة

التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين
وغير ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسألة ومن المعلوم أن القول الذي صرح
بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فإذا اتفق المفتي به مع نصه على خلافه لم يجز له عندنا الخروج
ذلك عن التمسك بمذهبه فمأ الذي يحرم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة
وغيرهم إذا ترجع عنه فإن قيل الأول قد كان مذهباً له مرة بخلاف ما لم يقل به قط
قيل هذا فارق عدم التأثير إذا ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمذلة ما لم يقله وهذا
كله مما يبين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يخرجون لأجله قول كل من
خالف من قلادة هذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الإسلام مستلزمة لأنواع من
الخطأ ومخالفة الصواب **وقال** لا يجوز على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص وإن اتفق
مذهبه ومثاله أن يسئل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طاعت الشمس هل يتم صلاته
أم لا فيقول لا يتم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم فيلزم صلاته ومثله أن يسأل عن مات عليه
صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لا يصوم عنه وليه وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم قال من مات
وعليه صيام صام عنه وليه ومثله أن يسأل رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فجدد
بعينه هل هو أحق به فيقول ليس أحق به وصاحب الشرع يقول فهو أحق به ومثله أن يسئل
عن رجل أكل في رمضان ويشرب ناسياً هل يترك صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب
الشرع يقول فليترك صومه ومثله أن يسئل عن أكل ذي الناب من السباع هل هو حرام
فيقول ليس محرماً وصاحب الشرع يقول أكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثله أن
يسئل عن الرجل هل له منع جارة من غز خشبه في جداره فيقول له أن يمنعها و
صاحب الشرع يقول لا يمنعها ومثله أن يسئل هل تجزئ صلوة من لا يقيم صلبه من
ركوعه وسجوده فيقول تجزئ صلاته وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم يقول لا تجزئ صلوة من
لا يقيم فيها صلبه بين ركوعه وسجوده ومثله أن يسأل عن مسألة التفضيل بين
الأولاد في العطية هل يصالح ولا يصالح وهل هو حرام لا فيقول يصالح وليس يجوز وصاحب الشرع
يقول أن هذا لا يصالح ويقول لا تشهد في علي جور ومثله أن يسأل عن الواهب هل يحل له

ان يرجع في هبته فيقول نعم يحل له الا ان يكون والده او ولدا او قرابة فلا يرجع وصاحب
 الشرع يقول لا يحل له ان يرجع في هبته الا بالولد فيما يهب ولده ومثل ان يسأل
 عن رجل له شرك في ارض او دار او بستان هل يحل له ان يبيع حصته قبل اعلان شريكه
 بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم يحل له ان يبيع قبل اعلانه وصاحب الشرع يقول من
 كان له شريك في ارض او ربة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ومثل ان يسأل
 عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكافر ومثل ان
 يسأل عن زرع في ارض قوم غيرهم فيقول نعم للزرع وصاحب الشرع يقول ليس من الزرع شيء ولا يفتنه مثل ان يسأل
 هل يصح تعليق الولاية بالشرط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول اميركم زيد فان قتل
 فجعفران قتل فعبد الله بن رواحة ومثل ان يسأل هل يحل القضاء بالشاهد واليمين
 فيقول لا يجوز وصاحب الشرع يقضي بالشاهد واليمين ومثل ان يسأل عن الصلوة الوسطى
 هل هي صلوة العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشرع صلوة الوسطى
 صلوة العصر ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم النحر فيقول لا وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل هل يجوز التبركة واحدة فيقول لا وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبر فاورب واحدة ومثل ان يسأل هل يجزئ في اخ السماء
 الشقة واقرا باسم ربك الذي خلق فيقول لا يسجد وقد سجد فيها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مثل ان يسأل عن رجل عض يد رجل فانتزعها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له
 ديتها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم له ومثل ان يسأل عن رجل اطلع في بيت رجل
 فخرقه ففأعينه هل عليه جناح فيقول نعم ثم رمية عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فعل ذلك لعمركم عليه جناح ومثل
 ان يسأل عن رجل اشترى شاة او بقرة او اناقة فوجدها مصراة فهل له رد هاورد
 صاع من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له رد هاورد الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رد هاوصاعا من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني المبكر هل عليه مع الحد تعزيب
 فيقول لا وصاحب الشرع يقول عليه جلد مائة وتعزيب عام ومثل ان يسأل عن الخضراوات
 او عمادون خمسة اوسق هل فيها زكاة فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا زكاة فيها

أو يستل عن امرأة تكحت نفسها بدن اذن وليها فيقول كما حرم صحيح وصاحب الشرح
 يقول منكاحا باطل أو يستل عن المحلل والمحلل له هل يستحان اللعنة فيقول لا وقد لعنهما رسول
 الله صلوات من غير وجه أو يستل هل يجوز اكل شبعان ثلثين يوما ليلة الاغلاء فيقول لا
 وقد قال رسول الله صلوات اذا غمر عليكم الهلال فاحملوا غدة شبعان ثلثين يوما أو يستل
 عن المطلقة المبتونة هل لها نفقة ومسكن فيقول نعم وصاحب الشرح يقول لا نفقة لها
 ولا مسكن أو يستل عن الامام هل يستحب له ان يسلم في الصلوة تسليمتين فيقول بكرة ذلك
 وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي صلوات انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره
 السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله أو يستل عن رفع يديه عند الركوع
 والرفع منه هل صلاته مكروهة او ناقصة فيقول نعم بكرة صلاته او هي ناقصة وربما
 على فقال باطله وقد روي بضعة وعشرون نفسا عن النبي صلوات انه كان يرفع يديه
 عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسايد صحيحة لا مطعن فيها أو يستل عن بول
 الغلام الذي لم ياكل هل يجزي فيه الرش ام يجب الغسل فيقول لا يجزي فيه الرش وصاحب
 الشرح يقول يرش من بول الغلام ورشه ولم يغسله أو يستل عن التيمم هل يكفي بضرية
 واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزي وصاحب الشرح قد ائتم على انه يكفي صريحا
 لا مندفع له أو يستل عن بيع الرطب بالتمر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرح سئل
 عنه فيقول لا اذن أو يسأله عن رجل اعتق ستة ابدان لا يملك غيرها عند موته هل يكمل
 الحرية في اثنين منهم او يعتق من كل واحد سدا فيقول لا يجوز وقد اقرع بينهم
 رسول الله صلوات فكل الحرية في اثنين واربع اربعة أو يستل عن القرعة هل هي جائزة او
 باطلة فيقول بل هي باطلة من احكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله صلوات امر بالقرعة
 في غير موضع أو يستل عن رجل يصلي خلف الصف وحده هل له صلوة ام لا وهل يمر
 بالاعادة فيقول نعم له صلوة ولا يمر بالاعادة وقد قال صاحب الشرح لا صلوة له وامره
 بالاعادة أو يستل هل الرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة ورجل
 الله صلوات يقول لا احد لك رخصة أو يستل عن رجل اسلف رجلا مائة وباعة سلعة هل يحل

من الخبر المفرد والمحدث على ظاهرة وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهرة أو إلهية
 فاذا تكافأت الأحاديث فاصحها سنادا وإلهيا وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب
 ولا يقاس أصل على أصل ولا يقال للأصل لم وكيف وإنما يقال للمفرد فافصح قياسه
 على الأصل صحه وقامت به الحجة ورواه الأصم عن ابن أبي حاتم وقال أبو المعالي الجويني
 في الرسالة النظامية في الأركان الأصولية ذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل
 وإجراء الظواهر على مواردها وتغويض معانيها إلى الرب تعالى والذي تركضيه رأيا
 وتدين الله باتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وترك الابتداع والدليل السمي القاطع
 في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد روج صحة الرسول
 صلواته ورضى عنه على ترك التعرض لمعانيها وذكر ما فيها وهم صفوة الإسلام والمثقلون
 بأعباء الشريعة وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم
 الناس ما يحتاجون إليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا ومحتوما لا وشك
 أن يكون اهتمامهم بها في أهمية ما هم بغيره الشريعة وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين
 على الأضراب عن التأويل كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المستعنى على ذي الدين أن
 يفقد تارة البارعي عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها
 إلى الرب تعالى وسندهم في ذلك الوقف على قوله تعالى وتعلم تأويله إلا
 الذي هو من العزائم التي ابتدأ بقوله والراسخون في العلم وما استحسن من كلام مالك
 إذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى قال الاستواء معلوم
 وكيف مجهول ولا إيمان به واجب والسؤال عنه بدعة فليجرب الاستواء والمجي وقوله
 لما خلقت بيدي وقوله ويبقى وجه ربك وقوله تجري بأعيننا وما صح من أخبار الرسول
 كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال أبو حامد الغزالي في صواب السالك
 في مسالك إيمان الرسل والتصديق بالحق وما قاله الله ورسوله بلا بحث وتفتيش وقال
 في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تعبير الظاهر رأسا والمحدث عن ابتداع تأويلات
 لم يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال رأسا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث إلى أن قال

ومن الناس من يبادر الى التاويل ظنا لا قطعاً فان كان فيهم هذا الباب والتصريح به
يؤدي الى تشويش قلوب العوام ببلع صاحبه وكلما لم يورث عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا
الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع وقال كل ما لم
يحمل التاويل في نفسه أو اثر نقله لم يتصور ان يقوم على خلافه برهان فحق الفتن تكذيب
محض وما طرق اليه احتمال تاويل ولو عجز بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به
وان كان البرهان يفيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرورة في الدين فهو بدعة وان عظم ضرورة
فهو كفر قال ولم يخرج عادة السلف بالدعوة لهذه المجاذلات بل شدوا القول على من يخوض
في الكلام ويستغل في البحث والسؤال وقال ايضا الايمان المستفاد من الكلام ضعيف
فلا يمان الراشح ايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بتواتر
يقعده التعبير عنها قال وقال شيخنا ابو المعالي يجرى الامام ما امكنه جميع عامة
المحقق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهى وقد نفقت الائمة الاربعة على كل كلام
واهلها قال بعض اهل العلم كيف لا يخشى الكذب على الله ورسوله من يحمل كلامه على التاويل
المستنكرة والمجازاة المستكرهة التي هي بالانغاز والا حاجي اولي منها بالبيان والهداية وهل
يا من على نفسه ان يكون من قال الله فيهم ولكم الويل عما تصفون قال الحسن هو والله كل
واصف كذب الى يوم القيامة وهل يا من ان يتناولوه قوله تعالى وكذبوا عن الفتنة
قال ابن عيينة هي لكل مفسر من هذه الامة الى يوم القيامة وقد نذر سبحانه نفسه عن كل ما
يصف به خلقه الا الرسلين فانهم انما يصفونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تعالى سبحانه
ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقال سبحانه الله عما
يصفون الاعباد الله المخلصين ^{فان} ثل لا يجوز الاستغنى عن عمود فتوى المفتي اذا لم يطمئن نفسه
وحاك في صدره من فتواه وتردد فيها لقوله صلوات الله وسلامه عليه ان افتاك الناس
وافتواك وفيجب عليه ان يستفتي نفسه اولاً ولا يخلصه فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم ان
الامر في الباطن بخلاف ما افتاه كما لا ينفع قضاء القاضي له بذلك كما قال النبي صلوات الله عليه
له بشي من حق اخيه فلا يأخذ فافما انقطع قطعاً من نار والمفتي والقاضي في هذا سواء

الكلام على ذم
الكلام والتاويل
طوبى للتاويل ذم
جمله صالحة
الاولاد والفقهاء
قصد السبيل الى نام
الكلام والتاويل
سبحان الله

ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه يصحح له ما سأل عنه اذا كان يعلم انه بخلافه
 في الباطن سواء تردد وحال في صدره لعله بالحال والباطن اولسكه فيه او تجهله
 به او لعله جهل المفتي او محاباة في فتواه او عدم تقيده بالكتاب والسنة اولانه
 معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب المانعة
 من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمأنينة لاجل المفتي
 سأل ثانيا وثالثا حتى يحصل له الطمأنينة فان لم يجد فلا يكلف الله نفسا الا وسعها
 والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان احدهما اعلم من
 الآخر فهل يجوز استفتاء الفضول مع وجود الفاضل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان
 لاصحاب الشافعي احمدا فمن جوز ذلك رأى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجود من
 هو افضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ومن منع استفتاءه قال القصد حصول
 ما يغلب على الظن الاصابة وغلبة الظن بفتوى الاعلم قوي فيعين والحق التفصيل
 بان الفضول ان ترجح بديانة وورع وتحرر للصواب وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء
 الفضول جائز ان لم يتغير وان استويا فاستفتاء الاعلم اولى والله اعلم **فائدة**
 اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزى ترجمة واحد
 بينهما لانه خبر محض فيكتفي فيه بواحد كاخبار الديانات وطرح هذا الاكتفاء بترجمة
 الواحد في الجرح والتعديل والرسالة والدعوى والافرار والاكابر بين الحاكم والشعير
 في احادي الروايتين وهي مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه اختارها ابو بكر اجراء لها جرح
 الخبر والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجراء له اجري الشهادة
 وساو كما بسبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود وجرحهم
 فافترقت الى العدة كما الشهود على اقراره شاهد واحد فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف
 ترجمة الفتوى والسؤال فانه خبر محض فافترقا **فائدة** اذا كان السؤال عملا لا صورة
 حادثة فان لم يعلم الصورة المسئول عنها لم يجب عن صورة واحدة منها وان علم الصورة
 المسئول عنها فله ان يخصها بالجواب ولكن يقيد لئلا يتوهم ان الجواب عن غيرها فيقول

ان كان من كيت وكيت والمستول عنها كذا وكذا فالحجواب كذا وكذا ان يفرد كل صورة بحجواب
 فيفصل الاقسام المحتملة ويذكر حكم كل قسم ومنع بعضهم عن ذلك بوجهين احدهما انه ذريعة
 الى تعليم الحيل وفتح باب لدخول المستغني وخروجه من حيث شاء الثاني انه سبيل من
 تلك الاقسام على فهم العايم مقصودة والحق التفصيل فيلزم حيث استلزم ذلك ولا يكره
 بل يستحب اذا كان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم
 من اجوبته بقوله ان كان كذا فاما كذا القول في الذي وقع على جارية امرأته ان كان
 استكرهها ففي حره وعليه لسيد هانئ ^{قائل} ان ما ينبغي التفتن له ان رأى المفتي
 خلال السطور بما ضا يحتمل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيلزم منه فيما دخل من ذلك
 عليه مكره فاما ان يامره بكتابة غير الورقة واما ان يخط على البياض او يشغله بشيء
 كما يجتزئ منه كتاب الوثائق والمكاتيب وبالجملة فليكن حذرا فطنا ولا يحسن ظنه لكل
 احد وهو الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عنده في ورقة ثم يجيب
 في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب
 وليس شيء من ذلك بل لزم والاعتماد على قرآن الاحوال ومعرفة الواقع والعادة
^{قائل} ان كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي ان يشاوره ولا يستقل بالجواب
 ذهابا بنفسه واتقاعا ان يستعين على الفتاوى بغيره من اهل العلم وهذا من الجمل
 فقد اثنى سبحانه على المؤمنين بان امرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم
 في الامم كانت المسئلة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيستشيرها من حضر من الصحابة
 وجميعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس وهو اذ كان حديث القوم سنا و كان
 يشاور عليا وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ولا سيما اذا قصده
 تبيين صحابه وتعليمهم وتشجيع اذها فهم قال البخاري في صحيح باب القاء العالم المسئلة
 على صحابه واول ما التقى عليهم المسئلة التي سئل عنها هذا ما لم تعارض ذلك مفسدة
 من افشاء سائر السائل وتعرضه للادى او مفسدة لبعض الحاضرين فلا ينبغي له ان
 يكتب ذلك وكذلك الحكم في عابر الرؤيا والمفتي والقاضي والطبيب يطالعون من اسرار الناس

وعودهم على ما لا يطع عليه غيرهم فعليهم استعمال السنة فيما لا يحسن اظهاره **قائلة**
 حقيق بالمفتي ان يكثر الدعاء بالحديث الصحيح اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل
 فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
 يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط
 مستقيم قال الحافظ ابن القيم رحمه الله وكان شيخنا كثر الدعاء بذلك وكان اذا اشكلت
 عليه المسائل يقول يا معلم ابراهيم علمني ويكثر الاستعانة بذلك اقتداء بمعاذ بن جبل
 حيث قال مالك بن عمار الساسكي عند موته وقد راه بيكي فقال والله ما ابكي على دنيا
 كنت اصيد بها منك ولكن ابكي على العلم والايمان الذين كنت اتعلمها منك فقال معاذ
 رضي الله عنه ان العلم والايمان مكانهما من ابتغاهما وجد هما اطلب العلم عند اربعة
 عند عيسى بن الدرداء وعند ابن مسعود وابي موسى الاشعري وذكر الرابع فان عجز
 عنه هؤلاء فساتر اهل الانض اعجز فعليك بعلم ابراهيم وكان بعض السلف يقول
 عند الافتاء سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك وانت العليم الحكيم وكان مكحول يقول لا حول
 ولا قوة الا بالله وكان مالك يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله العلي العظيم وكان بعضهم
 يقول رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقه ما قولي وكان
 بعضهم يقول اللهم وفقني واهدني وسددني واجعل لي بين الصواب والثواب اعدني
 من الخطأ والحرام وكان بعضهم يقر الفاتحة قال ابن القيم رحمه الله وجبنا ذلك من فرائضنا
 من اقوى اسباب الاصابة والمعول في ذلك على حسن النية وخلوص القصد وصدق
 التوجه في الاستمداد من المعلم الاول معلم الرسل والانبياء فانه لا يرد من صدق في التوجه
 اليه للتبليغ دينه وارشاده عباده ونصيحتهم والتخلص من القول عليه بلا عمل فاذا صدقت
 نيته ورغبته في ذلك لم يعد اجرا ان فاته اجران والله المستعان **قائلة** قد تكرر كثير
 من اهل الافتاء الامساك عما يفتون به بما يعلمون انه الحق اذا خالف عرض السائل ولم يوافقوه
 وكثير منهم يسأله عن غرضه فان صادفه عند كتابته والادلة على صحتها ومذهبه يكون غرضه
 عند هذا غير جائز على الاطلاق بل لا بد فيه من تفصيل فان كان المسئول عنه سائلا

سئل انا ام حبيب
 ارشدتني الامم من جيبك
 فمن نال من بعدك فقال
 سلوا عبد الوهاب الوفاق فانه
 ابل ان يوفق للصواب فاقدي
 ام يقبل عن خطاب اقربوا
 من قول الطيبين واسمعوا
 منهم فانهم قانم لهم
 صادقة وذلك قرب من
 من الصدوق قرب القلب من
 الصدقات عندهم ضاقت السوء
 وكان توشحهم في اقوى
 بعد عن الصدوق عليه العارجات
 وضعف نور شمس القلبين
 للعلم واليقين والصدق والصلوات
 بالصبرين الخصال والقبول
 اكل الشافعي في اول القبول
 ارى صدق القول على قلبك فوالله
 تظفر ظلم العصبية وقد قال تعالى
 يا ايها الذين آمنوا ان تنقوا الصلوات
 لكم فقالوا من الصلوات حق والصلوات
 الذي لا يترك الصلوات حق والصلوات
 كما كان قلبه في الصلوات
 زفاد ثم في الصلوات
 سبب

العلم والسنة والمسائل العلمية التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسع المفتي
 تركه الى غرض السائل بل ذلك امر عظيم وكيف يسعه من الله ان يقدم غرض السائل
 على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل الاجتهادية التي يتجاذب عنها الاول
 ولا قيسة فان لم يرجح له قول منقول لم يسع له ان يرجح لغرض السائل ولو ترجح له
 قول منها وظن انه الحق فاولى بذلك فان السائل انما يسأل عما يلزمه في الحكم ويسعه
 عند الله فان عرفه المفتي افتى به سواء وافق غرضه او خالفه ولا يسعه ذلك ايضا اذا
 علم ان السائل يدور على من يقتضيه بغرضه في تلك المسئلة فيجعل استفتاءه تنفيذ الغرض
 لا تعبد الله بأداء حقه عليه ولا يسعه ان يدل له على غرضه اين كان بل ولا يجب عليه
 ان يفتي هذا الضرب من الناس فافهم لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلا الى
 حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي مسامحة غرضهم فافهم لا يريدون
 الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق اتبعوه
 في ذلك التوضع وقد هبوا به كما يفعلون ارباب الخصومات بالدعاوي عند المحاكم لا
 يقصد احد منهم حاكمها بعينه بل أي حاكم نفذ غرضه عند صدار اليه قال ابن القيم
 قال شيخنا مرة انا مخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فافهم لا يستفتون الدارين بل لوصول الى
 اغراضهم لو وجدوها عند غيري لم ينجئوا اليي بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال تعالى
 لنبيه صلى الله عليه وسلم في حق من جاء به يتحاكم اليه لاجل غرضه لا لالتزامه لدينه صلى الله عليه وسلم من اهل
 الكتاب فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا
 فهو لا علم له بلزموه دينه لم يلزمه المحكم بينهم والله اعلم فان ذلك عاب بعض الناس ذكر
 الاستدلال على الفتوى بهذا العيب اولي بالعيب بل حال الفتوى وروحها هو الدليل فكيف
 يكون ذكر كلام الله ورسوله واجماع المسلمين عند من يقول بحجته وذكر اقوال الصحابة
 والتابعين والقياس الصحيح عيبا وهل ذكر قول الله ورسوله الاطراف القنادي وقول المفتي
 ليس بموجب الاخذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالفه ويرى هو
 من عهدة الفتوى بلا علم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسئلة

فيضرب لها الامثال ويشبهها بنظائرها وقوله وحده حجة فما الظن بمن ليس قوله حجة
 ولا يجب الاحتذاء واحسن احواله واعلامه ان يسوغ له قبول قوله وهيهات ان يسوغ
 بلا حجة وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سئل احد منهم عن مسألة افتى بالحجة
 نفسه فيقول قال الله كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا فيفتي
 السائل ويبالغ القائل وهذا كثير جدا في فتاواه من تأملها ثم جاء التابعون والائمة
 بعدهم فكان احد منهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه وعلمه ياتي بتكليم بالحجة والسائل يا
 قبول قوله بلا دليل ثم طال الامد وبعد العهد بالعلم وتفاصوت الهمم الى ان صار
 بعضهم يوجب بغيره ولا يكتفي بالحجوب دليل ولا مأخذ ويعترف بقصوره و
 بفضل من يفتي بالدليل ثم زانا اخرى الى ان وصلت الفتوى الى غيب من يفتي بالدليل
 وذمه ولعله ان تحدث للناس طبقة اخرى لا تدري ما حالهم في الفتاوى فائدة
 هل يجوز للفتي تقليد الميت اذا علم عدلته وانه مات عليها من غير ان يسأل الحي
 فيه وجهان لا صحاب احمد والشافعي اصحابهم له ذلك فان المذهب لا يبطل بموت
 اصحابها ولو بطلت بموتهم لبطل ما ينشئ الناس من الفقه عن ائمتهم ولم يسع
 لهم تقليدهم والعمل باقوالهم واذا لو بطلت اقوالهم بموتهم لم يعتد بهم في الاجماع والازاع
 وهذا لو شهد الشاهدان ثم ماتا بعد اداء وقيل الحكم بشهادتهما لم تبطل شهادتهما
 وكذلك الراوي لا تبطل روايته بموته فكذا المفتي لا تبطل فتواه بموته ومن قال تبطل
 فتواه بموته قال اصلية زالت بموته ولو عاش اوجب عليه تجديد الاجتهاد لانه قد
 يتغير اجتهاده ومن حكى الوجهين في المفتي ابو الخطاب فقال ان مات المفتي قبل عمل
 المستفتي فله العمل بهما وقيل لا يعمل بهما وله العلم **فتا** اذا استفتاه عن حكم حادثة
 وافشاه وعمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فهل له ان يعمل بتلك الفتوى الاولى
 الاستفتاء مرة ثانية فيه وجهان لا صحاب احمد والشافعي فمن يلزمه بذلك في الاصل
 بقاء ما كان على ما كان فله ان يعمل بالفتوى وانما يمكن تغيير اجتهاده كما ان له ان
 يعمل بها بعد مدة من وقت الافتاء وان جاز تغيير اجتهاده ومن منعه من ذلك قال

ليس على ثقة من بقاء المفتي على اجتهاده الاول فلعله رجح عنه فيكون المستفتي
 قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا رجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي
 واحتجوا بقول ابن مسعود من كان منكم مستفتيا فليستن بمن قد مات فان الحي لا يؤخذ
 عليه الفتنة **ومما ذكره** هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاعلم
 والادين ام لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبيننا ما اخذهما والصحيح انه يلزم
 بالاستطاع من تقوى الله تعالى في الامور بها كل واحد واذا اختلف عليه مفتيان ارجح
 واعلم فانها يجب تقليد فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهاها وهل يلزم العايم ان يتخذ
 ببعض المذاهب المعروفة ام لا فيه مذهبان احدهما لا يلزمه وهو الصواب المقطوع
 اذ لا واجب الا ما وجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ووجبه الله ورسوله على احد من
 الناس ان يتخذ مذهب بذهب رجل من الامة فيقلده دينه دون غيره وقد انطقت
 القرون الفاضلة بمنزلة اهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعايم مذهب ولو قلنا
 به فالعايم لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر استدلال وبصر بالمذا
 هب عليه حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله
 وامام من لم يتأهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبل او غير ذلك لم يصح كذلك
 بمجرد القول كما لو قال انا فقيه او حنفي او كاتب لم يصح كذلك بمجرد قوله يوضحه ان
 القائل انه شافعي او مالكي او حنفي او حنبل يزعم انه متبع لذلك الامام سالك طريقه
 وهذا انما يصح اذا سلك سبيله في العلم والعرفه والاستدلال فاما مع جهله وبعده
 جل عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانتساب اليه الا بالدعوى المجردة
 والقول الفارغ عن معنى العايم لا يتصور ان يصح له مذهب ولو تصور له ذلك لم يلزمه
 ولا غيره ولا يلزم احد اقطان يتخذ مذهب بذهب رجل من الامة بحيث يأخذ اقواله كلها و
 يدع اقوال غيره وهذه بدعة قبيحة حدثت في الامة وعمت الافاق وشملت اهل الارض
 كلها المزعومة من اهل من ائمة الاسلام وهم على رتبة واجل قد لواحد الله ورسوله
 من ان يلزموا الناس بذلك وابعدهم عن ذلك قال يلزمه ان يتخذ احد المذاهب الاربعة

في الله العجب مات مذهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مذهب التابعين
 وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جميعها المذاهب الأربعة النفس فقط من بين سائر
 الأئمة والفقهاء وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعى إليه أو دلت نقطة واحدة من
 كلامه عليه والذي أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو
 الذي أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وإن اختلفت
 كيفية أو قدة باختلاف القدة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضا تابع
 لما أوجبه الله ورسوله ومن صحح للعامة مذهباً قال هو اعتقد أن هذا المذهب الذي
 انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده وهذا هو الذي قاله هؤلاء لو صح
 للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه وتحريم مذهبه
 بمذهب نظير إمامه أو إجماع منه أو غير ذلك من اللوازم التي يدل فساده على فسادها
 بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه
 أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه وعلى هذا فله
 أن يستغني عن شاء من اتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد
 بالأربعة بأجماع الأمة كما المرجح على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلدة أو غيره
 من البلاد بل إذا صح الحديث وجب العمل عليه حجازياً كان أو عراقياً أو شامياً أو
 مصرياً أو يمنياً وكذلك لا يجب على الإنسان أن يتقيد بقراءة المشهورين باتفاق المسلمين
 بل إذا وافقت القراءة رسم الصحف لإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت
 القراءة بها وصحت الصلوة بها اتفاقاً بل وقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ
 بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة فقد جازت القراءة بها ولم تبطل الصلوة
 بها على قول الثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد
 والثالثان قرأ بها في كن لم يكن مودياً لفرسه وإن قرأ بها في غيره لم تكن مبطلية و
 هذا اختيار ابن البركات ابن تيمية لأنه لم يتحقق الاتيان بالركن الأول والاتيان
 بالمبطل في الثاني ولكن ليس له تتبع رخص المذاهب أخذ عرضة من أي مذهب وجد

فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الاحكام وبالله التوفيق وهو المستعان **فائدة** ان اختلاف
عليه مفتيان فالترفع هل يأخذ با غلط الاقوال او با خفها او يتخير او يأخذ بقول الاعلم او
الادع او يعدل ال مفساخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي يوقع عليها
او يجب ان يتحرى او يبحث عن الرابع يجد فيه سعة مذاهب ارجحها السابغ فيعمل كما
يعمل عند اختلاف الطبيقتين او الطبيديين او المشيرين وبالله التوفيق **فائدة** اذا
استفتى فافتاه المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون عاصيا
ان لم يعمل بها ولا توجب عليه العمل فيه اربعة اوجه لاصحاب احمد وغيرهم احدى
انه لا يلزمه العمل بها الا ان يلتزمه هو والثاني انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ
التراجع والثالث انه اذا وقع في قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع انه
ان لم يجد مفتيا اخر لزمه الاخذ بفتياه فان فرضه التقليد وتقوى الله ما استطاع
وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه وان وجد مفتيا اخر فان وافق
الاول فابلغ في لزوم العمل وان خالفه فان استبان له الحق في احد الجهتين لزمه العمل
به وان لم يستبين له الصواب فهل يتوقف او يأخذ بالا حوط او يتحرى او يأخذ بالاسهل
فيه وجوه تقدمت **فائدة** يجوز العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظه اذا
عرف خطه او اعلم به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذا خطه
وان كان عبدا وامرأة او صديقا او فاسقا كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول
الدار اعتمادا على القرائن والعرف وكذا يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتاب الوقف
على كتاب او رباط او خان ونحوه فيد خله وينتفع به وكذا يجوز له الاعتماد على ما يجده
بخطابه في تركه بما يجده انه له على فلان كذا وكذا فيختلف على الاستحقاق وكذا يجوز
للرأة الاعتماد على الزوج انه ابانها فله ان تزوج بناء على الخط وكذا الوصي والوارث
يعتمد على خط الموصي فينفذ ما فيه وان لم يشهد شاهدان وكذا اذا كتب الراوي الغيبة
حدا شأنا ان يعتمد عليه ويحكم فيه ويرويه بناء على الخط اذا ثبت ذلك كله هذا عمل
هذه الامة قديما وحديثا من عهد نبينا صلوا الى الان وان انكروا من انكروا ومن العجب

ان من انكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به الا مجرد كتاب قيل انه
كتاب فلان فهو يقضي به ويفتي به ويحل ويحرم ويقول هكذا في الكتاب قد كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه الى الملوكة والامم يدعونه الى الاسلام فتقوم
عليهم الحجة بكتابيه وهذا اظهر من ان ينكر الشوكاني في اجابته نفيسة في العمل بالخط
ذكرها في الفتح الرباني وايدها بادلة نيرة لا يحجها الا المبطلون وقد سبق منا الكلام ايضا
على ذلك في كتابنا ظفر اللاصني بما يجب في القضاء على القاضي فواجهه وان كان كلاما
مختصرا في غير الكلام ما قل فدل ولم يمل ^{٤٩} فائدة اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد
من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم امر لافيه ثلاثة اوجه احدها يجوز
وعليه فتاوى الائمة واجوبتهم فانهم كانوا يستلون عن حوادث لم تقع قباهم فيجهلون
فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فخطا فله
اجر وهذا بعمر ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه اقرار الاجتهاد
في الصواب منها وعلى هذا درج السلف والخلف والحاجة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع
واختلاف الحوادث ومن له مباشرة الفتاوى الناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية
الاتساع فانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانت اذا تأملت الوقائع رايت مسائل كثيرة فواقعة
وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام الائمة المذاهب ولا اتباعهم الثاني لا يجوز الافتاء
والحكم بل يتوقف حتى يظفر فيها بقائل قال احمد لبعض اصحابه اياك ان تتكلم في مسألة
ليس لك فيها امام والثالث يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة
الحاجة اليها وسهولة حصرها ولا يجوز في مسائل الاصول والتحقيق التفصيل وان ذلك
يجوز بل يستحب او يجب عند الحاجة واهلية المفتي الحاكم فان علم الامران لم يجزوان
وجدا حدما دون الاخر احتل الجواز والمنع والتفصيل فيجوز للحاجة دون عدمها
فائدة سبجانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي هي
بين عبادة فيها فاعل العالم من عبوديته شمس السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله
ما ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الضمير على ذلك ما ليس على خيرة وعلى الحاكم

ايضا كان
اذا خالف
او خالف

من عبوديته اقامة الحق وتنفيذ الزام من عليه به والصبر على ذلك والجهد عليه
ماليس على المفتي وعلى الغني من عبوديته اداء الحقوق التي في ماله ماليس على الفقير
وعلى القادر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ببله ولسانه ماليس على العاجز عنها
وقد غر ابليس اكثر الخلق بان حسن لهم القيام بنوع من الذكر القراءة والصلوة والصيام
والزهد في الدنيا والانقطاع وعطوا هذه العبويات فلم يجدوا قلوبهم بالقيام بها و
هو لا عند ورثة الانبياء من اقل الناس ديناً فان الدين هو القيام بالله بما امر فشارك
حقوق الله التي تجب عليه اسوة على الله ورسله من مرتكب المعاصي فان ترك
الامر العظيم الكبر من ارتكاب النهي من اكثر من ثلثين وجهاً ذكرها شيخ الاسلام ابن تيمية
في بعض تصانيفه ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله وبما كان عليه هو واصحابه
رأى ان اكثر من يشار اليهم بالدين هم اقل الناس ديناً والله المستعان واي دين واي
خير فيمن يرى محارم الله تنتهك وحدوده تضاع ودينه يترك وسنة رسوله صلعم
يرغب عنها وهو باء القلب ساكت اللسان شيطان اخرس كما ان المتكلم بالباطل شيطان
ناطق وهل بلية الدين الامن هؤلاء الذين اذا سلمت لهم ما كلهم ورياساتهم فلا
مبالاة بما جرى على الدين وخيارهم المتحرز المتلطف ولو توزع في بعض ما فيه غضاضة
عليه في جاهه او ماله بذيلاً وتبذل وجد واجتهد استعمل مراتب الانكار الثلاثة
بحسب وسعته وهو لا مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد يلوا في الدنيا باعظم
بلية تكون وهم لا يشعرون وهم موت القلوب فان القلب كلما كانت حياته اقر كان
غضبه لله ورسوله اقوى وانتصاره للدين اكمل فذكر الامام احمد وغيره ان الله تعالى
اوحى الى ملك من الملائكة ان اخسف بقربة كذا وكذا فقال يا رب كيف وفيهم فلان
العايد فقال فيه فابدأ فانه لم يتمع وجهه وما فظ وذكر ابو عمرو في كتاب التمهيد ان
سبحانه اوحى الى نبي من انبيائه ان قل لفلان الزهد ما زهدك في الدنيا فقد تجلجته
الراحة واما انقطاعك الي فقد اكتسبت به العز ولكن ما علمت فيما لي عليك فقال يا
رب واي شيء لك علي قال هل واليت في وثيقاً او عادت في عداوتك ثمة

نظمي ان هذا
الرازي وما في الجهاد
عالم بالعرف والدين
في السرا قال
امارة فاجرب
منه فاقال
سلي باله وقل
ولن اوضع عن
سلي القلب فقلت
معدن من الاله
غير سيد في الدنيا
فان سيد الرحمن

البيان من النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد أن كان
 خفياً الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك كما بين أن الظلم المذكور في قوله
 ولم يلبسوا إيمانهم بظلم هو الشرك وإن الحساب ليس هو العرض وإن الخطأ ^{ببعض} الأ
 والأسود هما بياض النهار وسواد الليل وإن الذي رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى
 هو جبريل كما فسر قوله أو يأتي بعض آيات ربك أنه طلوع الشمس من مغربها وكما فسر قوله
 ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة بأنها النخلة وكما فسر قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة أن ذلك في القبر حين يستل من ربك وما بينك
 وكما فسر الرعد بأنه ملك من الملائكة موكل بالسحاب وكما فسر اتخاذه أهل الكتاب أجباً هم
 ورهباً فظهر باباً باستحلال ما أحلوه طهر من الحرام وتحريم ما حرموه عليهم من الحلال
 كما فسر القرة التي أمر الله أن يعدها لعدائه بالرحمة وكما فسر الزيادة بأنها النظر إلى
 الله وكما فسر الدعاء في قوله ما دعوني استجب لكم بأنه العبادة وكما فسر أبار النجوم بأنه
 الركعتان قبل الفجر وأبار السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك كثيرة أمثال
 بيانه بالفعل كما بين أوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل عنه من
 الأحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن بيانيها كما سئل عن قذف الزوجة فجاء
 القرآن بالعان الخامس بيان ما سئل عنه بالوحي وإن لم يكن قرآناً كما سئل عن رجل
 أحرم في حبة بعد ما تضح بالخلق فجاء الوحي بأن يتبع عنه الحجة ويفسل الخلق
 السادس بيانه للأحكام بالسنة ابتداءً من غير سؤال كما حرم عليهم لحوم الجور والمثقة
 وصيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وأختها وأمثال ذلك السابع بيانه للآفة جواز
 الشيء بفعله هوله وعدم فهمهم عن التماسي به الثامن بيانه جواز الشيء بأقراره طهر على فعله
 وهو يشاهد أو يعلمهم يفعلونه التاسع بيانه أيا حة شيء عفوياً بالسكوت عن حرمته
 وإن لم ياذن فيه نظراً العاشر أن يحكم القرآن بإيجاب شيء أو تحريمه أو إباحته و
 يكون لذلك الحكم شرط وموانع وقيد وأوقات مخصوصة وأحوال وأوصاف فيجعل الرب
 تعالى على رسوله في بيانها أقوله تعالى وأحل لكم ما وراءكم فاحل ما وقف على شرط النكاح

وانتفاء موافقه وحضور وقته واهلية المحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم يكن شيء منه نائذا على النص فيكون نكحاً له وان كان رفعا لظاهر طلاقه ^{فعله} هذا كل حكم منه صلوات الله على القرآن هذا سبيله سواء بسواء وقد قال تعالى وصيكم الله في اولادكم الذين كنتم تحفظون الا نثيين ثم جاءت السنة بان القاتل الكافر والريق لا يرث ^{للميراث} لم يكن نسخ القرآن مع انه نائذ عليه قطعاً اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحدها فزادت السنة مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق القتل ^{فان} قتل ^{فان} تعزير المال هو العقوبة المالية شرع في مواضع منها تحريق متاع الغال من الغنية ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف العزم على سارق الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كاتم الضلالة الملتقطه ومنها اشرط مائع الزكاة ومنها عزمه على تحريق دور من لا يصلي في الجماعة ولا ما منعه من انفاذ ما عزم عليه من كون الدرية والنساء فيها فتعدى العقوبة الى غير الحجابي وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الحامل ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغز مجرمان سلب القليل لمن قتله حيث شفع فيه هذا المسمى وامرا لا ميربا عطائه فحرم الشفع له عقوبة للشافع الامر وهذا الجنس من العقوبات نوعان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فالمضبوط ما قابل المتلف اما حتى الله سبحانه كاتلاف الصيد في الاحرام او حتى الادعي كاتلاف ماله وقد نيه الله سبحانه علان تضمنين الصيد متضمن للعقوبة بقوله ليدق وبال امره ومنه مقابلة الحجابي بنقيض قصده من الحرمان كعقوبة القاتل لم ير مجرمان ميراثه وعقوبة المدبر اذا قتل سيده يبطلان تدبيره وعقوبة الوصي له يبطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط نفقتها وكسوتها النوع الثاني غير المقدور وهو الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح وذلك ما لم تأت فيه الشريعة بأمر عام ولا يزد فيه ولا ينقص كالحكم في هذا الاختلاف الفقهاء فيه على حكمه منسوخ او ثابت الصواب انه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه الى اجتهاد الائمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اخلا دليلا على النسخ وقد فصله الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الائمة ولما التعزير في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فالاول كالسرقة والشرب والزناء والقذف الثاني كالوطي في نهار رمضان والوطي في الاحرام والثالث كوطي الائمة المشتركة

بينه وبين غيره وقبلة الأجنبية والمخالوة بها ودخول الحمام بغير ميذروا كل الميتة والذئب
 والحكم المحذور ونحو ذلك أمما النوع الأول فالجحد فيه معنى غير التعزير وأما الثاني فمحل الجحد
 مع الكفارة فيه تعزير لا على قولين وهما في مذهب أحمد وأما الثالث ففيه التعزير قولاً
 واحد لكن هل هو كالجحد لا يجوز إلا ما تركه أو هو راجع إلى اجتهاد الإمام في إقامته وتركه
 كما يرجع إلى اجتهاده في قدرة على قولين للعلماء الثاني قول الشافعي بالأول قول الجمهور
 ما كان من المعاصي محرم الجنس كالظلم والغواش فإن الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا
 لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسرقه وطرد هذا أنه لا كفارة في قتل العمد
 ولا في اليمين النعوس كما يقوله أحمد وأبو حنيفة ومن وافقهما وليس ذلك تخفيفاً عن تركها
 بل لأن الكفارة لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وإنما عملها فيها فيما كان مباحاً في الأصل
 وحرم لعارض كالوطي في الصيام والأحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطئ
 الحائض وهو موجب القياس لو لو كانت به الشريعة فكيف وقد جاءت به مرفوعة
 وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدنيا لا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطي في الحيض
 لأن هذا الجنس لم يمتنع قط ولا تعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا
 والواطئ بطريق الأولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة
 والمصلحة **قَالَ** عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَجَلَ امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ أَرْبَعُ
 سِنِينَ وَأَمْرُهَا أَنْ تَزُوجَ فَقَدْ مِ الْمَفْقُودِ بَعْدَ ذَلِكَ فَخَيَّرَ عُمَرُ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَبَيْنَ مَهْرِهَا
 فَذَهَبَ الْأَمَامُ أَحْمَدُ إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ مَا أَدْرِي مِنْ ذَهَبَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ إِلَى شَيْءٍ يَذْهَبُ
 وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِهِ سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ لَهُ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنَ الْمَفْقُودِ فَقَالَ
 مَا فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ هَذَا خُصَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تَرَبُّصَ
 قَالَ أَحْمَدُ هَذَا مِنْ ضَيْقِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُ فِي الْمَفْقُودِ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ
 مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ أَنَّ مَذْهَبَ عُمَرَ فِي الْمَفْقُودِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ وَالْقِيَاسُ أَنْهَا زَوْجَةُ الْمَقْدُومِ بِكُلِّ
 حَالٍ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْفَرَقَةُ تَنْفُذُ ظَاهِرُهَا فَتَكُونُ زَوْجَةً لِذَلِكَ حَالاً عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ
 لِعُمَرَ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا وَجْهٌ حَكِيمٌ يَقُولُ عُمَرُ فِي ذَلِكَ لَنْتَقِضَ حُكْمُ امْرَأَتِهِ عَنِ الْقِيَاسِ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ

اخذت ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهي زوجته
 ولا ترد الى الاول وان لم يدخل بها ردت الى الاول قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه من خالف
 عمر لم يفتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم تكن له من الخبرة والقياس الصحيح مثل خبرة عمر و
 المفقود والمنقطع خبرة ان قيل امرأت تبقى الى ان يعلم خبره بقيت لا يما ولا ذات زوج الى
 ان تبقى من القواعد او تموت والشرعية لا تأتي بمثل هذا فلما اجلت اربع سنين ولم
 يكشف خبره حكم بموته ظاهرا وهذا المأثور عن عمر في مسألة المفقود هو عند طائفة
 من الفقهاء ما روي عن ابي القاسم حنفي قال بعض الاثني عشر لو حكم بحكمه وهو مع هذا الصريح لا قالوا باجرا
 في القياس كل قول قبل سواه فهو خطأ فمن قال انها تعاد الى الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال كلا القولين
 خطأ قال السيد الامام العلامة محمد بن اسمعيل الامير اليماني رحمه في رسالته بذل الموجود في حكم الاعمار
 وامرأة المفقود واما ما روي عن المغيرة بن شعبه عن عوف عن امرأة المفقود امراته حتى أتتها
 البيان فاسناده ضعيف اخرجه الدرر النبطي في ضعفه ابو حاتم وقال منكر وضعفه ايضا البيهقي
 وقال لا يحتج به وكذا عبد الحق وابن القطن وغيرهم والعمدة هو قوة الدليل لا متابعته لا قالوا
 ولو ذهب الى خلاف ما قام عليه الأدلة العلماء انجمله فانه ليس المحجة الا في الكتاب السنة
 لا فيما قاله ائمة المذاهب والاصحاب المسئلة اذ لم تكن في الاصلين فالواجب الرجوع الى القول
 الصحيح وقد وقع هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحكم في امرأة المفقود ان تبصر
 اربع سنين ثم تعتد اربعة اشهر وعشر اخرجته مالك والشافعي به قال عثمان وابن عمر
 وابن عمر فؤاد اربعة من الصحابة اتفقوا على هذا الحكم ولم يخالفهم احد من الصحابة الا
 ما حكاه عبد الرزاق عن علي كرم الله وجهه وذهب الى قول عمر بن الخطاب من اهل المذاهب
 مالك واحمد والشافعي وروي عن ابن مسعود وعن جماعة من التابعين منهم النخعي وعطاء
 والزهرري ومكحول والشعبي هذا هو الحكم اللائق بهذه الشريعة الغراء المبينة على جلب
 المصالح ودفع المفاسد ورحمة العباد وعمارة البلاد واي مصلحة في حبسها بعد هذه
 المدة فليست المرأة مما يدخر بل كل ما مضى عام من عمرها انهدم جزء من جمالها وما
 يرغب فيها واي مقصد أشد من منعها عن الزواج مع طلبها الخلوص والحل لها

وامي مصلحة الغائب في انفاق ماله عليها مع انه اذا عاد وله رغبة فيها فانه يخير في عودها
 اليه فاي انتفاع له بها حتى يحسبها عليه فهذا الحكم الذي قاله الاكثر واشتهر بنسبته الى
 سيدنا عمر وهو اذ قال بحسن الشريعة وجلب مصلحتها ودفع مفاسدها فخلص المرأة
 من حبسها وبهذا عرفت قد دفعه الصحابة وجودة انظارهم وغوص افكارهم على اسرار
 الشريعة النبوية ويعلم بانهم قائلون بان للمرأة حق في الوطء وانه رأي الاكثر من الامة
 وقد اخرج ابن ابي الدنيا عن الحسن قال سأل عمر ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل
 قالت ستة اشهر فقال لا جرم لا اجيز رجلا اكثر من ستة اشهر وفي الباب روايات
 بالفاظ وطرق وبهذا عرفت ما كان عليه اهل العصر الاول من اثبات حق المرأة على
 زوجها في الوطء فان هذا كان امرا متقدرا عندهم لم يقل احد منهم انه ليس له الحق في النفقة
 والكسوة بل كان عمر يأمر امراء الجيوش بان يأمروا من لديهم بالعود الى اهلهم بعد ستة
 اشهر واربعة على الشاك انتهى حاصله ولنا كلام على هذه المسئلة ايضا في رسالة القضاء
 فارجو ان يتضح لك ما هو الراجح في هذا الباب والله تعالى اعلم بالحق والصواب **فائدة**
 ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس فان ما يظن مخالفة للقياس فاحد الامرين لا يزم
 فيه ولا بد ما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع
 قال ابن القيم سألت شيخنا قدس سره وروحه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من
 قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما كان مجمعا عليه
 كقولهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس والوضوء من تحوم الابل والفرط
 من الحجامة والسلام ولا جارة والحالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والقرض
 وصحة صوم الأكل الناسي والضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس فهل ذلك
 صواب ام لا فقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انتهى اصل هذا ان لفظ القياس لفظ
 مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والفساد الصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين
 المتماثلين والفرق بين المختلفين قياس الطرح والثاني قياس العكس وهو من العدل الذي
 بعث الله به نبيه صلواته والقياس الصحيح مثل ان تكون العملة التي علق بها الحكم في الاصل

موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تلتزم
 الشريعة بخلافه قط وكذلك القياس بالغاء الفارق وهو ان لا يكون بين الصورتين
 فرق مؤثر في الفرع فمثل هذا القياس ايضا لا تلتزم الشريعة بخلافه وحيث جاء في الشريعة
 باختصاص بعض الاحكام بحكم يفارق به نظائره ولا بد ان يختص ذلك النوع بنوع
 يوجب اختصاصه بالحكم وينفع مساواته بغيره لكن الوصف الذي اختص به ذلك النوع قد
 يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر لغيره من شرط القياس الصحيح ان يعلم حقيقة كل احد من رأى
 شيئا من الشريعة مخالف للقياس فانما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفا
 للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر وحيث علمنا ان النص بخلاف قياس علمنا قطعا
 انه قياس فاسد بمعنى ان صورة النص امتازت عن تلك الصورة التي تظن انها مثابها
 بوصفها وجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم فليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا
 ولكن يخالف القياس الفاسد وان كان بعض الناس لا يعلم فسادا وقد اطلال في الاحكام
 في بيان ذلك اطالة حسنة كافية وافية شافية لا تحتاج في غير ذلك الى دعوة
 الرسول صلواته عامة لمن كان في عصية ولم ياتي بعده الى يوم القيامة والواجب على من
 بعد الصحابة هو الواجب عليهم بعينه وان توعيت صفاته وكيفيةاته باختلاف الاحوال
 ومن المعلوم بالاضطرار ان الصحابة لم يكونوا يعرضون ما ليس من عند صلواته على اهل العلم
 بل لم يكن لعلما لهم قول غير قوله ولم يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على لقنة
 موافق اولاي ذي أي اصلا وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الا به وهو بعينه
 الواجب علينا وعلى سائر المكلفين الى يوم القيامة ومعلوم ان هذا الواجب امر بالسمع بعد
 ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفس ما اوجبه الله تعالى ورسوله
 فائدة اقوال العلماء وازاؤهم لا تنضبط ولا تخبر ولا تضمن لها العصمة الا اذا اتفقوا
 ولم يضافوا فلا يكون اتفاقهم لاحقا ومن الحال ان يحيلنا الله ورسوله على ما لا ينضبط
 ولا يخبر ولا تضمن لنا عصمة من الخطأ لم يقم لنا دليل على ان احد القائلين اولى بان
 نأخذ قوله كله من الاخر بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله محال ان يشرع الله

او يرضى به الا اذا كان احد الثقاتين رسولاً والاخر كاذباً على الله فالفرض حينئذ ما يعتد
 هؤلاء المقلدون مع منوعهم ومخالفهم **فان قيل** ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ الاسلام بمخبر
 وسيعود كما بدأ واخبر ان العلم يقل ولا يزد من وقع ما اخبر به الصادق وصعلوم ان
 كتب المقلدين قد طبقت شرق الارض وغربها ولم يكن في وقت قط اكثر منها في هذا
 الوقت ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه
 بخوفه وشهرتها في الناس خلاف الغربة بل هي المعروفة الذي لا يعرفون غيره فلو كانت
 هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور وزيادة والعلم في تهم
 وظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **فان قيل** الاختلاف كثير في كتب المقلدين
 واخرهم وما كان من عنده فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضاً وشهد
 بعضه لبعض وقد قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافات كثيرة
فان قيل ان الله تعالى ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً وكل حزب بما لديهم فرحون
 هؤلاء هم المقلدة باعنائهم وتفرقهم بينهم ولا يجوز الامكان ان يفرقوا
 اهل العلم فاهم وان اختلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعاً بل شيعه واحده
 متفقة على طلب الحق وايتاماً مقاصد هم وطريقهم والطريق واحد والمقصد واحد و
 المقلدون بالعكس مقاصد هم شتى وطريقهم مختلفه فليسوا مع الائمة في المقصد ولا في
 الطريق **فان قيل** ان الله سبحانه ذم الذين تفرقوا واهمهم بينهم زبراً والزبر الكسب الصنفه
 التي يرغبوا بها عن كتاب الله وما بعث به رسوله وقد امر الله بالرسول بما امر به امهم ان ياتوا
 من الطيبات وان يعملوا صالحاً وان يعبدوه وحده ويطيعوا امره وحده وان لا يفرقوا
 في الدين فنضمت الرسل واتباعهم على ذلك ممثلين لا مرايه قابلين لرحمته حتى نشأت
 خلوف قطعو امرهم بينهم زبراً لكل حزب منهم فريق فمن تدرج هذه الآية ونزلها
 على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من اي اخبارين هو **فان قيل** ان الله سبحانه قال
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئِكَ هم
 المفلحون فخص هؤلاء بالفلاح دون من عداهم والداعون الى الخير هم الداعون الى الله

وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى بلقيس فلان وقيس فلان وفقه فلان **فأئذ**
ان الله سبحانه ذم من اذ ادعى الى الله ورسوله اعرض ورضي بالحق اكرام الى غيره وهذا شان
اهل التقليد فكل من اعرض عن الداعي له الى ما انزل الله ورسوله الى غيره فله نصيب
من هذا الذم فمستكثر ومستقل **وقائل** لم يامر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم باخذ قول واحد
من الامة بعينه وترك قول نظيره ومن هو اعلم منه واقرب الى الرسول والذكر في قوله
تعالى فاستأوا اهل الذكر هو القرآن والحديث الذي امر الله تعالى نساء نبيه ان يذكرن به بقوله فذكر
ما ينشئ في بيوتكن من انباء الله والحكمة فهذا هو الذي امرنا باتباعه وامر من لا علم
عنده ان يسأل اهله وهذا هو الجواب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذي ذكر اني انزله
على رسوله ليخبروه به فاذا خبروه به لم يسعه غير اتباعه وهذا كان شان ائمة اهل العلم
لم يكن لهم مقلد معين يتبعونه في كل ما قال فكان ابن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم او سنة لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون اصحاب المؤمنين
خصوصا عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة
عن شان بينهم فقط وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لاحمد يا ابا عبد الله انت اعلم بالحد
مني فاذا صح الحديث فاعلمني حتى اذهب اليه شاميا كان او كوفيا او بصريا ولم يكن احد
من اهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه في اخذ به وحده ويخالف له
ما سواه **فأئذ** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارشد المستفتين كما صاحب الشجة بالسؤال عن
حكمه وسنته فقال قتلوه قتلهم الله فدعا عليهم حين اتوا بغير علم وفي هذا التحريم
الافتاء بالتقليد فانه ليس علما باتفاق الناس فان عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فهو حرام وذلك احد ادلة التحريم وكذلك سؤال ابي العيص الذي رضى بامرأة مستاجر
لاهل العلم فاهم لما اخبروه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر الزاني اقره على ذلك ولم ينكره
فلم يكن ثمة سواءهم عن ارايهم ومذاهبهم **وقائل** اولوا الامر قليل هم الامراء وقيل هم
العلماء ورواهما روايتان عن احمد وغيره والتحقيق ان الآية تتناول الطائفتين في طاعتهم
من طاعة الرسول لكن خفي على المقلدين انهم انما يطاعون في طاعة الله اذا امروا باوامره

ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامراء منفذين له فحيث نزلت طاعتهم
تبعوا طاعة الله ورسوله فابن في الآية تقدير اراء الرجال على سنة رسول الله صلى
وايثار التقليد عليها **فائدة** قد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله قال فانه من يعش منكم
بعدي فيسرى اختلافا كثيرا وهذا دم للختلفين وتحذير من سلوك سبيلهم
وانما اكثر الاختلاف وتفاقم امرة بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين و
شتتوا الجماعة وصيروا اهله شيعا كل فرقة تنصر متبوعها وتدعو اليها وتندم من
خالفها ولا يرون العمل بقولهم حتى كانوا ملة اخرى سواهم يدعون ويكذبون
عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومذهبنا هذا والنبي
واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان يتقادوا
الى كلمة سواء بينهم كالهم ان لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله
كنصوصه ولا يتخذ بعضهم بعضا رايافا ولا تفقت كلمة على ذلك وانقاد كل
صنم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كالهم الى السنة واثار الصحابة لقل الاختلاف
وان لم يعد من الارض ولهذا تجد اقل الناس اختلافا اهل السنة والحديث
فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتفاقا وقل اختلافا منهم لما بنوا على هذا
الاصل فكما كانت الفرقة عن الحديث بعد كان اختلافا فيهم في انفسهم اشد
واكثر وان من رد الحق مرج عليه امرة واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب
فلم يدري اين يذهب كما قال تعالى بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في امر مريج
فائدة لا يقال ان الائمة المقلدين في الدين على هدى فمقلدون هم على هدى
قطعا لانهم سألوا عن خلفهم لا انقول سلوكهم خلفهم مبطل لتقليد هم لهم
قطعا فان طريقهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليد هم فمن ترك الحجة وارتكب
ما نهى عنه ونهى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقهم وهو من المخالفين لهم
وانما يكون على طريقهم من اتبع الحجة وانقاد للدين ولم يتخذ رجلا بعينه سوا
الرسول صلى الله عليه وآله محمدا راعيا للكتاب السنة يعرض كما على قوله وهذا يظهر

بطلان قول من جعل التقليد اتباعاً وإيهامه وتبليس بل هو مخالف للاتباع وقد
 فرق الله ورسوله وأهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما فان الاتباع سلوك طريق
 المتبع والاتباع مثل ما أتى به والتقليد قبول قول الغير بلا حجة وقد مدح الله تعالى
 الاتباع وأهلله وذم التقليد في غير موضع من كتابه وحكى التقليد من الكفرة
 ونقل الاتباع عن المؤمنين وهذا في القرآن كثير طيب لا يحتمله إلا مجلد مستقل
 من التأليف إذا بطل التقليد وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها وهي
 الكتاب والسنة وما كان في معناها وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله قال تركت فيكم
 أمرين لن تضلوا إن تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله ^{صلى الله عليه وآله} **قائدة** العالم
 يزل ولا بد لأليس بمعصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وتنزيل قوله منزلة قول العصوة
 فهذا الذي ذمه كل عالم فيما يزل فيه وفيما لم يزل وليس له مميزات ذلك
 في أخذت الدين بالخطأ ولا بد فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون
 ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عن قلدها والخطأ واقع
 منه ولا بد وقد ذكر إليه بقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن أبيه عن
 جده مرفوعاً التقوا زلة العالم وانتظروا فيشته وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ما أخوف على امتي ثلاث زلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع اعتناقكم من
 المعلومات المخوف في زلة العالم تقليد فيها إذ لو كان التقليد لم يخف من زلة العالم على
 غيره فإذا عرف أنها زلة لم يحزن له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين فإنه اتباع للخطأ
 على عمل ومن لم يعرف أنها زلة فهو أعمى ومنه وكلاهما مفترط فيما أمر به **قائدة** كل طائفة
 من معاشري المقلدين قد أنزلت جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الأمة من طائفة
 إلى آخرهم إلا من قلده في مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعاينها
 بها ولا وجه للنظر فيها إلا التحمل وأعمال الفكر وكذا في الرد عليهم إذا خالف قولهم قول متبوعه
 وهذا هو المسوغ للرد عليهم عندهم إذا خالف قول متبوعهم نصاً من الله ورسوله
 فالواجب التحمل والتكف في إخراج ذلك النص عن دلالة والتحيل لدفعه بكل طريق

حتى يصح قول متبوعه في آله ولدينه وكتابه وسنة رسوله ولبدعة تكاد تشل
 عرش الإيمان وقد ركنه لولا أن الله ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم بأعلا
 ويدب عنه فمن أسوء ثناء على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين وأنشد
 استخفافا بحقهم وأقل رعاية لما جبهوا وأعظم استهانة بهم من لا يلتفت إلى قول
 رجل واحد منهم ولا إلى فتواه غير صاحبه الذي اتخذ له وليجة من دون الله ^{رسوله}
صلواته فأنشد **وأعجب** من هذا كله أن معاشرا من أهل التقليد إذا وجدوا آية من كتاب
 الله أو رأي صاحبهم أظهر وأصح يأخذون بها والمعدة في نفس الأمر على ما قاله
 صاحبهم لا على الآية وإذا وجدوا آية نظيرها تخالف قوله لم يأخذوا بها وتطلبوا لها
 وجه التأويل وأخرجوها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه وهكذا يفعلون في نصوص
 السنة سواء إذا وجدوا حديثا صحيحا أو وافق قوله أخذوا به وقالوا لنا قوله صلواته
 كيت وإذا وجدوا مسألة حديث صحيح بل أكثر يخالف قوله لم يلتفتوا إلى حديث منها ولم
 يكن لهم عنها حديث أحد فيقولون لنا قوله صلواته كذا وكذا وإذا وجدوا مرسلًا قد
 وافق رأيه أخذوا به وجلوه حجة فإذا وجدوا مسألة مرسل يخالف رأيه أطرحوها
 كلها من أولها إلى آخرها وقالوا لا نأخذ بالمرسل وأعجب من هذا أنهم إذا أخذوا بالآية
 مرسلًا كان أو مستندًا لم وافقته رأي صاحبهم ثم وجدوا فيه حكمًا يخالف رأيه لم
 يأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأيهم
 قلده وليس حجة فيما خالف رأيه ذكر في الأعلام من هذا الطريف فإرجعه فإنه من عجيب
 أمرهم والمقصود أن التقليد حكم عليهم بذلك وقد هم إليهم أو حكموا الدليل
 على التقليد لم يقووا في مثل هذا فإن تلك الأحاديث إن كانت حقا وجبت لأهل التقليد
 ولاخذ بما فيها وإن لم تكن صحيحة لم يوجب خذل شيء مما فيها فاما أن يعجز ويخذل بها فيكون
 قول المتبوع وتضعف أو ترد إذا خالف قوله أو قول هذا من أعظم الخطأ والناقض **فأنشد**
 في التقليد قد ارتكبت مخالفة أمر الله وأمر رسوله وهذا أصح الأحوال التي تمسكوا بها وطريق أهل العلم
 أمر الله فإنه صريح ما تنازع فيه المسلمون إليه والرسول المنقادون قالوا إننا نرى من قلنا وأما أمر رسول الله

فانه صلوات الله عليه لا اختلاف بالاحد بسنة سنة خلفائه الراشدين المهديين وامرار يتمسك
بها ويعض عليها بالتواجد وقال المقلد من بل عند الاختلاف يتمسك بقول مقلدانه
ونقد ما على كل ما عداه واما هدي الصحابة فبين العلوم بالضرورة انه لم يكن فيهم
شخص واحد يقلد رجلا في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد من
اقواله شيئا ولا يقبل من اقوالهم شيئا وهذا من اعظم البدع وارجح الحوادث واما ما انفهم
لائمهم فان الائمة فهو اعن تقليد هم وحدروا منه واما سلوكهم ضد طريق اهل العلم
فان طريقهم طلب احوال العلماء والنظر فيها وعرضها على القرآن والسنن الثابتة عن
رسول الله صلوات الله عليه واقوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منها قبلوه وما خالفه
وقضوا به وافتوا به وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه ورواه ما لم يثبت لهم كان ^{هم} عند
من مسائل الاجتهاد التي غابت ان تكون سائفة الاخذ لا واجبة الاتباع من غير ان يلزموا
بها احدا ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم خلفا وسلفا واما
هؤلاء الخلفاء فعكسوا الطريق وقلبوا اوضاع الدين فريضا كتاب الله وسنة رسوله و
اقوال خلفائه وجميع احكامه فعرضوها على احوال من قلدها فاضا وافقها منها قالوا
وانقادوا له مدعنين وما خالف احوال متبعوهم منها قالوا اخرجوا عنكم بكذا وكذا ولم
يقبلوه ولم يرد بنوابه واحتال فضلا واهم في ردّها بكل ممكن وتطلبوا لها وجوه الخيل
التي تردّها حتى اذا كانت موافقة لمذاهبهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها اشنعوا
على منازعهم وانكروا عليه ردّها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد النصص بمثل هذا
ومن له همة تسعوا الى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به رسوله اين كان ومعه
كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا السلك الوخيم والخلق الذميم والله غفور رحيم ^{فانكروا}
ان الله اشق على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بالاحسان
واتبواهم هو سلوكك سبيلهم منها جهم وقد فوا عن التقليد كون الرجل امعة واخبروا
انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم والله الجدل فاحد على مذهب هؤلاء المقلدين
وقد عاذهم الله وعافاهم مما ابتلى من يرد النصص لاراء الرجال تقليد ما في هذا التقليد

ضد متابعتهم وهو نفس مخالفهم فالأصل في متابعتهم متابعتهم
 الذين لا يقدحون على كتاب الله وسنة رسوله صلواتهم وآياتهم ولا يمسكون ولا يولون
 أحد من العالمين ولا يجعلون مذهب أحد عياراً على القرآن والسنة فتوابعهم
 حقا جعلنا الله منهم يفصله ورخته ^{قائل} قائل كان الصحابة يفتنون ورسول الله صلواتهم
 حي بين أظهمهم ولم يكن ذلك تقليدا للمستفتين لهم لأن فتوابعهم إنما كانت بملق
 عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة المخبرين فقط لم تكن فتوابعهم تقليدا للأبي فلان و
 فلان وإن خالفت النصوص فهم لم يكونوا يقلدون في فتوابعهم ولا يفتنون بغير
 النصوص لم يكن المستفتون يفتنون إلا على ما يبلغونهم إياه عن نبيهم فيقولون
 امر بكذا أو فعل كذا ونحوه عن كذا هكذا كانت فتوابعهم تفتي على المستفتين كما هي
 حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الوساطة بينهم وبين
 الرسول وعدمها والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم من مستفتيهم لم
 يعملوا إلا بما علوه عن نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه هؤلاء بوساطة وهو لا يغير
 واسطة ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الأمة يحلل ما أحله ويحرم ما
 حرمه ويستطيع ما أباحه وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من أفتى بغير السنة منهم كما أنكر
 علي بن السائب وكان به وأنكر على من أفتى برحم الزاني البكر وأنكر على من أفتى باعتقاده
 الجريح حتى مات وأنكر على من أفتى بغير علم كمن يفتي بما لا يعلم صحته وأخباره
 ثم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته صلواتهم كان أحدهما كان يبلغه ويقره
 عليه فهو حجة باقراة لا تجرد افتاءهم الثاني ما كانوا يفتنون به عباده عن نبيهم
 فهم فيه رواية مقلدون ولا مقلدون ^{قائل} قائل قد جاءت السنة بقبول قول
 القائف والخارص والقاسم والمقوم والمحكمين بالمثل في جزاء الصيد وليس فيه
 ما يستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه بل قبول قول هؤلاء
 من باب قبول خبر المخبر والشاهد لا من باب قبول العقيدة في الدين من غير قيام
 دليل على صحته بل بحجج أحسان الظن بقائلها مع تجوز الخطأ عليه فإن قبول الأئمة

والشهادات والأقوال التي هي التقليد في الفتوى والخبر هذه الأمور يخبر عن امر حسي طريق العلم به اذراكه بالحواس والمشافرة الظاهرة والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبل خبر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال او فعل وقبول خبر الخبر عن امر حسي به عن ذلك فيه احد واما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه اكثر من العلم بان ذلك ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن رؤية سماعه وادراكه فان هذا ما يوجب علينا وليسوغ لنا ان نفتي بذلك او نحكم به وندين الله به ونقول هذا هو الحق وما خالفه باطل ونترك له نصوص القرآن والسنة واثار الصحابة واقول من عداه من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد الاعشى القبلية ودخول الوقت وغيره ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديل والجمع فكل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول الخبر بها اذا كان عدلا صادقا وليس هذا تقليد في الفتيا والحكم واذا كان تقليد لها فانه سبحانه شرع لنا ان نقبل قول هؤلاء ونقلهم فيه ولم يشرع لنا ان نتلقى احكامه عن غير رسوله صلى الله عليه وآله عن ان نترك سنة رسوله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من الامة **قائد** ان من رحمة الله سبحانه بنا ورافته انه لم يكلفنا بالتقليل فلو كلفنا به لضاعت امورنا وفسدت مصالحنا لانا لم نكن ندرى من نقل من المقلدين ^{الفقهاء} وهم عدد فوق المشين ولا يدري عدد هم في الحقيقة الا الله فان المسلمين قد ملأوا الارض شوقا وغربا وجنوبا وشمالا وانتشر الاسلام بمجده وفضله وبلغ مبلغ الليل فلو كلفنا به لوقعت في اعظم العنت والفساد ولكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه وايحباب الشيء واسقاطه مع ان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلم فالاعلم فمضى ما دل عليه القرآن والسنة من الاحكام اسهل بكثير من معرفة الاعلم الذي اجتمعت فيه شروط التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراسخ فضلا عن المقلد الذي هو كالاخرى ان كلفنا بتقليد البعض كان جعل ذلك الى تشهينا واختيارنا صار ديننا تبعنا

لا رادتنا واختيارنا وشهواننا وهو عين المحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 رسول الله وامينه على وجهه وحجته على خلقه ولم يجعل الله هذا المنصب ^{لنبيه} بعد ابد
 فأنزل كل واحد منا ما موربان يصدق الرسول ^{صلى} فيما اخبر ويطيعه فيما امر وذلك لا يكون
 الا بعد معرفة امرة وخبرة ولم يربى حب الله سبحانه من ذلك على الامة الا ما فيه حفظ ^{بنها}
 وديانها وصلاحها في معاشها ومعادها وبها حال ذلك تضيق مصالحها وتفسد امورها
 فما خراب العالم الا بالجهل ولا عناية الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد او محلة قل الشر أهون
 واذا خفي العلم هناك ظهر الشر والفساد من لم يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له
 نورا قال الامام احمد لو لا العلم كان الناس كالبهايم وقال الناس ارجح الى العلم منهم
 الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين او ثلاثا والعلم يحتاج
 اليه في كل وقت فأنزل ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام ^{لا}
 عليه ان يعرف ما لا بد عونه الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاءة لمصالح الخلق ولا تقطيل
 لمعاشهم فقد كان الصحابة قائمين بمصالحهم ومعاشهم وعمارة حرومهم والقيام على ^{شهم}
 والضرر في الارض لمتاجرهم والصنف بالاسواق وهم العلماء الذين لا يسبق غبارهم
 فأنزل العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقد بلت الاذهان ومسائل
 الخوص والافانز وتغريعات العقول وتحريفات الاحلام وتأويلات الجملاء واتخذت
 اهل البطالة وذلك بحمد الله ايسر شيء على النفوس تحصيله وحفظه وفهمه فانه كثرة ^ط
 الله الذي يسره للذكر كما قال ولقد يسرنا القرآن للذكر فضل من مذكر قال البخاري في
 صحيحه قال مطر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل تضيق عليه
 مصالحه وتتعطل عليه معاشه وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة محظوظة
 واصول الاحكام التي تدور عليها خمسمائة حديث وفرشها ونفاصيلها نحو اربعة آلاف
 وانما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدار اذ الاذهان واغلو طات المسائل و
 الفروع والاصول التي ما انتزل الله بها من سلطان التي كل ما لها في غموزيادة وتوليد

والذين كل حاله في غربة ونقصان **وقائل** من ادعى ان جميع العلماء صرحوا بحجج
التقليد قد عوا به باطلا وقد كثر في الاعلام وغيره من كلام الصحابة والتابعين وائمة
الاسلام في ذم التقليد واهله والنهي عنه ما لا يكاد يحصى وكانوا يسمون المقلد الامعة
ومحقب دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحقب دينه الرجال وكانوا يسمونه الامعة الذي
لا يصير له ويسمون المقلد بن اتاع كل ناعق يميلون مع كل صاحب لم يستضيئوا بنور العلم
ولم يلجأوا الى سكين وثيق كما قال فيهم علي بن ابي طالب وكما سماه الشافعي حاطب ليل وفيه عن
تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القدر نصح الله ورسوله المسلمين وعا
الى كتاب الله وسنة رسوله وامر بالتباعهما دون قوله وامر بان تعرض اقواله عليهما
فيقبل منهما ما وافقهما ويرد ما خالفهما وغاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل السيرة
لم يظفر واقيها بنص عن الله ورسوله ولم يجد واقيها سوى قول من هو اعلم منهم
بقدره وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب ان التقليد انما يباح للمضطر وامام عن
عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه الى التقليد
فهو كمن عدل الى الميتة مع قدرته على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل
الا عند الضرورة فجعلوا حال الضرورة راس اموالهم **قائل** جعل الله سبحانه في فطرة
العباد تقليد المتعلمين للمعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والفنون وهذا
ظاهر لا ينكره عاقل ولكن لا يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبوع
بغير حجة توجب قبول قوله وتقدمه على قول من اعلم منه وترك الحججة لقوله وترك
اقوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطرة احد
من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحجج والدليل على صحة
قوله ولاجل ذلك اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والادلة الظاهرة
والآيات الباهرة على صدق رسوله اقامة الحجج وقطعا للمعدودة هذا وهم اصدق خلقه
واعلمهم ابرهم احكامهم انما اوجب الله تعالى قبول قولهم بعد قيام الحجج وظهور الايات
المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطرته عبادة من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر

مشترك بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم برهم وقا جرهم هو لا نقاد للحجة
 وتعتبر صاحبها وان خالفوا عناداً او بغياً فانفجرت اغراضهم بالانقياد وقد حصل لبقا كل
 ابن وجه قول الحق في قلب سامع ودعه فهو الحق بسري ويشوق
 سيولته رشد او ينسى نقاره كما ينبغي التوثيق من هو مطلق
 وعظم الله سبحانه وشرعه من آية الحج على فرقة التقليد لكل مولود لما هو عليه على فطر
 الحق فابوا لا يخففاه ويشفعاه ويملكانه ويحبب لانه وكان امر الله قد امقد ورا
فائدة لا يقال ان الله فاورت بين الازهان كما فاورت بين قري لا بدان فلا يلقو
 بحكمته وعدله ان يفرض على كل احد معرفة الحق بدليله في كل مسألة
 لاننا لنكسر لك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في
 كل مسألة مسألة من مسائل الدين دقه وجلاله وانما انكر باما انكره الائمة ومن تقدمهم
 من الصحابة والتابعين وما حدث في الاسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة والقرون
 الرابع المذكور على انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصب رجل واحد وجعل فتاواه بمنزلة
 نصوص الشارع بل يقدمها عليه ويقدم قوله على اقوال من بعد رسول الله صلى
 من جميع علماء ائمة الاكفاء بتقليد عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله
 وهذا مع تضمن الشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بلا علم والاختيار عن مخالفه
 وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب والسنة او متبوعه هو المصيب يقول
 كلاهما مصيب للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالهما فيجعل ادلة الكتاب والسنة متعاضدة
 متناقضة والله ورسوله يحكم بالشئ وضده في وقت واحد دينة تبعلاء الرجال
 وليس له في نفس الامر حكم معين فهو اما ان يسلك هذا السلك او يخالف من خالف متبوعه
 ولا بد من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذا عرف هذا فاعلم
 ان الله اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة ما يتقوا
 من العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما امر الله
 به ونهاه عنه فربما تم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو فيلسوف امثاله من عبد

الرسول فكل واحد سواه قد خفي عليه بعض ما جاء به ولم يخرج ذلك عن كونه
 من اهل العلم ولم يكلف الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه فاذا اوجب الله على
 كل احد ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق وعذره فيما خفي عليه منه
 فاخطاه او قل في غير ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف
 ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يجتاز كل منهم رجلا
 ينصبه معيارا على وجهه ويعرض عن اخذ الحكم واقتباسها من مشكاة الوحي
 فان هذا ينافي حكمته ورحمته واحسانه ويؤدي الى ضياع دينه وهجر كتابه سنة رسول
 كما وقع فيه من وقع **قاعدة** ذم الله سبحانه من حاكم الى غير الرسول وهذا كما
 انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد مماته فلو كان حيا بين اظهرنا وتكلمنا الى غير
 لكننا من اهل الذم والوعيد فسننته وما جاء به من الهدى دين الحق لم تمت ذلك
 فقد من بين الامة شخصه الكريم فلم تفقد من بيننا سنته ودعوته وهدية و
 العلم والايمان بمجد الله مكانهما من ابتغاهما وجدها وقد ضمن الله سبحانه حفظ
 الذكر الذي انزله على رسوله فلا يزال محفوظا بحفظ الله عمن اجماعه لنقوم حجة الله
 على العباد قريبا بعد قرن اذ كان نبينهم اخر الانبياء ولا نبى بعده فكان حفظه له
 وما انزله على رسوله مغنيا عن رسول اخر بعد خاتم الرسل والذي ارجبه الله سبحانه
 وفرضه على الصحابة من تلقى العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو عينه
 واجب على من بعدهم وهو محكم لم ينسخ ولا يتطرق اليه النسخ حتى ينسخ الله العالم
 ويطلع الدنيا وقد ذم الله تعالى من ادعى الى ما انزل الله والى رسوله صلا واعرض
 وحذره ان تصيبه مصيبة باعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودنياه وحذر
 من خالف عن امره واتباع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فالفتنة
 والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعراضه
 عما حبه ومخالفته له الى غير اصابه بالعذاب اليم لا بد واخبر سبحانه انه اذا قص
 امر على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يجتاز من امره غير ما قضاة فلا يجوز

قال ابو عبد الله
 عبد الرحمن بن عبد
 رسول الله صلى الله
 وقد خفي عليه بعض
 امره انتهى قلت
 وامثلة ما اخبرنا به
 جدا ذكر في الاعلام
 وغيره من كتب
 نور الحسن فان

بعد خصائه لو من البتة **وقال** قل كل فرقة من المقلدين انه بسوء او يجب
تقليد من قلده دون غيره من الائمة الذين هم مثله او اعلم منه واقل ما في
ذلك معارضة قوليهم بقول الفرقة الاخرى في ضرب هذه الاقوال بعضها ببعض ثم
يقال ما الذي جعل متبوعها اولى بالتقليد من متبوع الفرقة الاخرى في أيها الواجب
سنة ذلك وهل تقطعت الامة امرها بينها زبر او صار كل حزب بما لديهم فرحون الا
بهذا السبب فكل طائفة تدعو الى متبوعها وتناهي عن غيره وتنهى عنه وذلك مفضل
الى التفريق بين الامة وجعل دين الله تابعاً للشهري والاعراض عرضة للاضطراب والاختلاف
وهذا كله يدل على ان التقليد ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذي فيه ويكفي في
فساد هذا المذهب تناقض اصحابه ومعارضة اقلهم بعضها ببعض ولو لم يكن فيه
من الشناعة الا ايجابهم تقليد صاحبهم وتخريمهم تقليد الواحد من اكابر الصحابة
كما صرحوا به في كتبهم وبالله العجيب ما من ائمة او حكمه يقول واحد من مشايخ المذ
هبة الحق بالقبول ممن ائمة يقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وابي برب
وابن الدرداء ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليهم صاننا الله تعالى عنه
فائدة المقلدون حكموا على الله تعالى قدره وشراً عاباً كالحكم الباطل جهاد المخالف لما
اخر به رسول الله صلى الله عليه وآله من القائلين لله بحجة وقالوا الميق في الارض
عالم منذ الاعصار المتقدمه فقالت طائفة ليس لاحد ان يختار بعد ابي حنيفة رح
وابي يوسف وزفر محمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الخففة
وقال بكرب بن علاء القشيري المالكي ليس لاحد ان يختار بعد المائتين من الهجرة وقال اخرون
ليس لاحد ان يختار بعد الاوزاعي وسفيان الثوري ووكيع وابن المبارك وقالت طائفة
ليس لاحد ان يختار بعد الشافعي ثم اختلف المقلدون فيمن يؤخذ بقوله من المتسبين
اليه ويكون له وجه يفتي ويحكم به ومن ليس كذلك ثم اختلفوا متى انسد باب الاجتهاد على
اقوال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان وعند هؤلاء ان الارض قد خلت من قائل الله
بحجة ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم لم يحل لاحد بعد ان ينظر في كتاب الله ولا سنة رسول الله

لجواب
فان قيل نعم
ولكن طائفة اصحاب
وجه كان في تركه فقال
وابن حامد الغزالي
وابن حامد اصحاب اجازات
فائدة اصحاب اجازات
لا اصحاب وجه كان
المسالك طائفة لا يميزون
وجه ولا اجازات
كان في حامد وشيخه
سعيد بن منصور

الشارع عليه ووصفه العلماء القائلين بخشيعة أياه ورفع درجته وضمه لهم
 الملائكة في شهادتهم كما دللت على ذلك الآيات الأثيرة والأحاديث المستتيرة وقد
 كان من مضى من الأئمة المجتهدين والعلماء الراشدين خصوصاً عصابة الحديثين
 قائمين بنشر علوم الاجتهاد في جميع الأفاق وهم في ذلك متفاضلون فمنهم الحكماء
 الكتاب منهم القائم بضبط السنن والحديث المستطاب فيها أعظم حظ من بذل نفسه
 وجهد هاهنا في تحصيل العلم حفظاً على الناس بما بقي في أيديهم منه فإن في هذه
 الأئمة قد غلب على أهلها الكسل والملل وحب الدنيا وقد قنع الحريص منهم من
 علوم القرآن بحفظ سواده واغفل علم تفسيره ومعانيه وفهم أحكام الشريعة من
 مبانيه واقتصر من علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ أكثرهم جاهل
 منه بعلم الرواية فضلاً عن الدلالة ومنهم من قنع بزبالة أذهان الرجال وكناسة أفكار
 وبالنقل عن مذهبه وقد سئل بعض العارفين عن المذهب فأجاب أن معناه
 دين مبدل ومع هذا يخيل إليه أنه من رؤس العلماء وهو عند الله وعند علماء
 الدين أجول الجاهلاء بل بمنزلة قسيس النصراني أو حبر اليهودي أو اليهود والنصارى
 مأكفرو الأبايد أعظم في الأصول والفروع وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
 سنن من كان قبلكم الحديث قائلة المصنفون المتصفون بالانكسار على نصوص
 إمامهم المعتمدون عليها اعتماداً لا إمامة قباهم على الأصول الكتاب السنة قد وقع
 في مصنفاتهم خلل كثير من وجهين عظيمين الأول أنهم يختلفون كثيراً فيما ينقلون
 من نصوص إمامهم وفيما يصحونها منها وصارت لهم طرق مختلفة خراسانية وعراقية
 وبغدادية وهندية فترى هؤلاء يختلفون عن إمامهم خلاف ما ينقله هؤلاء
 والمرجع في هذا كله إلى إمام واحد وكتبه مدونة مروية موجودة أفلاكاراً وإبراهيم
 إليها وينقلون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها الوجه الثاني ما يفعلونه في
 الأحاديث النبوية والآثار المروية من كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على
 ما يذهبون إليه نصرة لغوهم وينقصون من الفاظ الحديث تأنيلاً وتارة يزيدون فيها

وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد الغزالي وقد بسط الكلام على ذلك
ابن أبي شامة الشافعي في كتابه المؤمل للدواعي لا من الأول لان طول المقال بذكره هنا
قائد قد يسر الله تعالى له الحمد الوقوف على ما ثبت من الأحاديث وتجنب ما ضعف
منها بما جمعه علماء الحديث في كتبهم من الجوامع والمسانيد فالجوامع هي المرتبة على
الأبواب من الفقه والرقائق والمناقب غير ذلك فمنها ما اشترط فيه الصحة إذا يذكر
فيه الأحاديث صحيح على ما شرطه مصنفه ككتابي البخاري ومسلم وما الحق بهما واستدرك
عليهما كالسنن الأربعة وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرهما فلا مدخل لأحد في تجنب
الاشتغال بهذه الكتب النفيسة المصنفة في الأحاديث وفي شروحها وغريبها ولكنهم
افترسوا ما ندم وعمرهم بالنظر في أقوال من سبقهم من المشايخ والفقهاء وتركوا النظر
في نصوص نبيهم المعصوم من الخطأ وأثار أصحابه الذين شهدوا الوحي وعينوا اللفظ
وفهموا إيراد النبي صلى الله عليه وآله في مخاطبتهم بقرائن الأحوال إذ ليس الخبر كالمعاينة وقد كان
العلماء في الصد الأول معدودين في ترك ما يقفوا عليه من الحديث لأن الأحاديث
لم تكن حاضرة فيهم مدونة إنما كانت تتلقى من أفواه الرجال وهم متفرقون في البلاد
ثم جمع الحفاظ الأحاديث المحترجة في كتب نوعوها وقسموها وسهلوا الطريق فبووها
وترجموها وبينوا ضعف كثير منها وصحته وفسروا القرآن والحديث وتكلموا على
غريبها وفقهها وكل ما يتعلق بها من مصنوعات عديدة جليلة فالآلات متهيئة
لطالب صادق ولذي همة وذكاء وفطنة وائمة الحديث هم القدوة في فهمه وجوب
الرجوع اليهم في ذلك وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة فما
سأده إلا ترفعه للمعتبر والأفلا يطل الخبر بالراي إلا بتر **قائد** التنبص
لنذهب الإمام المقلد ليس هو باتباع أقواله كلها كيفما كانت بل بالجمع بينها وبين
ما ثبت من الأخبار والآثار ويكون الخبر هو المتبع ويؤول كلام ذلك الإمام بتزييله
على الخبر والآثار ولا مر عند المقلدين أو لكه هم بخلاف هذا فما هم يؤولون بتزييله
له على نص إمامهم ثم الشافعية كانوا أولى بما ذكرناه لنص إمامهم على ترك قوله إذا

قلت في هذا الباب
كل ما يقع الكلام من
الائمة الا اعلام الخ
الاسلام اجماعا
باب في اسباب الزلل
من بعض السلف على
التجديث والى ما عدا
صحة تنقيح هذا الكتاب
توجد عند سيد الله
عليه افضل الصلوات
والسلامات
المرصوفه خانم
سيد نور الحسن خان

ظفر يحدث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله على خلافه والتعصب له على الحقيقة انما هو
 امتثال امره في ذلك وسأول طريقته في قبول الاخبار والبحث عنها والتفقه فيها
 وقد روي عنه في ترجمته في تاريخ دمشق ما ورد عنه في ذلك واما الذين
 يظهر ان التعصب لاوال الشافعي وغيره كيفما كانت ان جاءت سنة بخلافها
 فليسوا متعصبين في حقيقة لانهم لم يمتثلوا امره امامهم كذلك شأن
 المقلدين الآخرين في ائمتهم فاعتبروا عنه يا اولي الابصار فائدة قال ابن
 ابي شامة رحمه كتابه المؤمل ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام وينظر في مذهب كل امام ويعتقد
 في كل مسألة صحيحة ما كان اقرب الى دالة الكتاب السنة المحكمة وذلك يسهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم وليتجنب التعصب النظري طوائف الخلاف المتأخر
 فانها مضیعة للزمان واصفوة مكذوبة ولم ينزل الامر على ما وصفت الى ان استقر
 المذاهب المدونة ثم اشتهرت المذاهب الاربعة وهجر غيرها فقصرتهم اتباعهم
 الاقليل منهم فقلدوا ولم ينظروا فيما نظريه المتقدمون من الاصلين الكتاب
 السنة فقل المجتهدون وغلب المقلدون حتى صار من يروم رتبة الاجتهاد يتجنبون
 له ويزدرون فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع المتيسر من الكتب المعتمدة اذا رزق
 الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا قلة فهم المتأخرين
 وعدم الاعتبار ومن اكبر اسبابه تعصبهم وتقيدهم بقرى الوقوف وحسد الذين
 المتصدين منهم على ما هو المعروف الذي هو منكروا الوقوف انتهى حاصله وعنه
 ان هذا الفقه الذي اصطلحوا عليه وعملوا به ونسبوا انفسهم اليه صنفوا فيه كتباً
 ضخمة وسودوا به قراطيس كثيرة وملئوا بها اقطار الدنيا وبلغت فائزته وطوايره
 من الثرى الى الثرى لا يلجى لاحد من المسلمين الى الاشتغال به وتضييع عمره بذكره
 وحفظه وصونه فان غالبه رأي الرجال ومسائله تناقض ما جاء عن الله رسوله
 بل وما احق بالاحراق والحرق والاحراق كيف كتاب الله العزيز وسنة رسول المظهر يكفي

لاحكام الحوادث الموجودة والاشية كلها ومحيط جملة ما يحتاج الخلق اليها كما بينا ذلك في رسالة
نظم الارضي بما يجب في القضاء على القاضي بين الله التوفيق

خاتمة الكتاب

هذه الفوائد التي ذكرناها فصول حسنة واصول مباركة طيبة كثيرة الفوائد عظيمة
العوائد ينبغي لكل من يعتني بالعلم النظر فيها والاطلاع عليها وقد رايت ان اختتمها
بفائدة اعتنى ببيانها ابو حامد الغزالي في اول كتابه الاحياء وهي ان ادلة الطريق
هم العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقد شغل عنهم الزمان ليرثوا المتسعون وقد استحوذ
على اكثرهم الشيطان واستغواهم الطغيان واصبح كل واحد بعاجل حظه مشغوفا
فصار يرى المعروف منكرا والمنكر معروفا حتى ظل علم الدين منذر رسا ومنار الهدى
في اقطار الارض منطسا ولقد خيال الى الخلق ان لا علم الا فتوى حكومة يستعين بها
القضاة على فصل الخصام عند نقاش الطعام او جدل يتدافع به طالب المباحث
الى الغلبة والافحام او يجمع مزخرف يتوسل به الواعظ الى استدراج العوام اذ لم يروا ما سوا
هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للحطام فاما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف
الصالح مما سماه الله تعالى في كتابه فقها وحكمة وعلماء ورضاء ونورا وهداية ورشدا
فقد اصبح بين الخلق مطويا وصار نسيا منسيا الى اخر ما قال فان الله وانا اليه راجعون
هذا ونقول يا ربنا انك لتعلم ان لم نجعل احدا من الناس عيارا على كلامك وكلام
رسولك ونرد ما تنازعنا فيه اليه ونحاكم الى قوله ونقدم اقواله على كلامك وكلام
رسولك وكلام اصحاب رسولك وكان الخلق عندنا اهلون من ان نقدم كلامهم اراءهم
على وحيك بل افتيناه او جدناه في كتابك وبما وصل الينا من سنة رسولك وبما
افق به اصحاب نبينا ومن تبعهم بالا حسن من محدثي امة رسولك ومبلغ سنن نبينا
ما استطعنا وبلغ اليه علمنا وان عدلنا عن ذلك فخطا منا لا عذر اولم نتخذ من ذلك ولا
رسولك ولا المؤمنين ليحجة ولم نفرح بفتنا فتكون شيعة ولم نقطع امرنا ببيتنا ربر وجعلنا اثنا
المحدثين واصحاب الاخبار وعصابة الآثار قدوة لنا ووسايط بيننا وبين رسولك فنقلناهم

ما بلغوا النبا عن رسولك فاتبعناهم في ذلك فافضلناهم فيه اذ امرتنا ان نؤمن برسولك صلعم
 بان نسمع منهم ثم تقبل ما بلغوا عنك وعن رسولك فسمعنا الشكر لرسولك وطاعة وصبر وكرامة
 ولم نتخذ هماريا بالتحاكم الى اقوالهم ومخاصم بها ونعادي على ما بل عرضنا ان نوالهم على كتابك
 وسنة رسولك فما وافقنا قبلناه وما خالفنا عرضنا عنه وتركناه وان كانوا اعلم منا بك
 وبرسولك فمن افق قوله قول رسولك كان اعلم منهم في تلك المسئلة ثم رد عن الله حجة
 طريفة قوم لم يفقهوا الحق العلم وادابها الدنيا واعرضوا عما علم به في الآخرة من الدرجة العليا
 فلم يفتأوا بحلالاته ولم يمتنعوا بفضائله بل خالفت عندهم دينها حجة وورثت حالته وعرف عقده
 جماعة من السادة فعظموا وبجلوه ووقروه واستغوا به ورأوه بعد المعرفة افضل ما
 اعطى البشر فاحقرنا في حبيب كل مفخر وتلوا فما اتاني الله خير مما انتم وكيف لا يكون
 الامر كذلك العلم حياة والجمل موت وبينهما كما بين الموت والحياة ونحن ابن عمر يرفعنا من
 قرأ القرآن فكاغما استد رجت النبوة بين جنبيه الا انه لا يحى اليه ومن قرأ القرآن فلي
 ان احد من الخلق اعطى افضل مما اعطى فقد حقر ما عظم الله وعظم ما حقر الله اللهم
 فاجعلنا من اهل القرآن وخلاصه ومن متبعي السنة وطالبي الحديث في كل حال و
 المتسكين باحكامها انك على ما تشاء قد برويا لاجابة جد يروح حيث وصل الكلام الى
 هذا المقام وانتهى مشي القلم بما خطه من هذا الرقام فلنختمه بلمح الله رب العالمين
 فانها كلمة مباركة تجعل الله سبحانه مفتوح قرانه واخود عوى اهل جانه وخصها بمن
 اجتباها من خليفته فكساه ملابس سالته ورضوانه وكان ختام زهرة وقام رقمه
 يوم الاحد لعلة السابع من شهر رمضان المبارك من شهر ر سنة اربع وتسعين و
 مائتين والالف الهجرية على صاحبها الصلوة والتحية في بلدة بهو بال الحبيبة على يد
 مؤلفه الراجي رحمة ربه الباري ابن الطبيب صديق بن حسن بن علي القنوي
 الحسيني البخاري ختم الله له بالحسنى وزيادة وزيادة بسطة في العلم والا فادته
 لقد فرط في حسن ابتداء ومرت تخلصي يوم الزحام فباختار ارجى عفو لي + ايستغفر
 قل تمت الرسالة الى حسن اختتام بعون الله وتوفيقه

وصل الله واصحابه المخصمين لمربع الشرائع والمشرقين شواقب الافهام غياضها
الحوادث والوقائع اللهم فصل وسلم عليه الله واصحابه ما طلعت شمس التذوين
من اهلها شمس سوا طع وكانت صناعة احديث النبوي اشرف الصنائع وبعد
فقد وقفت على هذه المصنفة ودونها الوقوف على الكبريت الاحمر ورمت التناول
في تسويح الانظار بما فيها من الدر والدرك فطفقت استفهم استفهام الدهش الحائر
عاصدق عليه قول الشاعر

ابرق بدا من جانب الغور لامع
امر ارتفعت عن وجه سلى البراقع
اهذا نسيم الارواح ام نسيم الادواح
قد انفرد مؤلفها اعز الله تعالى بالرياسة التي
لم يصل اليها يد ولا عمر ولا سابق احد في هذا المضمار الا اعياء الدهر ولا غروا في
ملك بيان لا ينبغي لاحد من بعده وتصببت كلمة الحق على المدح والقبول في عهد
اورد كثر الله تعالى فائدة في هذه المقالة من مناهل فوائد الغياض ما راق وصفها وبها
لعباد الله المخلصين له الدين في جنات السنين والآثار قصورا وغرفا ورحمتهم اباد
الله به خيرا على التمسك بالسنة المطهرة حشا واجب فادرأك شأنا والسلف المصالحين
في قوله صلى الله عليه وسلم يبلغ الشاهد الغائب الفرد العلم الذي لا يحرك لسانه
الا القول الماثور في فيه الحريه بان ينشد المنشد هذه الايات فيه

انت في العلم والمعارف	ويث الحديث انت الوحيد
لك عز قد اشرق بحداده	شمس فضل بها الضياء يزيد
وعالوم ابدعتها بفهم	بحلاها يتوج المستفيد
غصت فيها على فرد	في نخور احسان هن عقود
سائر استكشاف الشمس في كل قطر	مشرقات واجهل منها يبيد
من يضا هي هذا المقام المجلد	ان هذا عن غيرك لبعيد
واذا ما انتهى اناس لاصل	انت للسجود ان نسبت خفيد

اعني ذلك الامير الكبير الذي يتبادر الذهن اليه اذا اطلق لفظ الامام وعلامة

الحقيقة الباردة نواب على لجاه امير الممالك السيد الشريف
 صديق حسن خان بهادر اشرق الله بذاته الشريفة وجوه السنة
 والكتاب وجعله من الذين ينادونهم المثلثة الى جنات عدن من كل باب ولعمري
 ليس كل من صنف اجاد ولا كل من قال في المراد وماكل رجز يجد به المحادي ولا كل
 معترف بيسر في اهل النادي ولا كل من رقى المنبر خطيب ولا كل من انتسب نفسه الى
 المحدثين لسبب وقد خص الله بحكمته لكل فن رجالا ولكل ميدان ابطالا ما للذبا
 وطعمة العفاء واين مسابقة الجياد من العرجاء نضر الله امرأ حمل مقالتي هذه على مواقع
 النصيحة والقبول ولم يسود وجهه الميضة باستكثار الآراء التي لا ترجع الى اصل من الاصول
 هذا وقد اكتسبت هذه الرسالة حلل الزصيف والانطباع واكتحلت بكل جواهر الختام
 عيون الاسماع ففقت بالطبع اذى الطبع موقع الماء الزلال عند اشتداد الغلة وازا
 من سحابة صدر العلة بعد العلة فله رسالة هي كثر الطالب وبغية الراغب اشتدت
 اليها رغبات من ابتلى بولاية الافتاء والقضاء فضاقت عليه الارض مع ما لها من كثر
 والفضاء وكان طبعها في دولة الرئيسة التي استمطر من هواطل مكارمها الراح والغاد
 وترنم بشاء محامد هاكل صادق وشادي غلبت الملوكة والولاية بحسن سيرتها والقطر
 لا يلحق شأ والجواد والتمهيج لا يروج عند الصياف للنقاد والنجيم مع الشمس تضي انوار ^{الروح}
 لا تحتج مع الثام ازهاره وخطيب السماع يدحما على منابر الانامل ومدارس المسامكة
 في صدور المدارس الخافل حسنة الدهر زينة العصر فاتحة الفخر الكمال **نواب**
شاهجهان بيگم صاحبه والية حوزة بهوپال جعلها الله على عادل عفيفا
 منتضى حاضر في فتواد حسادة نارا لفضاء وبالغ الجود في تصحيح هذا السفر المبارك
 وتبيين خطائه عن صوابه وعرض المنقول على الام المعول عليها وتجريد القشور
 ليا به الفطريف الشريف السند سيف المهند المولى **محمد** الفقار **احمد**
 بمشاكفة في الرأي الصائب اللب الثاقب المولى **محمد** عبد الصمد ابقاه الله
 تقارافلين في حلل الجود منسكين على اراءك البهي السيرة تدار الطباعة ان تحتفي حوزة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

وحداء الصلوة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد فهذا ذكر لكتاب السيد الامام العلامة الجليل النافذة
 حضرت تاجاوب عالي الجاه امير الملك بها دلا زال قرين العلي والتفاخر من يد العرش في
 قلم الطيف الاول الكتاب المنوّه باسم حضرة السلطان محمد عبد الحميد خان خلد الله ملكه
 والثاني المعنون باسم ياشامصر القاهرة والباقي باسماء اهل العلم والدين كما
 يظهر من فحوى كل رقيم باليقين

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله شمس الاسلام واطلعهما وتجري عيون معين الشريعة النبوية وايضا ولا
 كواكب الدين الخفيف اسطعها واعلى منار الملة الخفيفة ورفعها وكسرها اجم الشوك
 وقمعها وزلزل جموع الظلم والعدوان وزعزعها وارعد قلوب الجبابرة المردة و
 افرعها وآلف بين قلوب المؤمنين والمسلمين وجمعها بدوام دولة مولانا السلطان
 الاعظم في الملك الباهر الافخم القاطع بسيف عزمه عنق كل جبار اثم الهادي باوامره
 ونواهيته الى سواء الصراط المستقيم الذي اوتي الملك والحكم والله يختص برحمته من
 يشاء من فضله العليم شمس سماء الخلافة وقمرها المضيئ في الليل البهيم ظل الله في
 ارضه القاهر باحياء سنته وفرضه ودينه القويم نعمة الله الواضحة ودلالته النافذة
 للخلق على التعميم امين الله على خلقه وخليفته القائم بحقه بتقدير العزيز العليم كما
 الفخار وذاكي النجار الفاضل بحوز قصبات السبق في الحسب الصميم الكاف لا كف من نجا
 عن الهداية وسلك مسلك الغواية وكان له في الجمالة والصلاحية تصميم الذي لا يخص
 صفاته بتعداد ولوان الشجر اقليم والبحر مداد مولانا سلطان العرب الترك والعجم
 المختص بحماية الحرم المحترم السلطان بن السلطان بن السلطان مولانا السلطان الغازي محمد
 عبد الحميد خان بن السلطان الغازي عبد الحميد خان حرس الله جنابه العالي وحرره
 المحترم من صرف الايام والليالي وخذ ملكه وسلطانه وافاض على العالمين برة واحسانا

بما حفظ به الآيات والذكر الحكيم واهدي الى مقامه الشريف وعرة المنيف كاتب
 التحية والتكريم ورحمته الطيبة وبركاته الصبية الموصولة بنعيم دار النعيم وبعد
 فالباعث على خير هذا الرقيم انه مما من الله به على هذا العبد الانيم ان اضطر طفي
 سالك من فسر التنزيل واظهر فيه كنوز الكشف وحقائق التأويل فكتب تفسيراً
 للكتاب العزيز في اربع مجلدات سماه فتح البيان في مقاصد القرآن وان هذه النعمة
 عظيمة وموهبة جسيمة عايب شكرة على العبد ولا يكاد يؤدي شكره احد وان
 من جملة اداء الشكر واظهار النعم ايصال ما تفضل به المولى على العبد الى اخوانه
 المسلمين واحبائه المؤمنين ولما كان مولانا الاعظم حميد الشيم سني الهم صاحب
 السيف والقلم هو الشهيد لاركان الاسلام وناشر الوية العدل والقائم باصلاح
 امور الانام احتيت ان يوضع هذا التفسير العزيز الذي هو ان شاء الله عند من تأمله
 وامعن النظر فيه سلسلة الابريز في خزائن كتب مولانا الاعظم وقد وتنا المكرم
 فلعلة ان يتجلى بنظر ارباب العلوم ويقف عليه ذوو الاداب والفهوم الذين ^{لهم} ^{لها}
 بسو حكم مقيمين وعلى كفاف دولتهم عظيمين وهما انا اقدمه الى السدة الرفيعة والحضرة
 المنيرة مصححاً بكتابي الفارسي في احوال القيامة الموسوم بحج الكرامة في ان القيا
 بواسطة الشيخ الاديب الفطين الرباني محمد امين اللدي الحلواني وهو ان كان شيئاً
 يسيراً لا يليق ان يرفع الى السدة العلية وبانيها فلا غرو فان الهدايا على مقدار ^{لها}
 فان قوبل من لدى الحضرة السلطانية والدولة العثمانية بالقبول فهو غاية
 الرجاء والمأمول وحرر غرة شوال يوم الثامن والعشرين من عام الف ومائتين واربع و
 تسعين من هجرة النبي الامين صلى الله عليه وعلى اله وصحبه الميامين الى يوم الدين
 حرره الراحي رحمة ربه الباري ابو الطيب صديق بن حسن القنوجي الخاري +

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله ظهر البسيطة وادام بجهتها ورفع عمادها وحل ناصيتها باديها ودام عزها خديو
 الاعظم والشهم المكرم ذي الدولة الفاخرة حامي حمى مصر والقاهرة وحارس الممالك

اليوسفية ودينه المملكة المصرية محيي رفات أمكم ناشروا العلوم فوق العالم نقطة
 دائرة الزمان ووحيد العصر وفريد الأوان عزير مصر الخديوي اسمعيل بن إبراهيم
 بن محمد علي باشا بلغه الله من الخيرات ما شاء وأهدي الى ذورته المحسني ومقامه
 الرفيع الاسنى تسليكات فاخرة وتحيات وافرة وادعية بشما ثم التناء عاطرة واخى اليه الله
 صام من الله به على هذا العبدان اخضر طي سلك من فسر التنزيل واظهر فيه كنوز الكشف
 وحقائق التأويل فكتب تفسير الكتاب العزيز في اربع مجلدات سماه فتح البيان فيمقل^ص
 القرآن وان هذه النعمة عظيمة وموهبة جسيمة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يوفى^ب
 شكره احد وان من جملة اداء الشكر واظهار النعم ايصال ما تفضل به للمولى على العبد الى اخوانه
 المسلمين واحبائه المؤمنين فلما كان مقامكم المنيف وسو حكم الشريف الميزل
 ولا يزال محفوظا باباب العلوم واحباب الاداب الفخوم الحائزين من العلم كل في شرف
 والبالغين في درجات الكمال الى كل مقام منيف احببت ايصال هذا التفسير العزيز
 الذي هو ان شاء الله عند من تامله وامعن النظر فيه سلسلة الابرين الخرائن
 كتبكم الفاخرة واسفاركم المتكاثرة فلهذا ان يتجلى بنظر ما هر عارف جامع الحقائق
 واللطائف فانا اقدمه الى جنابكم الشريف ومقامكم المنيف مع كتابي الفارسي المسمر
 بحجج الكرامة في اثار القيامة بواسطة الشيخ الاديب الفطين محمد امين المدني المحلواني
 فان هبت من ناحيتكم نعمات القبول فهو غاية الرجا والمامل والله يتولى عونكم
 ويدبر مجدكم والسلام وسر غرة شوال يوم العيد السعيد سنة اربع وتسعين
 ومائتين والاف من هجرة صاحب الغز والرفعة والشرف صلى الله عليه واله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الى عجبنا الاديب اللبيب الفطين الشيخ الاجل محمد امين سلمه الله من نواب
 الزمان آمين بعد اهل المسنون السلام وانواع التحية والاکرام فقد ورد الينا
 كتابكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم وما ذكرتم من ان تفسيرنا يكون ارساله
 بمصر فكم الى جناب مولانا السلطان المعظم والى عزير مصر المكرم فلا بأس فقد

اضربنا عن ارساله الى غيركم وجعلناكم السفير في هذا الخصوص اصلا
وراسا اكراماكم وتشريفكم ولما تحقق لدينا من اتصافكم بمعالى الامور الشريفة
والخصال الحميدة اللطيفة فعليكم ابلاغ ذلك على احسن حال مع حسن التعبير
بالسفارة الواضحة والاجلال وكتاب مولانا السلطان الاخضر وعزير مصر المحترم
كل منهما ممدوح في خريطة من جريد مذهب مزين وهما مدرجان في الصدق
مع نسختي التفسير مع كمال الختم والضبط المحكم وصورة نقل الكتابين المرسلين
بعبية التفسير ما غرد على خطكم هذا الاجل الاطلاع على ذلك فعليكم
الاحتياط في اخذها وابلغ كل من احد التفسيرين والكتاب الى من هو اليه
وكذلك المرسل اليكم اربع مائة رسالة من مؤلفنا في الغز والهجرة ومائتين
من مؤلفنا في صفة الجنة والنار فاهدوا من ذلك بحسن راياكم مائتين من
رسالة الغز والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار الى الفضلاء
والعلماء من اهل دار السلطنة العلية المعروفة بالقسطنطينية ومائتين من
رسالة الغز والهجرة ومائة من رسالة صفة الجنة والنار الى اهل الديار
المصرية ممن يليق به من اهل العلم والخصال الموضعية جزاكم الله خيرا الذي
وجعلنا فيه من المتحابين وما ذكرتم عن حال التفسير الكبير الذي بهامشه
ابو السعود والقانون لابن سينا على الوصف المعجود فقد رضينا بذلك
فسلموا اكلا الكتابين الى المولوي عنيت الله وضمن ذلك سيصل اليكم بمعرفة
ان شاء الله والله يتولى عنناكم وفي حفظ الله لا برحمتك والسلام لا اكرامه من صاحبها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العرش الكريم واثم الصلوة واجل السلام على افضل الانام محمد النبي
من خير ارومه المنتخب من اكرم جرشمة على اهل الحجازين عن الدين بمواضي الحجج ومنها
البراهين بعد اهداء تحيات نامية تليق بمقام عزكم السامية تحملها نسيم الصبا وقد
مرت على الربا ويهتف به الشوق عن صدق المحبة فيعرب تترنم بها الورق على اغصان

المودة فتطرب فقد ورد كتابكم التفضل علينا بأحسن المزري بفصاحة من
 بلاغة سخيان في رد على قلبنا منه سرور عظيم وبقينا بالاجلال والتكرير وأيناه
 مشهورنا بكتير من اسرار البلاغة وافنان ادواح البراعة فملنا طربا من حسن لقاءه
 وسكرنا عجايب من رقيق اسبغاه وتالله العظيم انه لكتاب كريم يلبس اليك بانواع المعارف
 زعيم اطري فاطرب واعرفنا غريب اطال فاطاب فهو روضة جلالها عذاب بل نقتل
 ذات ابتهاج تعدل من شميم عرفها المزاج سبيل معناه المسنون يعرب عن بحر العيون
 ويتنجم حالي بيانها عن حسن حسنة وبديع بليغ اساليب المسكرة يري بحال وشفرة سكر
 من كل معنى تكاد الرمح تعشقه لطفنا ويحسد القرطاس والقلم
 فتبيننا بين وروده ونسطرنا بالنشاق ويحانه ووروده وتبركنا بقدره علينا وحلوله
 لدينا حيث صدر عن مصدر الكمال حمول الاخلاق والافعال صكونا عبد الملك ادام
 الله اجلاله واسبغ عليه فضاله وبلغه اماله وجعل الحق مقال ونصرا يامه وسد
 احكامه ونشر على هام غرة اعلامه وحسح ولته الشريفة وحفظ طلعته الرفيعة اللينة
 ووقفه لفعل الخيرات واجراء المبرات بحاجه سيد النبيين وخاتم المرسلين والحمد
 لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وعلى من اقتفى اثرهم من البرية في
 المصالح العامة الخيرية اللهم بفضل جيوش الموحدين وادرر اثرة السوء على
 رؤس الروس الملحدين واهلك بني الاصف واذقمهم بأس كل همام غصنفر
 فرقمهم ايادي سبا واجعلهم عبرة لكل من دب وربي

هذا ما كتبه المؤلف العلام الالعلماء الاعلام والفضلاء الكرام من اهل اليمن
 الميمون وغيره جوابا لخطوطهم المستورة في اخر رسالة الاشتقاق وهم العالم العلامة
 والفاضل الفهامة سليمان بن محمود عبد اللطيف سلمه الله وعافاه والصالح الاجل
 والكمال المجل الفقيه محمد سالم عايش حرسه الله ونقلاه والشيخ الامام المحدث المجيد
 البدر القام الشيخ علي بن عبد الله الشامي الكفائي سلمه الله وبارك فيه وله وعليه
 والعلامة الامجد والفهامة الاوحد السيد محمد بن علي بن عبد الوهاب سلمه الله

ويسر له جميع الأسباب والأديب الأريب زينة الأديب عبد الله بن الشيخ المرحوم محمد بن محمد
 وانعم عليه وأسيد الأجل والعالم الأمثل السيد سائر بن محمد العلوي الكوفي حرمه
 الله وحافاه ومن كل سوء ومكره وقاه والعلامة الحجة والحافظ المحقق العبد المذنب
 وفرع شجرة الكمال البدر الساري محمد بن أحمد بن عبد الباري سلمه الله الياء
 والفقيه العلامة الإمام قدوة المحققين الأعلام الشيخ يوسف بن مبارك الهندي
 سلمه الله وابقاه وأسيد السند والقدوة الأوحاد أود بن عبد الرحمن سلمه الله
 وحمل الوجود ببقائه ورفع قدره وإعلاؤه وأسيد العلامة والقدوة الفهامة الأبرار
 بن السيد الصالح عبد القادر البحر سلمه الله تعالى وحافاه والعلامة الحديث البدر النجم
 والفهامة الحجة الإمام السيد محمد بن عبد الله الزواك سلمه الله وتولاه والولي الرابع
 العلوي رقا والأديب الأريب والفاضل اللبيب الشيخ سعد الدين بن هبة الله
 عبد الرحيم سلمه الله وحافاه ورفع قدره وإعلاؤه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله بعد انتهاء جليل السلام والتحية صدر هذا الكتاب إليكم سائلا عن أحوالكم
 العلمية وأخباركم عن وصول كتابكم الفخري وخطابكم العظيم للشيخ أبو الوليد الزاوية
 الأربع من تفسيرنا فتح البيان في مقام هذا القرآن بمعرفة الشيخ العلامة حسين
 بن محمد الأنصاري وأنه حل محل القبول فذلك هو المأمول والسؤل فقلنا
 ذلك وما شربتم من حصول الاستفادة منه والتعريف بقدره وحصل انتظامه
 ولطيف نسيجه فذلك من فضل الله ومن علامات القبول عند الله جزاكم الله
 الدنيا والآخرة والواصل إليكم بعمية الشيخ أحمد بن محمد السبيعي الأنصاري الرابع
 الرابع فمع استلامكم له منه شرفونا بأجواب وصوله إليكم حتى يطمئن خاطر
 ويحصل السرور ويقرأ الناظر ويحصل كمال الفائدة والاستفادة منه والدعاء لكم بمزيد
 وعينكم مستمرا والسلام على من جلت مقامه على العلماء الأعلام وهو سائر الختام مورخة غرة شوال سنة ١٢٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي سلاما يفوق نشر المسك ضييه ويقرأ بعين الصديق يعيبه الى جناب خينا العلامة
 والقدرة الفخامة العدة عين المحققين الاعلام وزين السادات الامجاد الكرام شيخ الاسلام
 ومفتي الانام نغيس الدين السيد سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان مقبول
 الاهل سلم الله وعافاه وبارك فيه وتولاه وحمل الوجود ببقاه ورضه قدرة واعلانه
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهل البيت انه حميد مجيد بعد اهداء جزيل السلام
 وانواع التحية والاکرام وبث غاية الشوق الغرام فقد تشر فنا بورود مشرفكم الكريم و
 خطابكم العذب الغنيمة حجة الشيخ حسين بن محسن الانصاري المخبر بوصول الثلاثة
 الارباع اليكم من تفسير نافذ البيان في مقاصد القرآن وحسن التاء منكم عليه
 بالقلم واللسان فذاك من فضل الملوك الكريم ومن امارات القبول ان شاء الله عند
 ذوى الفضل العظيم فالله اسأله ان يعمر النفع به العلماء والمتعلمين وثن يجعله
 وسيلة للفوز بجنات النعيم مع المنعم عليهم من عبادة المتقين جزا لكرام الله خير
 الدارين وجعلنا فيه من المتحابين هذا والهدية السنية والحقبة الرضوية هي
 فلك القاموس وحاشية جدكم شيخ الاسلام على شرح والده في مصطلح الحديث
 ورسالة الامام النووي في القيام وصلت بمعرفة الشيخ حسين اوصلكم الله بسلامة
 وتقواه فقد بلغت محملها وصادفت ان شاء الله اهلا لها والواصل اليكم بجملة
 الشيخ احمد بن محمد السبعي الانصاري الربع الاخير من تفسيرنا المذكور رفع وصوله
 اليكم وحيارنا له لذيكم شرفنا بالاجواب حتى يطئن الخاطر ويحصل كمال الفائدة
 والاستفادة منه ان شاء الله تعالى هذا وابلغوا منا جزيل السلام اخاكم العلامة
 الامام قدرة العلماء الاعلام الحافظ الحجة السيد عبد القادر بن محمد وبلغنا
 انه: مختصر حاشية جده المنهج اختصارا مع هذا بمفيدا فزوم من تمام حسناته بعد
 تمامه لها تحصيلها المحيكم وما بلغ من صرف اجرة الكتابة والياض فيبذل
 وابلغوا ايضا جزيل الاسلام اولادكم الكرام الاعلام ولازتم في حفظ الله
 وحسن رعايته والسلام مؤرخة غرة شوال سنة ١٢٩٢ هـ

وكتب الى الشيخ احمد الشرفي نزيل مكة المكرمة سلم الله علىهما

الحمد لله به الى جبابنا العلامة المحجة والمحقق الفهامة العمدة زين ادباء العصر
 ووحيد الاوان والذهر من ملك من الفصاحة زمام النفي الامر وله كل معنى رائق في
 النظم والنثر من لسان القلم كليل عن الاحاطة بوصفه الجميل زينة فخر ونهاية
 بقية اهل الفضل والاستقامة صفي الاسلام ونور حدة الاعلام الشيخ احمد بن
 ابراهيم بن عيسى الشرفي الحنبلي سلمه الله وعافاه وبارك فيه وتوكله وجل الوجوه
 ببقائه ورفع قدره واعلانه وادام المنفع به للطالبين ورقاه الى منازل الصالحين
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد انتهاء جزيل السلام وانواع التحية والكرام
 وغاية الشوق الغرام فقد تشر فباور ودمشركم الكريم وخطابكم العذب الفخيم الخبير
 بطلب الدارهم لا شتر اغلاك الكتب المطبوعة النفيسة واستساع ما يمكن نقله
 فلا بأس لو اصل اليكم بمعرفة المحافظ عبد القيوم ثلثمائة رمية فخذ وما يمكن اخذ
 وانقلوا لنا ما يمكن نقله وشمر والهمة في تحصيل ذلك حسب المأمول فيكم جزاكم
 الله خيرا الدارين وجعلنا فيه من المتحابين هذا ولا تنسونا من صالح الدعاء كما
 لا ننساكم وابلغوا منا جزيل السلام من حواه المقام من المحبين والعلماء الاعلام
 ولا لثم في حفظ الله الكريم لطفه العجيب والسلام بالآرام وهو مساك الختام مورخه غرة شوال سنة ١٢٩٤

م الله الرحمن الرحيم

بسم

نحمدك يا من اذا وقف العبد بيا به رفعه واذا انقطع اليه وصله وجمعه واصلي واسلم
 على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم القائل بلغوا عني ولو اية وعلى اله واصحابه وتابعيهم
 نقلة العالم وحكمة الرواية اما بعد فانه طلب مني الاجازة الاخ الصالح الاجل والسيد
 الفاضل الارشد المولوي محمد نظام الدين النقوي الميلاپوري المدراسي وفقه الله
 تعالى وايانا لما يحب ويرضى وصاننا واياه عملا يليق باهل الهدى ووصل سند بسند
 مشايخي الاعلام اهل الجدل والاحترام فاسعفته تحقيق الظنه ومرغوبه واسعا فله
 بمطوبه فاقول قد اجزته بما تجوز لي روايته من حديث واصول ومنقول ومسمع

وادعية واحزاب واوراد كما قرأت واخذت واجازني مشايخي الاعلام والائمة
 الاجلاء الكرام فمنهم الشيخ العلامة القاضي حسين بن محسن اليمني الانصاري والشيخ
 المعمر عبد الحق الهندي والشيخ الورع الكامل المولوي محمد يعقوب الدهلوي المهاجر
 الى مكة المكرمة المتوفى بها وغيرهم ولكل من هؤلاء ولشيخه ثبت معروف متصل الاسناد
 الى ارباب اصول كتب الحديث وغيرهما ذكرنا ذلك في كتابنا سلسلة العبيد في
 ذكر مشايخ السند وهو مرسل اليه مقر ونا بالاجازة هذه فقد اجزته بما حوته
 تلك الاثبات وبما رواه الائمة الثقات فلي في كل ثبت اعرفه طريق بل طرق وكذا
 المسلسلات وما يدعوا الى حسن الخلق واخذت عليه التائي والتدبير والتعبير
 عن كل لفظ بمدلوله العربي والشرط المعتمد عند اهل الاثر واوصيه بتقوى الله في
 السر والعلن والمراقبة لله ومتابعة السنن والحياء من الله واجتناب البدع فيما
 ظهر وبطن ^{مهما} ومحبة اهل العلم المتبعين لا المبتدعين شيوخا وطلبة واعانتهم
 بما امكن وان لا يغفل عن ذكر الله المطلق وتلاوة كتابه وتدبر معانيه واعطائه
 حقه وحسن الظن بالله وبعباد الله والمجاهدة بحسب الوسع والطاقة والاجتهاد
 فيما يقربه الى الله والاستعداد للموت وما بعده فان كل انت قريب وان لا ينساني
 من الدعاء لي ولا ولادي بكل خير من فضل الاله القدير سلك الله بنا وبه اوضح
 المسالك وجنبنا اولياءه عن موارد الممالك والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد و
 آله وصحبه وسلم كتبه المجيز خادم الكتاب والسنة صديق بن حسن بن
 علي القنوجي البخاري عفا الله عنه

قَدْ مَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى عَلَيَّ بِجَمَاعَةِ زِيَرَةٍ وَنَسْخَةِ قُبَارِكِ
 اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ مُحَمَّدٌ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

تصحيح الواضع المهمة من اغلاط طبع رسالة المحتج من اداب المصنف

صفح	سطر خطا	صواب	صفح	سطر خطا	صواب	صفح	سطر خطا	صواب	صفح	سطر خطا	صواب
٣	١٨	لا ينفع	٤٢	١	وكم باطل	٨٩	٢	يحسبها	٣	٢	يحسبها
٥	١٠	المقام	٤٢	٤	ما تغير	٩١	٤	زيادة	٥	٤	زيادة
٦	١٢	بفتيكم	٤٢	٢٢	وايداي	٩٢	١٠١	المستفين لصاحب	٦	١٠١	المستفين لصاحب
٩	٢	يقول	٤٥	٩	تنقض	١٠٢	٩	احكام	٩	٩	احكام
١٠	٨	حرام	٤٦	١٠	حاصل	١٠٣	١	منها	١٠	١	منها
١٩	١٣	اذا	٤٦	٢	وكان	١٠٣	٢	فيها	١٩	٢	فيها
٢١	٢	عقلة	٤٩	١٣	رجل	١٠٤	١٩	انكاره	٢١	١٩	انكاره
٢٥	١٤	بقود	٤١	١٠	على	١٠٨	١	رسالة	٢٥	١	رسالة
٢٨	١٠	بلغت	٤٣	٤	باتباع	١٠٨	٢	كثير الفوائد	٢٨	٢	كثير الفوائد
٣٠	١٢	يجب	٤٣	٢٢	تغير	١٠٩	٥	اختمها	٣٠	٥	اختمها
٢٩	١٣	الحج	٤٨	٤	يدرر	١٠٩	٢١	فخطا	٢٩	٢١	فخطا
٣٥	٢	واني	٤٩	٩	ياني	١٠٩	٩	اثاني	٣٥	٩	اثاني
٣٦	١٣	يا تحفظ	٥٠	١٨	الانتساب	١١٠	١٥	وانتهى	٣٦	١٥	وانتهى
٣٧	١٢	وشيلة	٥١	٣	نقطة	١١١	٥	تسريح	٣٧	٥	تسريح
٣٨	٢٢	وكثير من	٥١	٢٢	الاول	١١١	١٣	خاتوا	٣٨	١٣	خاتوا
٤١	١	بالانفاق	٥٢	٢	سعة	١١٢	٤	شاو	٤١	٤	شاو
٤٨	٩	سببا	٥٢	١٢	احد	١١٢	٩	اختام	٤٨	٩	اختام
٥٢	١٠	يفتي بها	٥٣	٩	فتارك	١١٣	١٠	عيون	٥٢	١٠	عيون
٥٣	٥	ويتعرفه	٥٣	٥	كافس	١١٣	٥	حجة	٥٣	٥	حجة
٥٤	٢١	افتاؤه	٥٤	٢١	الشيء	١١٤	١٣	مقيمين	٥٤	١٣	مقيمين
٥٥	١٤	الموفق	٥٤	١٣	الامر	١١٤	٢٣	والقاهرة	٥٥	٢٣	والقاهرة
٥٩	٢	وعز	٥٤	٣	وهما في	١١٤	٣	ذروته	٥٩	٣	ذروته
٦١	٩	وحلف	٥٥	٢	تبقى	١١٤	١	العلامه	٦١	١	العلامه
٦٢	٨	القيصر القص	٥٥	٥	تبقى	١١٤	٢٢	مورخه	٦٢	٢٢	مورخه



40357

40357

